جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في أبعاد التدخل الروسي في سوريا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د)في العلوم السياسية

تخصص :علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبين :

- السعيد حفاصة
- محمد الأمين خمس

إشراف الأستاذ:

- د. رابح زيغوني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتور جمال منصر	قالمة	رئيسا
الدكتور سليم حميداني	قالمة	عضوا مناقشا
الدكتور رابح زيغوني	قالمة	مشرفا

2016/2015

باسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

[سورة يوسف 76]

﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

[سورة الإسراء 85]

3DLAT.COM

شكر وتقدير

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين....وبعد

نشكر أولا وأخيرًا الله سبحانه وتعالى على نعمته العظيمة ونحمده على فضله علينا بإتمام هذا العمل ونرجوا الله أن ينفع بها كلّ من يطّلع عليها، ويسّرني أن أتقدّم بأوفر وأبلغ معاني الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "د. رابح زيغوني" ولكل من ساعدنا في إعداد هذه الدراسة

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة... على تكرمهم بمناقشة محتوى هذه المذكرة الدكتور جمال منصر رئيسا والدكتور سليم حميداني عضوا مناقشا

ونسأل الله أن يكون هذا العمل في خدمة العلم النافع

****فجزا الله الجميع كل خير****

الإهـــــداء

إلى كل من سار معي منذ البداية الطريق حتّى هذه اللحظة، وكان دافعًا لي لكلّ نجاحٍ إلى من بذل غالي ونفيس ليُسعدني في هذه الحياة إلى مصدر الأمان وراحة البال وإلى روحي القلب ونبض الحنان إلى بلسم الجراح من صبرت وكافحت معي في هذه الحياة إلى أعظم نعمة في حياتي"الوالدين الكريمين" أطال الله في عمرهما إلى الذين أمر الله ببرّهما وطاعتهما فقال جلاّ وعلا:

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الاسراء. 24]

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء إلى كل أفراد العائلة صغيرًا وكبيرًا

وزملائي وكل من قال لي

وفّقـــــك الله.

السعيد محمد الأمين

خطة الدراسة

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: منطقة الشرق الأوسط وتضارب استراتيجيات القوى الدولية حولها في ظل أحداث الربيع العربي.

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: في الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط:

المطلب الثالث: الشرق الأوسط في ظل أحداث الربيع العربي:

المبحث الثاني:التنافس الإقليمي والدولي على منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التنافس الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني:التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية الدولية من ثورات "الربيع العربي"

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية قبل أحداث الربيع العربي.

المطلب الأول: يلتسين وشرق الأوسط.

المطلب الثاني: بوتين وإعادة الحيوية لدور روسيا في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: روسيا ما بعد الحرب الباردة: الانتقال والانتقال المضاد

المبحث الأول: روسيا مابين التوجه نحو الغرب واستعادة المكانة.

المطلب الأول: روسيا يلتسين والتوجه غربا.

المطلب الثاني: روسيا بوتين والسعي لاستعادة المكانة.

المبحث الثاني: محددات السياسية الخارجية الروسية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية وإعادة ترتيب الأوليات.

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الروسية: من الغرب نحو الشرق.

المطلب الثاني: أهداف السياسية الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

الفصل الثالث: دراسة في أبعاد التدخل الروسي في سوريا

المبحث الأول:محددات الموقف الروسي تجاه الثورات الربيع العربي

المطلب الأول: موقف روسيا اتجاه الربيع العربي

المطلب الثاني: محددات الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية.

المطلب الأول: الموقف الروسي من الأزمة السورية.

المطلب الثاني: المصالح الجيواستراتيجية لروسيا في سوريا

المطلب الثالث: المصالح الجيواقتصادية لروسيا في سوريا.

المبحث الثالث: "عودة روسيا" ومستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: الأزمة السورية وتجسيد العودة الروسية.

المطلب الثاني: مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.

خاتمة

المقدمة

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى عدة دول مستقلة، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للقطب الشيوعي السابق، وذلك انطلاقا من كونها اكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة وعدد السكان والطاقة البشرية والثروات الطبيعية والنفطية، ومن حيث الناتج القومي وحجم القوة العسكرية التي تمتلكها والأسلحة النووية وقدرتها التدميرية. وعليه،لم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة في الاتفاق على اعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفياتي السابق في مجلس الأمن الدولي. لكن رغم ما تملكه موسكو من مقومات الدولة الكبرى، إلا أنها مرت بأوضاع جد صعبة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة، نتيجة عدة أسباب منها تراجع اقتصادها داخليا عبر غياب تطوير صحيح له، وعلى المستوى الخارجي من خلال التبعية للدول الغربية،كما صاحب هذه الفترة تهاوي أسعار النفط إلى مادون 20 دولار مما شكل ضربة موجعة للاقتصاد الروسي، أنتجت مديونية ضخمة ساهمت في ركود التنمية بمختلف أشكالها، كما أثرت الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد في أواخر القرن الماضي على مسار التطور والعودة المنتظرة.

مع وصول فلادمير بوتين للحكم سنة 2000، عرفت روسيا الاتحادية تحول كبير وتطور فاجئ أكبر المتشائمين، وهذا عبر قطع أشواط كبيرة وإصلاحات موسعة داخليا مست مختلف الميادين خاصة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ترجمت عبر إعادة تهيئة مختلف البنى التحتية والهياكل القاعدية والسير وفق نظام سياسي يعيد هيبة الدولة من اجل المساهمة في عودة روسيا إلى مصاف الكبار على الساحة العالمية. ولتجسيد هذا الهدف عمل فلاديمير بوتين على إعادة إحياء دور وتوجهات وأهداف السياسة الخارجية في العالم، بحيث اتجه إلى ان تكون تلك الاخيرة مسايرة لأهداف ومصالح موسكو. إن هذا الطموح يبين التوجه الحالي للسياسة الخارجية والتي يرغب صناع قرارها في جعلها تتصرف كقوى كبرى لها الحق في إبداء رأيها في مختلف القضايا الراهنة.

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى بروز تحولات ومستجدات عديدة في شكل ومضمون السياسة الدولية، ساهمت في تكريس الهيمنة الأمريكية في العديد من المناطق الحيوية والحساسة في العالم عموما، وفي المنطقتين العربية والشرق الأوسطية خصوصا. اقتنعت روسيا ان السياسة الأمريكية التي تطال دول آسيا الوسطى والقوقاز والعديد من الدول الأخرى القريبة من روسيا في إطار محاربة الإرهاب، أصبحت تهدد الأمن القومي الروسي في مناطق تعتبرها روسيا مراكز نفوذ لها، لهذا لجأت روسيا إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية حول العديد من المناطق، من بينها منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بمزايا جيواستراتيجية واقتصادية شكلت مجالا للصراع الدولي منذ القدم.

أصبحت السياسة الروسية أكثر براجماتية وتحررًا من القيود الايديولوجية بل والسياسة، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح، لاسيما الاقتصادية، ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسا للتوجه الجديد في السياسة الروسية، التي أعطت لروسيا الفرصة في التعبير عن نواياها وتوجهاتها في ابعاد الزعامة المنفردة على النظام الدولي التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، والقول بأن لروسيا كلمة في كل ما يحدث حاليا في الساحة

الدولية، ولعل كل هذا يعكس توجه السياسة الخارجية نحو ما يجري في سوريا خلال الأزمة التي لازالت تمر بها حاليا، فالطريقة التي تتعامل بها الدبلوماسية الروسية مع تلك الأزمة تثير الكثير من التساؤلات لمعرفة حيثيات هذا التوجه. لقد شكلت الأزمة السورية الفرصة المناسبة والأمثل حيث تبين موسكو للعالم أنها قد عادت مجددًا لتنافس الأقطاب العالمية الكبرى، وفي منطقة الصراع الدولي الشرق الأوسط، وأن القرار فيما يخص الوضع في سوريا لا يمكن أن يتخذ بعيدا عن قوة الدب الروسي.

لقد بنت روسيا موقفها الداعم للنظام السوري الحالي على مجموعة مبادئ ومصالح تراها كفيلة للقيام بدورها في هذه الأزمة، وهذا عبر التشبث بالوضع الحالي والتأكيد ان سوريا أهم القلاع التي لا يمكن التنازل عنها بسبب الأهمية الاستراتيجية الكبرى لها في منطقة شرق الأوسط، وأن سوريا مفتاح النفوذ في المنطقة، لهذا دافعت عن سوريا بكل الوسائل الدبلوماسية والسياسية وتقديم المساعدات العسكرية لتنتهي بتدخل عسكري في سوريا أثار الكثير من الحيرة والتساؤل لدى المختصين والاكاديميين والمراقبين للأحداث الدولية في سوريا وفي منطقة الشرق الأوسط عامة، وحتى لدى الشعوب والرأي العام الدولي.

– أهمية الموضوع:

أ– الأهمية العلمية:

إن أهمية الموضوع تكمن في محاولة معالجة قضية من قضايا السياسة الخارجية يطرحها الواقع الحالي، والتي تنتمي إلى حفل العلاقات الدولية، وتحديدا ضمن السياسات الخارجية للقوى الكبرى، أين يمكن تصنيف السياسة الخارجية الروسية. ونهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى فهم أهم المحددات والأهداف التي توجه هذه السياسة، من خلال دراسة سر العودة القوية لها على الساحة الدولية، وكذا البحث في أهم أولويات سياساتها الخارجية ومن ثم ربطها بتوجهاتها نحو منطقة تتميز بالتجنيد الكبير والمتشابك وتداخل مصالح الدول العملاقة وهي منطقة الشرق الأوسط، والتي عرفت ولا تزال تعرف اضطرابات ضمن ما يسمى بموجات الربيع العربي، والتي تعد سوريا جزء منه.

كما وتحاول هذه الدراسة وضع تحليلات وتفسيرات تتكيف وطبيعة التحولات والتغيرات القائمة، والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دورا في التأثير في السلوك الخارجي لروسيا تجاه منطقة الشرق الأوسط وفهم دوافع هذا السلوك، واستيعاب وفهم الظاهرة محل الدراسة والتحليل " السياسة الخارجية الروسية".

وعند الحديث عن كيفية تعامل موسكو مع الأزمة السورية، سوف يمكننا ذلك من معرفة الأهداف الكبرى التي تقوم عليها سياستها الخارجية، وتفسير الإستراتيجية التي تتعامل بها، وكيف تنظر لهذه الأزمة كمثال لاحتواء التهديدات الأمنية ضدها وكمثال أيضا لمجابهة الدول الكبرى المنافسة والتفرد الأمريكي بالنظام الدولي.

ب– الأهمية العملية:

إن التحولات والتطورات التي افرزتها موجات الربيع العربي أدت إلى ظهور مفاهيم وظواهر جديدة أثرت على مسار العلاقات الدولية، وشكلت فرص وتحديات للسلوك الخارجي للدول الكبرى، خاصة بعد إعادة توزيع وترتيب القوى في الشرق الأوسط، وهو ما أثر على السلوكات الخارجية للدول التي أحدثت تغيرات على سياستها الخارجية لمواكبة هذه التحولات مع ما يحصل في الشرق الأوسط والتكيف معها. ولعل روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي لم تكن بمنأى عن الأحداث، حيث مرت سياستها الخارجية بالعديد من التغيرات خلال مراحل الفوضى التي عاشتها إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وهو ما استدع العديد من المحللين والأكاديميين لرصد هذه التحولات ودراستها ومعرفة المتغيرات المؤثرة على سياسة روسيا الخارجية، وخصوصا بعد أحداث الربيع العربي، والتي مثلت كذلك متغيرا دوليا مهما، وذلك بقصد الوصول إلى تحليلات وتفسيرات مقنعة حول أسباب ودوافع وأهداف هذه السياسة خصوما تجاه الأزمة السورية والتي تعتبر أهم المناطق الإستراتيجية في السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

– أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها في ما يلي:

1– إبراز دور العامل الخارجي في تعاطيه مع نموذج من نماذج الثورات العربية المتمثل في سوريا.

2– كشف الحقائق الكاملة وراء الدعم الروسي المطلق للنظام السوري الحاكم، وتدخله عسكريا في سوريا، أي الأسباب والخلفيات وراء هذا التوجه.

3– الاهتمام البالغ الذي تحظى به منطقة الشرق الأوسط لدى الدول الكبرى التي تتنافس على هذه المنطقة.

4– إن الاهتمام الكبير المتزايد الذي تحظى به الأزمة السورية في الوقت الراهن عند المحللين السياسيين ووسائل الإعلام والرأي العام الدولي، جعل من الضرورة محاولة توضيح هذا الموضوع الذي يتسم بالكثير من الحساسية، خاصة بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، بحيث أن هذا الدراسة تحاول الإجابة على الكثير من الأسئلة المتعلقة بها.

– أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

أ– الأسباب الذاتية:

1– الاهتمام الشخصي بموضوع السياسة الخارجية الروسية، والرغبة في معرفة كيف عادت هذه الدولة بكل قوة على الساحة العالمية رغم ما مرت به من نتائج كارثية بعد الحرب الباردة، من تفكك جغرافي، تدهور اقتصادي كبير ومديونية ضخمة.

2– الفضول العلمي في محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء التنافس الدولي والإقليمي على منطقة الشرق الأوسط التي طالما عرفت تدخلات عسكرية من الدول الكبرى عبر عدة فترات. من خلال رصد أهم المصالح والدوافع التي دفعت بروسيا لدعم النظام الحاكم الحالي في سوريا والتدخل عسكريا فيها.

ب– **الأسباب الموضوعية:**

تتعدد الأسباب الموضوعية وراء اختيار هذا الموضوع لكنها تتلخص في شيء مهم وهو أن الذهن يستطيع أن يصل إلى إدراك الحقيقة الواقعية القائمة بذاتها.

1– إن السياسة الخارجية الروسية تثير العديد من التساؤلات والانشغالات فمن الواجب البحث ومحاولة فهم هذه السياسة تجاه منطقة الشرق الأوسط وهذا عبر المثال السوري.

2– الأهمية العلمية لهذا الموضوع، والذي يكمن في اعتباره أحد المواضع الأساسية المطروحة للنقاش في الدراسات المعاصرة، خاصة حول مكانة روسيا ودورها في النظام الدولي الذي تعمل على جعله يتميز بتعدد الأقطاب ورفضها رسميا لنظام عالمي تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية.

3– تعد روسيا من الدول الكبرى التي ساندت العديد من الدول العربية إبان الحرب الباردة رغبة منها لتحقيق أهداف معينة تخدمها، ومنه لابد من إبراز طريقة تعاملها تجاه التطورات والاضطرابات الحالية التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط وهذا عبر التركيز على النموذج السوري، من أجل التمكن من فهم واضح لسياساتها الخارجية وطريقة تفكيرها وتطورها خلال الوقت الحالي وتجاه نفس المنطقة.

4– إبراز كيفية تعامل الدول الكبرى والدول الإقليمية للشرق الأوسط مع الاضطرابات التي طالت بعض الدول العربية أو ما يسمى "الربيع العربي" والتفاوت في الاهتمام لكل دولة والتركيز على الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي وخلفيات هذه المواقف.

– إشكالية الدراسة:

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تراجع الحضور الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتلاشت معه طموحات العودة إلى هذه المنطقة، غير أن براغماتية السياسة الخارجية الروسية اليوم تطرح فكرة أن سعي روسيا الاتحادية لاستعادة مكانتها الدولية في النظام الدولي سببه الحسابات التي يفرضها الموقع الذي تحتله منطقة الشرق الأوسط في أولويات سياستها الخارجية، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية تجاه التغيير في دول الربيع العربي عموما وفي سوريا على وجه خاص؟

الأسئلة الفرعية:

ضمن هذه الإشكالية نطرح عددا من الأسئلة الفرعية الجوهرية:

1- ما هي دوافع توجه السياسة الخارجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط؟

2- كيف تفسر المواقف والتحركات الروسية تجاه الحراك الثوري في دول الشرق الأوسط؟

3- ما مكانة سوريا في ظل السياسة الروسية الراهنة؟

4- هل وقوف روسيا في وجه التدخل الخارجي في سوريا سببه استخلاص الدروس من سكوتها "على التدخل الانساني" في ليبيا وانفراد الغرب بالملف الليبي؟

5- هل يمكن اعتبار وقوف روسيا إلى جانب النظام السوري في أزمته الحالية هي العودة الرسمية لروسيا؟

– الفرضيات:

1- إن مصلحة روسيا في استمرار الأنظمة الحاكمة في دول الربيع العربي وفي بقاء النظام الحالي في سوريا هي مصلحة جيوسياسية بالدرجة الأولى، تعكس السعي الروسي التقليدي في البحث عن المياه الدافئة.

2- تعرض مصالح روسيا الاقتصادية للتهديد في الشرق الأوسط وفي سوريا خصوصا، أدى بها إلى الثبات على موقفها الرافض لموجات التغيير في المنطقة.

3- اتخذت السياسة الخارجية الروسية من الأزمة السورية فرصة جد ملائمة لتأكيد عودتها لمصاف الكبار على الساحة الدولية.

– تبرير خطة الدراسة:

كمحاولة منا لتغطية جميع جوانب الموضوع محل الدراسة، اعتمدنا على خطة تتكون من ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول تضارب استراتيجيات القوى الدولية حول منظمة الشرق الأوسط في ظل أحداث الربيع

العربي، من خلال فحص مجموعة من التعاريف الخاصة بالشرق الأوسط وكذا أهمية هذه المنطقة التي جعلتها محل تنافس إقليمي ودولي عليها بهدف الوصول إلى تفسير الاهتمام الذي تحظى به هذه المنطقة لدى القيادة السياسية في روسيا، خاصة في ظل أحداث الربيع العربي والتي عكست مواقفها إزاء هذه الدول الأهمية التي تحظى بها كل دولة لدى هذه القوى الدولية المتنافسة على منطقة الشرق الأوسط.

في حين درسنا في الفصل الثاني مجموعة المتغيرات المؤثرة على صناعة السياسة الخارجية الروسية وأهم أهدافها وأولوياتها، قصد تسهيل عملية التفسير خلال دراسة تأثير البيئة الداخلية والخارجية، وذلك بناءًا على أهم التطورات السياسة التي حدثت في روسيا من خلال فترتين مهمتين لروسيا فترة حكم كل من الرئيسين **بوريس يلتسين** والرئيس الحالي لروسيا **فلادمير بوتين** وكيف أثرت هذه القيادتين على توجهات روسيا وأولوياتها.

لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث، والذي خصصناه لدراسة حالة الأزمة السورية وذلك من خلال تتبع المواقف الروسية تجاه ثورات الربيع العربي كل دولة على حدى وأهم العوامل والمحددات التي حكمت هذه المواقف، ثم التركيز على أسباب التدخل العسكري الروسي في سوريا ومحاولة تغطية جميع أبعاد على أسباب هذا التدخل العسكري والدعم الروسي للنظام السوري الحالي، ومحاولة تفسير هذا السلوك الروسي تجاه سوريا على أنه تجسيد للقوة الروسية وتعبير على العودة الرسمية لروسيا إلى مصاف الدول الكبرى، ومستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

– المقاربة المنهجية:

إن طبيعة الموضوع تتطلب منا الاعتماد على تكامل منهجي يتشكل من المناهج التالية:

1– منهج التحليل النسقي: الذي يُعنى بتحليل النسق والكشف عن أجزاءه وأنماط التفاعلات بينها، والوقوف على التغييرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء، وأثارها على تفاعلات وأجزاء أخرى (السياسة الخارجية الروسية في ضوء الانتقال من عالم ثنائي الى أحادي القطب).

2– المنهج التاريخي المقارن: يساعد هذا المنهج على تتبع العلاقات التاريخية لروسيا مع دول منطقة الشرق الأوسط، وكذا كيفية تعامل روسيا مع احداث الربيع العربي عبر مقارنة هذه المواقف حسب كل دولة ودرجة أهميتها بالنسبة لروسيا.

3– تقنية دراسة الحالة: والذي استخدمناه في الفصل الثالث في دراستنا الأزمة السورية كحالة لفهم أبعاد الموقف الروسي من أحداث التغيير في الشرق الأوسط.

– أدبيات الدراسة:

حظي موضوع السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط باهتمام العديد من الدراسات من بينها:

أ– دراسة عاطف معتمد عبد الحميد:

وذلك في دراسته بعنوان "روسيا والعرب.. أوان البراغماتية ونهاية الايدولوجيا"، حيث بحث في تقييمه هذا عن سبب اصطفاف روسيا في البداية إلى جوار الأنظمة العربية ثم لماذا تغير موقفها فجأة وتقف في منتصف الطريق وتميل إلى كفة التي يبدو أنها ستحقق رجحانا في المستقبل، وتساؤله حول ما إذا كان الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي ينطلق من حسابات ظرفية أم يجسد نهجًا طويل الأمد في تعاطي موسكو مع قضايا الشعوب العربية.

تفترض هذه الدراسة أن الموقف الروسي (السلبي ثم تحوله إلى براغماتي) من الثورات العربية، محكوم بعدة أبعاد ترتبط بميراث تاريخي، وشبكة حسابات جيوسياسية وأزمة الايدولوجية، واحترازات وقائية، تمليها خبايا البيت الروسي من الداخل.

وخلص في الأخير لنتائج أهمها:

– تقوم السياسة الخارجية الروسية تجاه العالم العربي في السنوات الأخير على مبدأ رد فعل وتجنب المبادرات الراديكالية.

– طبيعة البناء السلطوي في الداخل الروسي تحكم في موقف روسيا من الحراك الثوري.

– روسيا تخشى من انتقال عدوى الثورة إلى أراضيها لذلك تسعى إلى تشويه الربيع العربي إعلاميا واعتباره عملا انقلابيا ومؤامرة غربية.

– تبدو البراغماتية السياسية في المعلم الأساسي لسياسة روسيا الخارجية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وما يميز دراستنا نحن أننا تطرقنا إلى عدة ملفات دول شرق أوسطية كان لروسيا اهتمام بالغ ولازال تحظى بها إلى الآن، بالإضافة إلى معالجة المحددات التي تحكم في موقف روسيا من الثورات العربية و الأزمة السورية، وتجسيد العودة الرسمية للدب الروسي إلى مصاف الكبار على الساحة الدولية من البوابة الشرق الأوسطية (سوريا).

ب– دراسة ناصر زيدان:

في كتابه الموسوم بـــ"دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلادمير بوتين"، عالج الباحث الدور الروسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على اختلاف مراحل الحكم في روسيا من روسيا القيصرية إلى الاتحاد السوفياتي وصولا إلى روسيا الاتحادية، حاول هذا الكتاب الإجابة على عدة تساؤلات أهمها معرفة مدى التشابه والاختلاف بين أدوار روسيا بالشرق الأوسط، عبر المراحل المختلفة؟ ومعرفة أسباب الاهتمام

الروسي بالشرق الأوسط ومدى تأثيره في الملفات الساخنة وأحداث الشرق الأوسط؟ وما هي الأسس والقواعد الجديدة التي اعتمدتها موسكو في رسم سياستها الشرق-أوسطية؟ ووفق أية اعتبارات؟

لقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

– أن روسيا بقت دائما دولة كبرى ومهمة على المسرح الدولي على اختلاف فترات الحكم سواء أيام القياصرة وأيام الاتحاد السوفياتي أو في السنوات العشرين الأخيرة رغم كل الأحداث العاصفة التي حلت بها في حقبات متعددة.

– منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقت على المدى الزمني المختلف للحكم في روسيا، على أهمية الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى، بل وتعاظمت أكثر فأكثر مع مرور الزمن.

– الأهداف الجيوسياسية تأتي في مقدمة الدوافع للدور الروسي في الشرق الأوسط.

– استقرار الشرق الأوسط في استقرار روسيا.

– عودة روسيا القوية إلى الشرق الأوسط من البوابة النووية الإيرانية.

– رغم البرغماتية التي تحكم سياسة روسيا الخارجية وألوية المصالح الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية، فإن العامل الاقتصادي لم يصل إلى مستوى يكون هو الحاسم في تحديد سياسة الاتحاد الروسي في الشرق الأوسط رغم أهميته.

– الانتفاضات العربية التي حصلت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولاسيما في سوريا أعادة خلط الأوراق في الاستراتيجية الروسية، حيث اعادت ترتيب أولويتها وأدخلت نفسها في مغامرة قد يكون لها تحديات كبيرة على مستقبل العلاقات الروسية العربية.

لكن في دراستنا نحن ركزنا على فترة روسيا الاتحادية فقط وسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط خاصة بعد أحداث الربيع العربي خاصة الأزمة السورية وأبعاد التدخل العسكري الروسي فيها، وهذا ما لم يتم تناوله في كتاب ناصر زيدان، ونستطيع أن نقول أنه امتداد لكتابه هذا حيث نركز على فترة الحكم في روسيا الاتحادية مع المقارنة بين القيادة السياسية في هذه الفترة وليس المقارنة بين فترات الحكم من القياصرة روسيا الاتحادية. مع معالجة العودة الروسية إلى الساحة الدولية. والسبب وراء تدخلها عسكريا في الشرق الأوسط من البوابة السورية.

– صعوبات الدراسة:

كل عمل بحثي يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات، تنعكس سلبا على موضوع البحث وتجعله بحاجة للدراسة والتطوير من اجل تغطية النقائص، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا مرتبطة بالأساس بطبيعة موضوع الدراسة المرتبط بالتصريحات والخطابات الرسمية الروسية وبعض الدول الأخرى، وهو ما اعتمدنا عليه في جمع

معلوماتنا لكن الاشكال هو ظاهرة ازدواجية هذه الخطابات رغم طابعها الرسمي مما يجعل الوصول إلى الحقائق مشوشا وغير واضح.

الفصل الأول:

منطقة الشرق الأوسط وتضارب إستراتيجيات القوى الدولية حولها في ظل أحداث الربيع العربي

الفصل الأول:

إن الحديث عن السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط يقتضي منا البدأ في وضع إطار جغرافي لمنطقة الشرق الأوسط والتعريف بهذه المنطقة التي تتميز بأهمية إستراتيجية كبيرة، الأمر الذي جعل منها منطقة تتضارب حولها استراتيجيات القوى الدولية في ظل أحداث الربيع العربي وتأثيرها على المنطقة، من خلال التطرق إلى التنافس الإقليمي والدولي على منطقة الشرق الأوسط، يسهل علينا هذا فهم مواقف هذه القوى الإقليمية والدولية على الثورات العربية التي شهدتها ولا تزال تشهدها المنطقة. بالإضافة إلى تطرقنا إلى الحديث عن السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط قبل أحداث الربيع العربي لرؤية مدى الاهتمام الذي كانت تحظى به منطقة الشرق الاوسط في أجندة السياسة الخارجية الروسية قبل أحداث الربيع العربي.

المبحث الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية.

إن الحديث عن مفهوم الشرق الأوسط يحمل الكثير من الغموض والتعقيد خاصة أن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح سياسي واستراتيجي في النشأة والاستخدام، وهذا ما يجعله صعب التحديد خاصة على الخارطة الجغرافية لأنه؛ يتم استخدامه وفق ما يناسب أي دولة أو منظمة.

أما فيما يخص أهمية المنطقة، فالمنطقة من أغنى المناطق في العالم بالنفط والغاز وإشرافها على أكبر المسطحات المائية وتحكمها في أهم المنافذ البحرية وذلك يجعلها محط أنظار للدول الكبرى ، لما تحتويه من ثروات طبيعية هائلة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، حيث كان يقصد به تقسيم العالم (الشرق) إلى أجزاء وأقسام حسب القرب والبعد الجغرافي من أوروبا إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة وللعالم القديم بصفة خاصة.

ويمكن القول أن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة وهذا راجع إلى أنه إقليم مرن هلامي، بمعنى أنه يتسع ويضيق على الخارطة العالمية حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه أي باحث في أي مجال " مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية" أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو منظمة دولية أو وزارة من الوزارات الخارجية.[1]

ولعلى الغموض الذي يكتنف تحديد منطقة الشرق الأوسط، راجع إلى أن هناك نوعا من المفهوم المسبق عند الكثير من الناس الذي يؤدي إلى الالتباس بين ثلاث مصطلحات:

الشرق الأوسط، العالم العربي، العالم الإسلامي.

العالم العربي:

يشمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد إلى شمال إفريقيا ونطاق السفانا من السنغال إلى السودان.

[1]- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، لبنان، دار النهضة العربية، 1986، ص 141.

العالم الإسلامي:

يشمل كل الشرق الأوسط ويمتد من ورائه في شتى الاتجاهات الجغرافية.[1]

أما مصطلح الشرق الأوسط فقد عرف مجموعة من المصطلحات التي تستخدم في الماضي والآن لتشير كل الإقليم أو أجزائه منه:

❖ **الليفانت Levant**: مصطلح يعود إلى العصر الروماني ويشير إلى منطقة شرق البحر المتوسط "سوريا، لبنان، فلسطين" فهو لا يعبر عن المنطقة كلها.

❖ **الشرق القديم أو الأقدم Ancient East, Most Ancient East**: يستخدمه علماء الآثار والحضارة للإشارة إلى المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول و غرب إيران، حيث تعتبر هذه المنطقة منشأ الحضارات القديمة.

❖ **الصحاري الكلاسيكية Classical Désert**: يقصد بها منطقة الصحراء العربية والأراضي الزراعية بين النيل والفرات.

❖ **جنوب غرب آسيا South- West Asia**: مصطلح جغرافي يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب.

❖ **الشرق القريب Hither East**: مصطلح تم استخدامه في فترة زمنية معينة كبديل للشرق الأوسط أو الأدنى، وهو لم يعد يستخدم الآن.

❖ **الشرق الأدنى Near East**: كان يستخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر، للإشارة إلى الإمبراطورية العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان و ولاية طرابلس.[2]

وكانت الخارجية الأمريكية تستخدم مصطلح الشرق الأدنى لدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، وإيران، تركيا، قبرص واليونان. كما استخدم مصطلح الشرق الأدنى في ألمانيا من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في

[1]- نفس المرجع، ص 141.

[2]- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا**، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، د.س.ن، ص 221

الشمال، إلى البحر العربي في الجنوب حيث يشمل كافة الدول الممتدة من إيران وتركيا في الشمال إلى دول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب.

❖ **الشرق الأوسط Middle East**: كان الإنجليز يطلقون مصطلح الشرق الأوسط على إيران وأفغانستان ومنطقة السند "-باكستان حاليا-".

ويستخدم الألمان مصطلح الشرق الأوسط على الإقليم أو المنطقة التي تشمل: أفغانستان- باكستان- الهند- بورما- النيبال وسريلانكا.

ورغم اختلاف المفاهيم والمصطلحات إلا أنها تكاد تجمع في وقتنا على استخدام مصطلح الشرق الأوسط كبديل للمصطلحات السابقة فكثير من الكتابات التي تعالج أقاليم معينة، يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشمل الدول الممتدة من: إيران إلى مصر من تركيا إلى اليمن. وقد يضاف إليها في بعض الأحيان ليبيا والسودان أو إحداهما.[1]

❖ حيث يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- يصدر سنويا في لندن- المنطقة بأنها تشمل كل من : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر.

أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فيعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص.[2]

ويبلغ عدد سكان منطقة الشرق الأوسط حوالي 194 مليون نسمة "حسب إحصائيات سنة 2007".[3]

ويمكننا القول أن منطقة الشرق الأوسط تشمل كل من دول الخليج العربي، المملكة العربية السعودية، الكويت، مملكة البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان بالإضافة إلى اليمن والعراق وإيران وتركيا ودول بلاد الشام: المملكة الأردنية الهاشمية، سوريا، لبنان، فلسطين، والكيان الإسرائيلي.

---

[1]- نفس المرجع ، ص 222.

[2]- ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، 1995، ص 41.

[3]- حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1، 2015، ص 94.

وأما عن تطور مفهوم الشرق الأوسط، فيعتبر **ألفريد ماهان** أول من استخدم عبارة "الشرق الأوسط" عام 1902 وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة عن المنطقة التي تقع وترتكز في الخليج العربي، والتي تنطبق عليها أي من عبارتي "الشرق الأدنى" أو "الشرق الأقصى".[1]

ثم أعقبه **فالنتاين شيرول** الذي كتب سلسة مقالات تحت عنوان المسألة الشرق الأوسطية. ثم في عام 1909 صدر كتاب **لهاملتون** يحمل عنوان "مشاكل الشرق الأوسط"، وبعد الحرب العالمية الأولى ذاع هذا المصطلح وأصبح أكثر استخداما ففي عام 1921 أنشأ **ونستون تشرشل**- وزير المستعمرات البريطاني حيث كلف بإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.[2]

وفي عام 1932، شاع مصطلح الشرق الأوسط إلى حد أن استخدمها السوفيات للإشارة إلى المنطقة بل واستخدمها سكان المنطقة بأنفسهم.[3]

وفي الحرب العالمية الثانية أنشأ البريطانيون مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وقد شاع استخدام هذا المصطلح، لكنه لم يحدد النطاق الجغرافي أو الحيز الذي يشمله ويرجع عدم وجود حيز جغرافي لهذا المصطلح لأنه لا يحمل دلالة جغرافية بقدر ما هو مصطلح سياسي واستراتيجي في نشأته واستخدامه.[4]

ومن الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي تقع بين قارات العالم القديم "أوروبا، آسيا، إفريقيا" ومن خلال التعريفات السابقة للمنطقة نستنتج عدة أمور:[5]

1- مصطلح "الشرق الأوسط" لا يشير إلى منطقة جغرافية معينة بل هو مصطلح سياسي واستراتيجي في نشأته واستخدامه.

2- أصل التسمية لا ينبثق من خصائص وطبيعة المنطقة، لكن سمي من حيث علاقته بالغير، "الشرق الأوسط؟" بالنسبة لمن؟

---

[1]- ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ، ص 39.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي ،**مشروع الشرق الأوسط الكبير** ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 1، 2005 ، ص36

[3]- ممدوح محمود منصور، المرجع السابق ، ص 40.

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ، ص 37.

[5]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مصر، مكتبة الوفاء، القانونية،، 2014، ص 40

3- الشرق الأوسط في الكتابات الغربية هي منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل فهي تحتوي على خليط من السلالات والأديان واللغات والقوميات.

المطلب الثاني: في الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط:

يقول **George Lenczowski** في مؤلفه الشهير "The Middle East In World affairs": "لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم".[1]

يقصد بالأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط أهمية الموقع الجغرافي في المنطقة بالنسبة للمناطق الاخرى من العالم. ويمكن تلخيص الأهمية الجيواستراتيجية في الأبعاد الطبيعية، الأمنية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط:

1- الأهمية الطبيعية:[2]

1/- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا، أوروبا، إفريقيا).

2/- تشرف منطقة الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات: بحر قزوين- البحر الأسود- البحر الأحمر- البحر الأبيض المتوسط- بحر العرب- المحيط الهادي.

3/- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة: نهر النيل- نهر الفرات- نهر دجلة- نهر الأردن.

4/- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم المواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس- باب المندب ومضائق البوسفور- الدردنيل- هرمز.

5/- يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالاتساع والعمق ومن ثمة فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج في وقت السلم ونشر القوات المسلحة في زمن الحرب حيث تبلغ مساحة الشرق الأوسط حوالي سبعة ملايين كلم^2.

6/- يتسم مناخ الشرق الأوسط بالاعتدال على مدار السنة، وهذا ما يدل على صلاحية الأراضي للزراعة في تلك المنطقة.

7/- تمتاز منطقة الشرق الأوسط بوفرة الموارد الطبيعية والثروات الباطنية ومصادر الطاقة والموارد الأولية "بترول + غاز".

2- الأهمية الأمنية:

[1]- ممدوح محمود منصور، المرجع السابق، ص 49.

[2]- المرجع نفسه، ص،ص 51، 52.

إن الأهمية المركزية لمنطقة الشرق الأوسط جعلت من قضية الأمن المتعلقة بالمنطقة قضية حساسة تهم العالم كله، خاصة أن مفهوم الأمن التقليدي، أي الخطر والتهديد الذي دائما يأتي من الخارج، قد تراجع ولم يعد يحظى برواج وهذا راجع إلى ظهور مشاكل وتهديدات جديدة مثل: الإرهاب، المشاكل الداخلية ومشكلة الأقليات.

ومن المشاكل والقضايا التي تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط:

أ- الصراع العربي الإسرائيلي:

حيث تعود بدايته إلى اتفاقية سايكس بيكو 1916، ثم وعد بلفور 1917، والذي يقضي بتسليم فلسطين لليهود، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل 1948 مما أدى إلى قيام صراع طويل الأمد، حيث شهدت المنطقة أكثر من ثلاث حروب بين العرب وإسرائيل بالإضافة إلى الانتفاضات الداخلية ضد الكيان الصهيوني.

ب- الأقليات:

تشكل الأقليات في منطقة الشرق الأوسط نسبة حوالي 28,8% من إجمالي السكان البالغ 194 مليون نسمة (إحصائيات 2007)، حيث تشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كل من بريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر، ولعلى أبرزها هي الصراع الطائفي في لبنان 1975ـ 1990 بحيث أن لبنان معروف بتكوينه الطائفي المعقد.[1]

ج- حروب المياه أو المشاكل المتعلقة بالمياه:

مثل النزاع حول تقسيم مياه الفرات بين كل من إسرائيل، الأردن، تركيا، العراق، سوريا، خاصة وأن المنطقة تعاني من مناخ جاف وهي مناطق صحراوية وشبه صحراوية، ومما زاد من تأزم الوضع بين هاته البلدان هو قيام إسرائيل ببناء قناة بامتداد 45 ميلا في الضفة الغربية منها 20 ميلا في أنفاق تحت الأرض تصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت.[2]

د- الإرهاب:

حيث تعاني منطقة الشرق الأوسط من مشاكل الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وهو من العوامل المهددة للأمن الإقليمي والوطني وحتى الامن العالمي حيث أن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة عابرة للحدود ولا تعترف بمنطق حدود الدولة.

---

[1]- حسان بن نوي، المرجع السابق،ص- ص 94- 97.

[2]- برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،2009،ص 55

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق التي تعاني من هذه الظاهرة وهي المفرخة الأساسية لهذه الظاهرة.

هـ- الثورات الشعبية أو الحركات الاحتجاجية أو كما سماها الإعلام ثورات الربيع العربي:

حيث خلقت هذه الثورات نوعا من التوتر العالمي وأدت إلى عدم استقرار المنطقة ولعلى أبرز صلة للثورات أو الحركات لشعبية هي الثورة السورية أو الأزمة السورية، حيث أصبحت سوريا عبارة عن مسرح لصراع القوى الدولية الكبرى وأدت الى مشاكل مثل اللاجئين والهجرة القصرية إلى دول الجوار وخلق أزمات اقتصادية لدى الدول المستقبلة.

3- الأهمية الاقتصادية:

إن منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الحيوية في العالم وتعتبر المنطقة من أغنى المناطق في العالم بالنفط، حيث يقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـ 60 % من احتياط النفط في العالم، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعلم خاصة: الاتحاد لأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين.

من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك ستة دول بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010 أكثر أو ما يقارب 100 مليار برميل (المملكة العربية السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة) منها أربع دول عربية وتنتمي إلى إقليم الشرق الأوسط: السعودية، العراق، الكويت، الإمارات: تضم فيما بينها احتياطات تقدر بنحو 578,89 مليار برميل، مشكلة بذلك حوالي 48,7% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في العالم.[1]

بالإضافة إلى اطلال منطقة الشرق الأوسط على أكبر المصطلحات المائية البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، المحيط الهندي، والبحر الأسود وإشرافها وتحكمها على أكثر الطرق والمنافذ البحرية أهمية وحيوية ومنها مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس، مضيق البوسفور والدردنيل. وهذا ما يكسب المنطقة أهمية اقتصادية كبيرة وما يجعلها تحظى باهتمام الدول الكبرى لاحتياطاتها النفطية وسيطرتها وتحكمها على أهم المنفذ البحرية.

المطلب الثالث: الشرق الأوسط في ظل أحداث الربيع العربي:

أدت التحولات الثورية في العالم العربي، التي تمثلت في الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، والحروب لأهلية الى تحول عميق في المجتمعات العربية،وغيرت توزيع القوى في المنطقة خصوصا.

[1]- إبراهيم بلقة، **مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية "الحاضر المستقبل والتحديات"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 10، 2013، ص 73.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تاريخيا مجموعة من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية ولعلى أهمها الحرب العراقية- الإيرانية، والحرب العراقية الكويتية والصراعات العربية الإسرائيلية ولعلى آخرها الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي أو ما يسمى بثورات الربيع العربي.

لقد كانت أولى شرارات الربيع العربي في تونس عام 2011 ثم انتقلت إلى مصر بأثر موجة "الدومينو" وبعد نجاح عمليات "الربيع العربي" بكل من تونس ومصر انتقلت موجة الدومينو إلى اليمن الذي كان مشتعلا منذ عام 2006 ليصل إلى ليبيا وأخيرا سوريا.[1]

لقد أد التحولات العميقة التي طرأت على العالم العربي إلى إحداث تغيرات جوهرية في توازن القوى القائم في الشرق الأوسط والتطورات السياسية الداخلية في الدول التي طالها "الربيع العربي".

لقد مثل الربيع العربي منذ انطلاقته تحديا ديموقراطيا لرؤساء الدول و الحكومات احتكروا السلطة وحافظوا عليها عن طريق مبدأ التوريث مثل الأنظمة الملكية، فلقد تخلت الأنظمة الحاكمة عن الخصائص العامة للأنظمة السياسية الجمهورية ومنها الانتخابات والتنافس على السلطة.[2]

لقد أشار **روبرت كابلان** في مقال له بعنوان "النظام العربي الجديد" أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة، بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجى الكبرى من التغيب في تاريخ الشرق الأوسط وعليه فالعدو في الثورات الربيع العربي ليس الغرب أو إسرائيل أو الولايات المتحدة هو الحاكم والأنظمة التسلطية.

أما عن خصائص التي تميزت بها ثورات الربيع العربي فيمكن تلخيصها في ما يلي:

[1]- حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط**، بيروت،دار القلم الجديد، 2013، ص ،ص 21، 22.

[2]- فيتالي ناؤومكين وآخرون، **التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية**، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي "فالداي"، موسكو، 2012، ص 7.

- كانت ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ما عدا حالات (سوريا، ليبيا، اليمن).

- لا تحمل مشروعا سياسيا أو إيديولوجيا بل مطالبها اجتماعية تخص العمل والقضاء على البطالة.

- غياب القيادة في الثورات.

- إسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد.

- التدخل العسكري في بعض الحالات (سوريا، ليبيا، اليمن).[1]

ونستطيع أن نقسم الثورات العربية إلى ثلاثة نماذج:[2]

أولا: النموذج التونسي و المصري وذلك لنجاحهما في إسقاط أنظمتها بالثورة السلمية ووصول الإسلاميين للحكم عن طريق الانتخابات.

ثانيا: سوريا وليبيا نموذج آخر حيث ليبيا تم استدعاء التدخل الخارجي للإسقاط النظام، في سوريا لا يزال الصدام مستمر بين المعارضة المسلحة و النظام الدي طالب بالتدخل العسكري والتدخل الروسي لمساندة النظام.

ثالثا: النموذج اليمني الذي تم فيه انتقال صلاحيات الرئيس إلى نائبه بناءا على المبادرة الخليجية.

- خروج أمريكا بعد حربها من العراق نهاية 2011، وهو ما يستدعي التدخل التركي والإيراني لتعبئة الفراغ القائم فعلا في المنطقة.

- استمرار الحراك الشعبي في سوريا وهنا يجب الإشارة إلى أن هناك صراعات حول سوريا:

الأول: صراع في سوريا بين الانتفاضة الشعبية والنظام الحاكم.

الثاني: صراع على سوريا بين القوى الإقليمية والدولية المختلفة لتصفية حسابات إقليمية وإمالة ميزان القوى الإقليمي بشكل معين ويظهر بالأخص في هذا الصراع من القوى الإقليمية إيران المتحالفة مع النظام في سوريا وتركيا التي تتصدر واجهة المناوئتين للنظام السوري، بمختصر الكلام يلخص الصراع على سوريا جوهر الصراع على القيادة الإقليمية بين إيران وتركيا.

---

[1]- خليدة كعسيس، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى** ،المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 421، 2014، ص، ص 225 ، 226.

[2]- مصطفى حسن الأسمر وضاح ، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل** ،المذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013، ص 129.

– أمريكا كقطب وحيد يهيمن على النفط لا يمكن أن يدع المنطقة تشكل نظامها الإقليمي الخاص وتضرب بالتالي أهم أسباب قوتها.

– ظهور الصراع السني– الشيعي في هاته الفترة وليس الصراع العربي– الإسرائيلي.

– ظهور الرقم الكردي في معادلات المنطقة و أصبح الدين يلعب الأرضية الأساسية للهويات والصراعات في الشرق الأوسط.

– من الملاحظ الآن أن ثورات الربيع العربي لم تخدم شعوبها بقدر ما خدمت الدول الكبرى وخاصة دول الجوار أولا هي إسرائيل.

فالثورات العربية تمهد لانقسام الدول العربية مثل ما حدث في السودان وظهور دولة جديدة "جنوب السودان" كذلك الحال هو بالنسبة لسوريا من الممكن أن تؤول إليه، بقيام دولة للدروز ودولة للسنيين ودولة للعلويين وستقوم هذه التقسيمات على أسس قبلية ومذهبية لكل مذهب دولة، وكذلك الأمر بالنسبة لليمن من الممكن أن يؤدي الأمر إلى إحياء دولة جنوب اليمن.

– ظهور حركات إرهابية متطرفة في منطقة الشرق الأوسط وأهمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وبرز كطرف قوي في المنطقة حيث أصبح له وزن إقليمي ودولي وساعده على ذلك الانفلات الأمني في العراق والأزمة السورية وعدم الاستقرار الأمني في المنطقة ككل في ظل ما يسمى بأحداث الربيع العربي.

– ظهور مليشيات عسكرية وتنظيمات عسكرية في بعض الدول موازنة للدول (دولة داخل دولة) مثل ليبيا وسوريا واليمن.

– طفت على السطح أزمة اللاجئين ومعاناة دول الجوار خاصة كل من تركيا والأردن وبعض الدول العربية و الاوروبية مما سبب في تطور هذه الأزمة " الأزمة السورية" من أزمة محلية إلى أزمة دولية.

– أثبتت أحداث الربيع العربي هشاشة الأنظمة السياسية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية.

المبحث الثاني:التنافس الإقليمي والدولي على منطقة الشرق الأوسط.

-لا طالما حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام القوة الدولية والإقليمية وذلك لأهميتها الإستراتيجية، حيث يعكس هذا الاهتمام التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، وعلى وقع التحولات التي تشهدها المنطقة، بدأت تتراكم أكثر من أي وقت مضى الشروط الموضوعية لتنافس قوى إقليمية للعب أو التغيير في معادلة المصالح الإقليمية ، وتنافس دولي عكس أهمية المنطقة وتضارب المصالح الدولية فيها وهو ما انعكس على مواقف الدول الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي.

المطلب الأول: التنافس الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط.

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات جذرية، حيث انتقل من نضام الثنائية القطبية إلى نضام الأحادية.وفي ضل هذا التحول سعت بعض الدول الإقليمية كتركيا وإيران إل بسط وتكريس نفوذهما في منطقة الشرق الأوسط.بالإضافة إل هذه التغيرات الدولية، كانت المتغيرات الداخلية التي مرت بها هاتين الدولتين في تسعينات القرن الماضي أثرها الواضح في رسم سياستهما الخارجية تجاه المنطقة.

ونضرا لأهمية هذه المنطقة التي اكتسبتها، اشتد التنافس بين البلدين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانهيار نضام صدام حسين عام 2003م، لبسط نفوذهما في المنطقة وتوظيف كل معطياتهم التاريخية والجغرافية والثقافية لتأكيد الترابط بهذه الأخيرة وإظهار نموذج دولتيهما على أنه النموذج المناسب والمثالي، ليأتي الحراك العربي والذي أوضح هذا التنافس بشكل جلي خاصة بعد أن وصل هذا الحراك إلى سوريا وتباين موقف كل من إيران وتركيا حولهما فكان الأول داعما للنظام والثاني مدافع عن الحراك الشعبي السوري ومحتضن للمعارضة السورية.

المشروع التركي:

أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط كثير من الانتباه من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة في مرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة البالغة الحيوية للمصالح الدولية .فقد فضلت الحكومة التركية برئاسة "رجب طيب أردوغان" تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينات والتي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها:تطورات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر

الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي، تداعيات حرب الخليج الثانية(1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء أبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية[1]

عقب وصول حزب العدالة والتنمية إل السلطة في(تشرين الثاني 2002) أصبح للدبلوماسية التركية في عهد الحزب تحركات مكثفة وفق ما اصطلح على تسميته (العثمانية الجديدة) أولت من خلالها تركيا الاهتمام الكبير بتفاعلات الشرق الأوسط، إذا ظهر هذا الاهتمام في طبيعة زيارات المسئولين الأتراك ومستوى العلاقاتها المختلفة وحجمها التي باتت تربط تركيا بعدد من الدول الشرق الأوسط[2].

ومن الجانب الأمني، تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على عدة جبهات متعددة وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي و الجيواستراتيجي الذي يضعها في موقع أقل المناطق في العالم استقرارا وأكثرها تقلبا، ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المنطقة أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا، فتركيا تحاول جاهدة في الحفاظ على أمنها القومي من خلال عدة سياسات واستراتيجيات نذكر منها تصفير المشكلات،بالإضافة إلي سياسة الدبلوماسية المتناغمة لأن تركيا تأخذ على عاتقها إيجاد حل ولو مؤقت لما يحدث في العراق وسوريا من التطرف، الذي ظهر في شكل مجموعات وحركات إرهابية تقاتل باسم الاسلام والمسلمين.

وضمن هذا المنظور ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن 3 أوجه:

- ثنائي، من خلال العلاقاتها بدول الشرق الأوسط المجاورة.
- إقليمي، عبر الاهتمام بتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي كالصراع الإسرائيلي، والقومية العربية، الأصولية الإسلامية ،تكديس الأسلحة والإرهاب)
- التدخل الخارجي والتنافس بشأن توازن القوة في الشرق الأوسط.

وتكمن هذه المصالح بالأساس في عدم تعرض تركيا للتهديد سواء من الدول المجاورة نفسها (إيران، سوريا، العراق)، أو تستخدم أراضيها لتكون ممرا بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد أمنها عبر استغلال القضية الكردية والتي تعتبرها تركيا في مقدمة اهتماماتها الأمنية مع المنطقة.[3]

---

[1]-يوسف عبد الله العدوان طايل،**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط(2002-2013)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم السياسة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013،ص 73.

[2]-نفس المرجع،ص 74.

[3]-عبد القادر قاسيلي، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990إلى 2014**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل سياسات خارجية، جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة،الجزئر، 2015/2014، ص،ص 46،47.

تعتقد تركيا أنها لابد أن تضل موجودة وحاضرة دائما على الساحة الإقليمية والدولية ولاسيما في أوقات الأزمات فمثلما يقول **داوود أغلو:لابد أن تكون تركيا في الميدان سواء كان في ذلك الإتحاد الأوربي أو الشرق الأوسط أو القوقاز وبمنظورها رؤيتها التركية**[1]

كما أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول ففي ضل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقي أنقرة متفرجة على ما يجري حولها وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتأثر به، ولعلى غزو العراق كان نموذجا لذلك،كما أطلق **أردوغان** شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج علي اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.[2]

فمنذ انتهاء الحرب الباردة وبعد احتلال العراق عام 2003، وما حصل من تغيير فيه، لاسيما إضعاف قدرته العسكرية والسياسية والاقتصادية ، فقد شكل هذا الحدث واقعا متغيرا رئيسيا في جيو –سياسية المنطقة، الأمر الذي أتاح للقوى الإقليمية الساعية إلى تحقيق دور إقليمي معترفا به، وما يرتبط من تأثير هذه المساعي الإقليمية يأتي في سابق الانقسام والصراع بين مختلف القوى الإقليمية للسيطرة على منطقة غير مستقرة والمعقدة بسبب التدخلات الدولية والإقليمية[3]

إن تركيا تملك عديد الخصائص التي تتيح لها لعب دور إقليمي في المنطقة على حساب إيران وهي ما يلي:[4]

1)انسجام الأداء التركي الإقليمي في العلاقاتها مع الدول العربية في القضايا العربية المركزية ذات الاهتمام المشترك.

2)عدم قيام تركيا بمنافسة النظام العربي ولا أي دولة عربية أخرى وليست لديها قضايا خلافية مع بعض الدول العربية.

3)إمكانية قبول الدور التركي لدى جميع دول منطقة الشرق الأوسط، حيث لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية أو العقائدية بعكس الوضع مع إيران، حيث الخلافات العقائدية وحساسية السيطرة وغيرها من الأمور التي تفقد إيران هذا الدور .

---

[1]–نفس المرجع،ص 72.

[2]–نفس الرجع،ص 72.

[3]–أحمد سليمان الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الغرص والتحديات"** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2014،ص 79.

[4]–نفس المرجع،ص 80.

4)قدرات التي تتمتع بها تركيا، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات تمنع إيران من التوسع تجاه الدول العربية سياسيا وعسكريا وعقائديا ولديها إمكانيات لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية .

5)الدور الفعال الذي تلعبه تركيا في الساحة الإقليمية و الذي مكنها من القيام بمحاولات لحل الكثير من القضايا العالقة في المنطقة مع الكثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين باعتبار غزة نقطة انطلاق نحو القضية الفلسطينية والملفات العالقة الأخرى في منظمة الشرق الأوسط مثل:لعب تركيا دور الوسيط في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، ومحاولتها أن تقوم بدور الوسيط بين إيران والدول الغربية فيما يخص الملف النووي الإيراني.

6)الدعم الذي تحضى به تركيا من الغرب فهي دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو في حلف الشمال الأطلسي(NATO).[1]

المشروع الإيراني:

حرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الأوسط بدءا من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان 2002 وانتهاءا باحتلال العراق عام 2003، كما حرصت إيران على تطوير علاقتها مع دول المنطقة مستثمرة عقد المؤتمرات الإقليمية الدائرة حول العراق بعد سقوط نظام الحكم فيه، فعملت على إحداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة، فشكلت معها محورا جديدا ضمها مع كل من تركيا وسوريا، بالإضافة لعلاقتها الإستراتيجية مع حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية حماس، في مسعى منها للإستقواء بالمحيط العربي و الإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء حالتي التصعيد في أزمة برنامجها النووي [2]

لإيران تاريخ قديم متجدر بمنطقة الشرق الأوسط، ولها امتدادات اجتماعية، ثقافية، ديموغرافية واقتصادية معقدة، الأمر الذي أدى إلا أن تقوم إيران تاريخيا بلعب أدوار إقليمية في مواضع جغرافية شتى .

وبرزت التطلعات الإيرانية نحو جوارها الجغرافي في عهد نظام الشاه، فجاءت المطالبة بالبحرين والجزر الإماراتية كتعبير عن تلك التطلعات في مسعى لتحريك الشارع الإيراني وتحفيزه بمبررات الحق التاريخي الفارسي في هذه المناطق.[3]

ثم ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط وتحديدا في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، بعد إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان بداية لعلاقة صعبة مع العرب، ولم تقتصر على تحريك

[1]-نفس المرجع،ص 81.

[2]-يوسف عبد الله العدوان طايل، مرجع سابق،ص 122.

[3]-نفس المرجع، ص 123.

النوازع القومية الفارسية ضد العرب، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي، إرادة السيطرة والاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة وإرغام.

وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد من أبرزها :[1]

1)**البعد الجغرافي** :حظيت إيران بمزايا جيوستراتيجية نابعة من موقعها الجغرافي الفريد، الذي جعلها تصبح حلقة وصل بين الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا هذين الموقعين اللذين يعانيان من ضعف عسكري واضح أدى إلى عدم قدرة دولها للتصدي للتأثير الثقافي والسياسي والاقتصادي الإيراني، إذ أن معرفة إيران الجيدة بالمنطقة قد منحها قدرة هائلة على التأثير في محيطها الإقليمي .

2)البعد الإيديولوجي:تؤكد الرؤية الإيرانية من خلال الخطاب الديني أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه الآن، وهذا ما يفسر الإصرار الإيراني على الاستمرار في تصدير هذه الثورة كواجب إلزامي .

3)البعد الأمني: تعرض الأمن القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك بعد تعاظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، سواء في أفغانستان وآسيا الوسطى، الخليج العربي والعراق.

لقد سعت إيران في مشروعها إلى انتزاع دور إقليمي تراه إيران حقا لها، باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حسابات المنطقة.

وتقدم إيران مثالا جديدا عن انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها بقوة عظمى، واللافت للنظر أن المشروع الإيراني قد حقق حتى الآن نجاحات واضحة في تثبيت حضوره على طول الخليج وعرض المتوسط باعتبارها قوة مركزية تطل على السواحل الشرقية للخليج وتتحكم في ثرواته المائية وصادراتها النفطية[2]

وقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسية الأمريكية في المنطقة عبر مقاربة شاملة لقضايا المنطقة، من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية "إيران/فلسطين/لبنان" وربط استقرار هذه المجتمعات بقبولها دورا ايراني إقليمي، ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن لان يكون لها دور رئيسي فيها، بالإضافة للسير بخطى متسارعة للمضي قدما في برنامجها النووي.

[1]-نفس المرجع، ص، ص 124،125.

[2]-نفس المرجع،ص 125

فحزب الله اللبناني الذي جرى تأسيسه في طهران وبتوجيه مباشر من **الخميني** عام 1982 لتقديمه كأداة لإيران، ينفذ أجندتها ويتلقى التوجيهات منها ويتحرك على هدى سياستها في المنطقة من أجل خدمتها، بدافع عقائدي أو لدواعي أمنية أو برغبة في التوسع وطموحات السطوة الإقليمية[1]

لكن العلاقاتها الإيرانية مع الدول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص العربية منها لم تعرف مسارا واحدا منذ قيام نضام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979، فقد تباينت تلك العلاقة وتفاوتت بين التوتر والتراجع كالعلاقاتها مع مصر، السعودية، العراق، إلى إستراتيجية بدأت مع سوريا وبعض القوى المحلية العربية في لبنان "حزب الله" وفلسطين، "حركة حماس"، أي أن علاقاتها إيران قد تميزت بالتقلب ولم تستقر خاصة بعد تغيير نظام الحكم في العراق 2003، إذا انتقلت من حالة الحرب والعداء المزمن إلى مد النفوذ والتحكم بالشأن العراقي والتلاقي مع معظم القوى السياسية في العراق[2]،مع بداية الانسحاب الامريكي من العراق.

واكتفت أمريكا بمساعدة المالكي في الصعود إلى السلطة، واكتفت بتسليم العراق لإيران لإدارة دفة الحكم وفق أجندتها مقابل التنازل عن التوصل إلى حل لبرنامجها النووي.

ونفذ المالكي في ولايته الثانية تهميشا لأجنحة زعماء سنة المدعومين من السعودية من أجل بسط هيمنة كاملة لإيران[3]

فلا تزال إيران تضطلع بدور رئيسي وواسع على المستوى الإقليمي بالاعتماد على عدد من الأدوات والآليات التي تمكنه من السير في الطريق الذي انتهجته ومن أهم هذه الأدوات:[4]

القوى المحلية العربية:يسعى المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في المنطقة العربية إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية بالمفهوم الشامل للقوة وقد وظفت عدد من القوى العربية التي من أبرزها :**حزب الله اللبناني، (حركة حماس)، النظام السياسي في سوريا** لذلك دعمته إيران دعما معنويا وسياسيا وعسكريا .

الفعاليات السياسية الشيعية في العراق:وقد ساعدها هذا في تقوية نفوذها الإقليمي .

الإصرار على امتلاك التكنولوجيا النووية سلمية كانت أم عسكرية.

[1]-نفس المرجع، ص 126.

[2]-نفس المرجع،ص 128.

[3]-عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب،**واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط بعدية الصراع والإرهاب**، د.ب.ن،دار ناشري للنشر الالكتروني، ،2015،ص 39.

[4]-يوسف عبد الله العدوان طايل، مرجع سابق، ص-ص 131-133.

المطلب الثاني:التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط.

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والاقتصادية إلى درجة أنه يمكننا اعتبارها مفتاح السيطرة على العالم، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد كانت ولا تزال هذه المنطقة محط اهتمام وتنافس العديد من القوى الكبرى لتحقيق أهدافها العالمية .لهذا دائما كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة للتنافس الدولي للقوى الدولية الكبرى لعدة اعتبارات وأهداف تسطرها وتنفذها هذه الدول في محاولة لبسط نفوذها في المنطقة أو السيطرة عليها، أو كمنطقة صراع بين هذه القوى الدولية الكبرى.

الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط:

وفي قياس اهتمام القوى الكبرى بالمنطقة وتنافسها وصراعها عليها تأتي قضية الطاقة في المحصلة الأولى، فهي المصلحة الأمريكية الأولى، إذا تحتوي منطقة الشرق الأوسط الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، ففي عام 1970 تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة للنفط ولا تستطيع أن تلبي احتياجاتها، ثم جاءت مسألة تأميم النفط والمحروقات وارتفاع أسعار النفط إلى 4 أضعاف عالميا سنة 1973 لتجعلى التنافس ليس فقط أمريكي على منطقة الشرق الأوسط لرسم مخططات لفك هذا القرار الذي جاء كرد فعلى لدعم القضية الفلسطينية .

ومن هنا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان التحكم فبتدفق هذه الموارد تحت أشرافها إلى الأسواق العالمية، كما تريد أن تتأكد من أن أي قوة أخرى إقليمية أو دولية لن تتمكن من التحكم بهذا التدفق، وسعيا منها إلى تحقيق هذه الغاية، تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على وجودها العسكري في الخليج العربي، وكذلك على تحالفاتها العسكرية مع العديد من دول الخليج العربية.من المعلوم أن أحد الأبعاد الاقتصادية لاحتلال العراق والتواجد العسكري في منطقة الشرق الأوسط، هو السيطرة على منابع النفط والحفاظ على هذه الامدادات، لأنها تدعيم للهيمنة، بالرغم من أنها دولة منتجة للنفط، وهذا ما حدا بالدول الكبرى إلى منافسة الولايات المتحدة في المنطقة والسعي لتقويض نفوذها حتى من قبل الدول المنتجة للنفط والغاز كروسيا.[1]

ويمثل الهدف الرئيسي للإستراتيجية الأمريكية في منطقة حماية الحليف الرئيسي إسرائيل، وكذا السيطرة على مصادر النفط في الخليج وحماية معابر نقله وتأمينها.ويبقى مصدر القلق الأمريكي في المنطقة هو التهديد الذي

[1]. إيلاف نوفل أحمد العكيدي، **تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط**، الحوار المتمدن، 18-05-2016 .

http://m.ahewar.org/s.asp?aid=411773&r=0&cid=0&u=&i=7485&q

تمثله إيران وتهديدها لمصادر الطاقة في المنطقة، وكذا علاقتها الوطيدة بالحركات الراديكالية وخطر النشاطات الإرهابية، وما تمثله من تهديد للأنظمة الحليفة والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.وتعتبر المنطقة أيضا أحد مصادر الخطر من احتمال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتصنف إيران وسوريا ضمن هذه الدائرة بعد إزاحة الخطر العراقي الذي تم تبرير احتلاله بتهمة امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتم احتلاله في مارس 2003 .

* الانتشار الجديد للإستراتيجية العسكرية الأمريكية وأهم ما يميز هذا الانتشار هو الخصائص التالية :[1]

-الوجود العسكري المتقدم **forward military presence**

- انتهاج استراتيجية الرد السريع على الازمات **crisis response** ،التي تهدف اساسا الى دعم الوجود العسكري المتقدم باقامة قواعد عسكرية برية و بحرية يتم اللجوء اليها في حالة وقوع الازمات.

الى جانب رغبتها في السيطرة على منابع النفط في الشرق الاوسط،تسعى الولايات المتحدة الى تدعيم علاقاتها ها مع دول المنطقة من خلال الدخول معها في صفقات سلاح كبيرة مع دول الشرق الاوسط خاصة الخليجية التي تمتلك عوائد نفطية ضخمة، فالشرق الاوسط هو احد الوجهات الهامة لمبيعات شركات السلاح الامريكية و التي تشكل لوبيا صناعيا عملاقا يلعب دورا هاما في التاثير على السياسة الامريكية الداخلية والخارجية، وقد دفعت هذه الشركات الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام صفقات تسليح ضخمة مع دول منطقة الشرق الأوسط.

فمواجهة الإرهاب والمد الإيراني، والسلاح النووي في المنطقة والصداع العربي- الإسرائيلي وثورات الربيع العربي...كل هذه الأمور جعلت من منطقة الشرق الأوسط تتحول إلى أهم سوق حيوي للسلاح الأمريكي، وكذلك الوجود العسكري الأمريكي الأكثر تكشفا في العالم[2].

[1]-محمد الطيب حمدان، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011،ص،ص 19، 20.

[2]-عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015/2014،ص 90.

التهديد الإرهابي والتطرف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكل خطرا رئيسيا على مفهومها القومي، والوقوف في وجه هذا التهديد يتطلب استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي وتعاون أمنيا واستخباراتيا وثيقا معها[1].

روسيا والشرق الأوسط:

خلال الحرب الباردة، حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية خاصة للاتحاد السوفييتي حيث خلقت هذه الحرب ضرورات الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة وتشكيل تحالفات في إطار التنافس بين القوتين العظمتين، إذ كانت العلاقاتها السوفييتية مع الشرق الأوسط ترتكز على نقل السلاح وتكنولوجيا، وكانت القيادات السوفياتية السابقة تقارب العلاقاتها السياسية والثقافية مع دول المنطقة ببعد إيديولوجي واضح المعالم .لكن مع انهيار الإتحاد السوفيتي، تراجعت الأهمية النسبية لهذه الدول في سلم أولويات السياسة الروسية،واعادت هيكلة أهدافها ومصالحها في المنطقة بحيث تراجعت الأهداف الإيديولوجية مقابل الأهداف الاقتصادية .[2]

وبالنظر إلى السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نجد أن ثمة مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

1) تحقيق الأمن للحدود الجنوبية ومنع امتداد الصراعات الإقليمية إل المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة الذي نشأ بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، فتخش روسيا من اندلا ع صراعات إقليمية متصاعدة، تنعكس على نطاق واسع وتمس مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

2) ضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط عموما، والمنطقة العربية خصوصا على مختلف المستويات .

3) العمل على الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة، إذ ترى روسيا أن هناك إمكانية لإقامة روابط اقتصادية بين روسيا ودول المنطقة، وهو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني الأزمات، من خلال إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وسوق للسلاح.

---

[1]-محمد الطيب حمدان،مرجع سابق،ص

[2]-خديجة لعربي،**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 112.

4) السعي الروسي لإيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية وتساهم في ممارسة الضغط على الولايات المتحدة كي تتاح لروسيا فرصة الدخول في عملية السلام، وهو ما يفسر السعي لإقامة العلاقاتها مع الدول المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل:إيران وسوريا، وقبلها العراق من أجل الفوز بالتوازن الذي تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية .

5) إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا أنه إذ ما أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسط، فيجب أن تعمل على تطوير العلاقات مع إيران.

6) تنشيط تجارة السلاح الروسية، حيث يعتبر الوطن العربي والشرق الأوسط سوقا مهما لمثل هذه التجارة.[1]

يشكل العامل الجغرافي مصدرا هاما من المصادر التي تدفع الدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الأمام، فهنالك شكل من أشكال التواصل التي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي عبر التاريخ وصولا إلى يومنا هذا، وأهم هذه العوامل، الممرات المائية، المعابر البرية، الاعتبارات الدينية إضافة إل العامل الاقتصادي[2].

أعاد **فلاديمير بوتين** روسيا إل الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسية في المنطقة، فحدد الدعم العسكري لسورية، حليفة روسيا القديم، لكنه بنى أيضا شبكة واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر.

وتسعي روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خل كل من صناعاتها العسكرية وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية.[3]

كما تتوجه روسيا إل منطقة الشرق الأوسط لمزاحمة الولايات الأمريكية المتحدة فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجيا، وذلك في إعادة حساب الموازين القوي العالمية عندما تسمح الظروف بذلك. فموسكو تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوي العالمي[4]

---

[1]- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2000.2008 "دراسة حالة القضية الفلسطينية"**،مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الأزهر . غزة،2012، ص،ص 102،103.

[2]- عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 54.

[3]- إيلاف نوفل، أحمد العكيدي، مرجع سابق.

[4]- خديجة لعربي، مرجع سابق،ص 115.

الصين والشرق الأوسط:

تمر سياسة الصين في الشرق الأوسط بتحول هائل، فتقليديا اعتبرت الصين أن تلك المنطقة نائية للغاية لدرجة يصعب معها القيام باستثمارات هامة هناك، وبدلا من ذلك قصرت الصين جهودها على اقناع العواصم العربية بقطع علاقاتها مع تايوان وإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية.

وكان أول نصر دبلوماسي حققته بكين في العالم العربي هو إقامة علاقات رسمية مع مصر عام 1956.وأنجزت وزارة الخارجية الصينية مهمتها بإقامة علاقات مع جميع الدول العربية عندما تبادلت الصين والسعودية السفراء في عام 1990 لكن مع ظهور الطفرة الاقتصادية ، نالت سياسة بكين في الشرق الأوسط دفعة جديدة وعلى عكس سياسة واشنطن في الشرق الأوسط التي اتسمت تقليديا بالنشاط، فإن سياسة بكين كانت أكثر تحفظا لكن السلبية الصينية في المنطقة ربما تنتهي في السنوات القادمة لأن حاجة الحكومة الصينية لتأمين الطاقة يجبرها على انتهاج سياسة أكثر نشاطا في الوقت الذي زاد فيه عطش الصين للنفط، أصبح أمن الطاقة يمثل اعتبارا رئيسيا في سياستها في الشرق الأوسط، وفي حين أن 40% من واردات الدين النفطية كانت تأتي من الشرق الأوسط قبل عام 1994 فإن هذه النسبة ارتفعت بما يصل إل النصف عام 1996، وجادل **هان وينك**، نائب مدير معهد أبحاث الطاقة في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية.في محاضرة ألقاها في جوان 2004، بأن الصين **يجب أن تستغل نفوذها الدولي وقوتها الوطنية الشاملة استغلالا كاملا لتعزيز التعاون الدولي مع الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في مجالات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية**[1] .

ويمثل تصريح هان وصف للسياسة الصينية الراهنة.والآن تمثل الصادرات الإيرانية والسعودية معا تقريبا ثلثي واردات الصين من النفط الشرق الأوسط[2] .

تعتمد الصين بشكل متزايد على الطاقة المستخرجة من الشرق الأوسط، إلا أنها تتردد في الالتزام في التعامل مع منطقة تتمتع فيها الولايات المتحدة بأفضلية عسكرية ودبلوماسية ساحقة، وتؤدي الانقسامات العميقة والسياسات المتقلبة في المنطقة دورا في هذا التردد الصيني أيضا، على الرغم من ذالك تسعى دول متعددة شرق أوسطية إلى اضطلاع الصين بدور أهم في المنطقة، اما لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة أو لدفع الولايات المتحدة إلى العمل أكثر لصالح تحالفاتها. يعتمد خمس (5/1) واردات الصين النفطية على المملكة السعودية

[1]- جين ليانغ تسيانغ، **الطاقة أو الصين والشرق الأوسط**،ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة،العدد 10،أكتوبر 2005، ص 20،21.

[2]- نفس المرجع،ص 21.

وتشهد التجارة السعودية.الصينية غير النفطية طفرة هامة، كذلك تستورد الصين كمية كبيرة من النفط من إيران وتعتبر أن علاقتها بهذه الدولة تشكل درعا استراتيجيا يقيها من تأثير الولايات المتحدة[1].

ومع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية، اتجهت الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، لقد أثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها لأن تكون صاحبة مكانة دولية لها ثقلها السياسي، إضافة إلي قوتها الاقتصادية أصبحت الآن ضمن ما يسمي بالقوى الصاعدة، وباتت القوة الاقتصادية العالمية الثالثة بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يمكن أن تشغل المكانة الأولى في عام 2020.

يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي، فقد بدت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية وعلى الرغم من التحول الجيوسياسي في رؤية الصين للدول العربية إلا أن اعتمادية الصين علي المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المنطقة العربية والصين نحو 50 مليار دولار في عام 2005 وحده، وأعلنت الحكومة الصينية ومجتمع الأعمال الصيني الشرق أوسطي المنطقة كأحد الأسواق الجديدة للمنتجات الصينية، وبعد أن غدت الصين ثاني أكبر مستورد نفطي في العالم، فإن الأمر يتطلب وجود شركاء يمدونها بالنفط والغاز على نحو شبه ثابت[2].

المؤكد تقريبا هو أن الصين ستلعب دور أهم في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة ولكن ستأخذ خطوات بطيئة وحذرة أكثر مما يرجح الكثيرين في الصين والشرق الأوسط، الهدف من تدرج الصين بتحركها هو عدم تعريض أي من علاقتها الثنائية للخطر، وعلي الرغم من ذلك، تنضر قوى الخليج إلى الصين على أنها مصدر لقوة دولة ضد الأخرى حتى في علاقتها مع الولايات المتحدة بغض النضر عما إذا كانت الصين تنضر إل نفسها بهذه الطريقة[3].

[1]- جون ب ألترمان، **إقامة توازن صيني في الخليج**، دراسة تحليلية للخليج،واشنطن،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية،أوت،2013،ص 5.

[2]- عاهد مسلم المشاقبة، **البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية**،دراسات،العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد41،الملحق1،الجامعة الأردنية،2014،ص، ص 379،380.

[3]- جون ب ألترمان، المرجع سابق،ص 6.

المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية الدولية من ثورات "الربيع العربي"

إن مواقف القوى الخارجية من الثورات العربية تأثرت بالمصالح التي تربط القوى الإقليمية والدولية بالدول العربية وأنظمتها التي كانت تستهدفها الثورات سواءًا بخلعها من الحكم أو إسقاطها.

والمواقف الدولية تجاه ما يحصل في المنطقة العربية تتأثر بلا شك بالبيئة الإقليمية،وطبيعة التحالفات والمصالح، لذلك نجد أن هذه المواقف تختلف من دولة إلى لأخرى نظرًا لعدة حسابات إستراتيجية، أمنية، اقتصادية وسياسية.

و يظهر ذلك من خلال التدرج في تحليل مواقف القوى الإقليمية (تركيا وإيران) ثم القوى الدولية الكبرى المتمثلة في (الولايات المتحدة، روسيا والصين) من ثورات الربيع العربي.

- **مواقف تركيا من الثورات العربية:**

تبنت تركيا مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية:

1/– تونس : فابتداء، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ولم تتدخل تركيا في بداية الأحداث التي عمت تونس والتي شكلت مفاجأة للجميع بمن فيهم تركيا، ولكن بعد أن أفظت الأحداث وبشكل سريع لسقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ولجؤه إلى المملكة العربية السعودية، أعلنت تركيا موقفها إلى جانب الربيع العربي في تونس وصرح على إثر ذلك وزير الخارجية التركي **أحمد أوغلو**، "إن الربيع العربي في تونس يمثل نموذجا يحتذى به في بلدان تسعى للإصلاح."[1] وأقدمت على عقد أربع اتفاقيات مع تونس لتوطيد علاقاتها الثنائية، اتفاقية اقتصادية تفضي لتقديم قرض لتونس بقيمة نص مليار دولار، واتفاقية اقامة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية.[2]

2/– مصر: وكان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم تحول إلى نقد النظام علنًا ومطالبته بالرحيل، في مخاطبة **أردوغان** أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011، فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى.[3]

---

[1]– مصطفى حسن الأسمر وضاج، مرجع سابق، ص 150.

[2]– نفس المرجع، ص،ص 149، 150.

[3]– وليدة ساعو، الثورات **العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية والمتغيرات المنطقة العربية –دراسة حالة سوريا**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013 ، ص، ص 117، 118.

3/– ليبيا: لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظًا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني الاسهام في جهود الاغاثة الإنسانية، مع الإبقاء القنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.[1]

وطرحت مبادرة لتسوية الأوضاع بين النظام الليبي والمعارضة، ثم تحول الموقف التركي بعد ذلك بدعم المعارضة الليبية بعد أن تأكدت من الموقف الدولي والعربي الداعم لرحيل النظام.[2]

4/– البحرين: كما ظهر موقف التركي أكثر حذرا في موقف البحرين فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى الدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرة الإصلاح،[3] في الآن ذاته مع التحذير من مخاطر الانقسام اليمني– الشيعي في المنطقة.

5/– اليمن: وفي الحالة اليمنية، تجنبت تركيا التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.[4]

6/– سوريا:

اعتبرت تركيا الأزمة في سورية هي أزمة داخلية بالنسبة لها، فكانت مواقفها كالتالي:[5]

أ) في بداية الأحداث طالبت الأسد بأن يسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، والإسراع في طرح إصلاحات حقيقية.

ب) بعد اشتداد حدة الصراع وازدياد عدد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، اتخذت موقفا منسجما مع مواقف كل من الجامعة العربية الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، الداعي لتنحي الرئيس السوري عن الحكم، رغم التحديات التي تترتب على تركيا من استمرار الأزمة، والخسائر التي تتعرض لها سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.

ت) تطور الموقف التركي من الأزمة في سوريا إلى الانخراط بالكامل بالتحالف الدولي الداعم لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على سوريا.

---

[1]– نفس المرجع، ص 118.

[2]– مصطفى حسن الأسمر وضاج، مرجع سابق، ص، ص 150، 151.

[3]– وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 118.

[4]– نفس المرجع، ص 118.

[5]– مصطفى حسن الأسمر وضاج، مرجع سابق، ص 151.

● **الموقف الإيراني من الثورات العربية:**

مع اندلاع الثورات العربية نهاية 2010م وبداية عام 2011م، سرعان ما تعرض المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط إلى هزة ، حاول القائمين عليه أن يقولوا بداية: إن الثورات تأتي لتصب في مصلحتهم،لكن سرعان ما تغير التقييم في ما بعد مع تطور الأحداث من بلد عربي لآخر.[1]

الحالة التونسية:

يعتبر حزب الله في لبنان السباق إلى إصدار بيان يربط بين الثورة التونسية والثورة الإيرانية ويصور الموضوع على أنه في إطار المواجهة الأمريكية- الإسرائيلية البحتة، إلا أن الموقف الإيراني الرسمي لم يتأخر في التعبير عن التوجه العام، خاصة عبر المرشد الاعلى ورجال الحوزة كالمرجع الديني الكبير آية الله نوري همداني وآية الله صافي الكلبايكاني الأستاذ بالحوزة العلمية وأحد المراجع الكبار في مدينة "قم" إذ كان من الملاحظ أن الشق السياسي أو التسييس الإيراني للحدث التونسي قد بقي في حده الأدنى، نظرًا لمحدودية دور وموقع تونس في الخارطة الإقليمية وفي المشروع الإيراني من جهة وسرعة تطور الأحداث من جهة أخرى.[2]

الحالة المصرية:

في الحالة المصرية بدى الربط المباشر بين الثورة المصرية والثورة الإيرانية 1979 في الدعاية الرسمية لطهران واضحا وقويا ومركزا وهادفا، وهو ما ينطبق على تخريجها للحدث أيضا، بكونه يأتي في إطار ثورة هذه الشعوب على أمريكا وإسرائيل، إذ تطرق المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية **علي خامنئي** للموضوع شخصيا لتأكيد هذا الربط، مثيرًا لنظال الإخوان المسلمين ضد النضام هو "كصيحة الأمة الإيرانية ضد أمريكا"[3] ومن ثم قام بتخصيص خطبة له باللغة العربية تكون بمثابة الخط الرسمي للموقف الإيراني في رسالة للخارج وتوجيهه للداخل.

وأدلى الجنرال "**يحي رحيم صوفي**" المستشار العسكري خامنئي، الذي قال في تصريح لوكالة فارس شبه الرسمية "إن مصير مبارك سيكون كمصير الشاه، تطيح به الثورة الإسلامية"[4].

---

[1]- علي حسن بكير، **المشروع الإيراني في المنطقة "واقع ومستقبل الثروات العربية"، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير**، البيان، الإصدار التاسع، الرياض، 2012، ص 365.

[2]- نفس المرجع، ص 365.

[3]- نفس المرجع، ص 366.

[4]- نفس المرجع، ص 366.

الحالة الليبية:

في الحالة الليبية بدأ يبرز نوع أخر من التكتيكات في الموقف الإيراني، وقد حصل ما يشبه توزيع الأدوار بين ما يركز على استغلال أمريكا للثورة الليبية للحصول على النفط. وبين من يهاجم النظام القذافي دون أن يوافق على تدخل خارجي عسكري، كما تم استغلال تدخل الناتو لحماية المدنيين للترويج لنظرية المؤامرة الغربية وربط ذلك بالثورات العربية.[1]

الحالة البحرينية:

بلغ الاستثمار السياسي الإيراني ذروته في الحالة البحرينية، إذ ركزت إيران على أن الموضوع يتعلق بالمطالبة بالحقوق المشروعة، ثم سرعان ما دخلت من هذا الباب إلى التحريض العلني والعملي على قلب النظام، وتحويله إلى جمهورية إسلامية، وإن من خلال التحركات السياسية، أو الدينية أو الإعلاميةالصادرة مباشرة من ايران،وهددتدول مجلس التعاون الخليجيانها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما أسمته "إبادة الشيعة" واحتلال البحرين عبر إرسال قوات درع الجزيرة.[2]

الحالة السورية:

في المقابل وعكس كل الحالات السابقة عندما وصلت الثورة إلى روسيا، انقلب الموقف الإيراني بشكل كامل، وأصبحت إيران تدافع عن النظام السوري بشراسة، بحجة أن هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية ضد النظام السوري، وإن ما يحدث فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية عام 2009م وأن المتظاهرين عملاء للخارج ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.[3]

- **الموقف الأمريكي من الثورات العربية:**

إن المواقف الدولية اتجاه ما يحدث في المنطقة العربية تتأثر بلا شك في البيئة الإقليمية وطبيعة التحالفات والمصالح، وتسعى إلى تحقيق قدر معقول من الاستقرار لما لذلك قدر من التحول في موازين القوى الدولية وعدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي.[4]

وعلى الأرجح أن ما حدث في المنطقة العربية قد فاجأ الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من القوى العظمى وأربك حساباتها، الولايات المتحدة ترى أن مصلحتها لا تتمثل فقط في استمرارية الاستقرار، بل ما

[1]- نفس المرجع، ص 366.
[2]- نفس المرجع،ص، ص 366، 367.
[3]- نفس المرجع،ص، ص، 367، 368.
[4]- وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 142.

يهمها هو الحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل بالنسبة للوضع المصري، والعمل على مكافحة الإرهاب والحد من الانتشار النووي، وربما هو المحدد الذي غلب على الموقف الأمريكي.[1]

1- تونس: اتسم الموقف الأمريكي في بداية الأحداث في تونس وتفاعلاتها بالصمت، ومع استمرار الأحداث دعت أمريكا إلى ضبط الأمن وحماية المتظاهرين، ثم انتقل الموقف الأمريكي إلى الاحتجاج على الطريقة التي يتعامل فيها أمن الرئيس التونسي مع المحتجين، وطالب باحترام الحريات الفردية، حيث أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية **مارتن تونر** "قلق الولايات المتحدة الأمريكية حيال المعلومات التي تفيد باستخدام مفرط للقوة من طرف الحكومة التونسية".[2] بعد سقوط النظام ومغادرة **بن علي**، انتقل الموقف إلى مدح الثورة والثناء عليها، وأشاد **باراك أوباما** في اليوم التالي بشجاعة وكرامة الشعب التونسي قائلا: "أن كل أمة تهب الحياة لمبدأ الديمقراطية بطريقتها الخاصة استنادًا إلى تقاليد شعوبها"[3].

2- مصر:

اتسم الموقف الأميركي تجاه الثورة المصرية بالغموض والالتباس مند بداية الأحداث، فالتزمت الإدارة الأمريكية الصمت والحياد التام والحذر من بلورة موقف سياسي، ففي بداية الاحداث قالت السفيرة الأمريكية في القاهرة **مارغريت سكوبي** "الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في رؤية الإصلاحات في مصر وفي أما كن أخرى من أجل خلق فرص سياسية اجتماعية واقتصادية أكبر تتناسب مع الشعب المصري"[4] ووصف **جوزيف بايدن** نائب الرئيس الأمريكي الرئيس **مبارك** بأنه "حليف في جهود السلام في الشرق الأوسط"، أضاف "لن أشير على أنه ديكتاتور"[5].

وانتقل الموقف الأمريكي بعد الإصرار على إسقاط النظام من طرف المحتجين بضبط النفس وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين إلى الطلب المباشر من **مبارك** إلى الانتقال الآمن للسلطة.[6]

---

[1]- نفس المرجع، ص 154.

[2]- مصطفى حسن الأسمر وضاج، مرجع سابق، ص 139.

[3]- نفس المرجع، ص،ص 139، 140.

[4]- نفس المرجع، ص 141

[5]- نفس المرجع، ص، 141.

[6]- نفس المرجع، ص، 141.

3- ليبيا:

تطور الموقف الأمريكي تجاه الأحداث في ليبيا بسرعة كبير في أقل من شهر واحد. بدأ من توجيه الاستنكار للنظام الليبي لاستخدامه العنف ضد المتظاهرين، وانتقل إلى وصف **معمر القذافي** بأنه فاقد الشرعية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرس مع حلفائها في حلف الشمال الأطلسي التدخل العسكري بعد موافقة الجامعة العربية على فرض حظر جوي فوق ليبيا. وفي 19 مارس 2011 شنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا غارات عسكرية على مواقع تابعة للنظام الليبي.[1]

4- اليمن:

تطور الموقف الأمريكي في بداية الأحداث في اليمن من الإشادة بالإصلاحات التي أعلنها **الرئيس عبد الله صالح**، والطلب من أجهزة الأمن اليمنية بضبط النفس، الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، وانتقل إلى دعوة الرئيس اليمني للاستجابة لتطلعات شعبه ورفض اتهاماته بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية وراء الأحداث، ثم بدأ الحث على انتقال السلطة إذ قال **جيف مدربل** السكرتير الصحفي لوزارة الدفاع الأمريكية "إن الولايات المتحدة الأمريكية تحث على انتقال السلطة من خلال المفاوضات في اليمن بأسرع ما يمكن"[2]

5- سوريا:

نبع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب بشأن الأوضاع في سوريا من اعتبار النظام في سوريا يشكل عقبة أمام تحقيق السلام مع إسرائيل ورفضه تصفية القضايا القومية ومطالبة النظام السوري بحل دائم وعادل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. واعتبار سوريا حسب التصنيف الأمريكي والأوروبي صاحبة الدور الأبرز في تزعم محور الممانعة للمشاريع الصهيونية والأمريكية في المنطقة العربية ودعمها واحتضانها للمقاومات العربية في كل من فلسطين ولبنان والعراق وتحالفها مع إيران التي تشكل تهديدًا حقيقيا للمصالح الأمريكية النفطية في الخليج وعلى أمن إسرائيل.[3]

فكان الموقف الأمريكي من الأحداث في سوريا شديد اللهجة منذ بداية الأحداث، حيث علق الرئيس الأمريكي **بارك أوباما** في خطاب له على الأحداث في سوريا قائلا: "على الرئيس **بشار الأسد** أن يقود التحول في بلده أو يتنحى"[4] ونوه بشجاعة الشعب السوري. وتطور الموقف الأمريكي مع استمرار الاحتجاجات السلمية

[1]- نفس المرجع، ص،ص 141، 142.
[2]- نفس المرجع، ص،ص 142، 143.
[3]- نفس المرجع، ص، 143.
[4]- نفس المرجع، ص، 144.

إلى فرض عقوبات قاسية بحق الرئيس **بشار الأسد** وستة مسؤولين آخرين واعتبرتها واشنطن خطوة أخرى لزيادة الضغط على الحكومة السورية.[1]

● **الموقف الروسي من الثورات العربية:**

بحلول العام 2010، كانت روسيا قد نجحت في استعادة بعض تأثيرها في الشرق الأوسط، بما في ذلك علاقات جيدة مع حكومات المنطقة. الانتفاضات التي اجتاحت المنطق بشكل واسع، أثرت على روسيا، فمن جهة ساهمت في تعزيز المخاوف من تأثر المواطنين الروس لهذه الانتفاضات بحيث تشكل لهم مصدر إلهام للإطاحة بالنظام الروسي، ومن ناحية أخرى، تنامت قناعة روسيا بأن الغرب دعم هذه الأحداث ودبرها للحد من النفوذ الإقليمي الروسي في المنطقة عبر حلفاءه التقليدين.

عمل الكرملين على تصوير الأحداث بشكل سيء، وسارع إلى بث رسائل تفيد بمخاطر "تغيير النظام" و"الفوضى"، وأن الربيع العربي أحظر إلى الشرق الأوسط عبر التدخل الغربي.

ولمزيد من التدليل على الأمر، قال وزير الخارجية الروسي، **سيرغي لاروف**، في أكتوبر 2012: "كان الربيع العربي حصادًا للبذور التي زرعها **جورج بوش الابن** مع مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" ودمقرطة المنطقة كلها".[2]

بالإضافة إلى النفوذ السياسي المفقود في ضوؤ الربيع العربي، كان الكرملين مهتما بالخسائر المادية المترتبة على الإطاحة بالحلفاء التقليديين منذ الحقبة السوفيتية **بوتين** كتب في فيفري من عام 2012، مقالا قدم لموقع روسيا السنوي "يبدو أنه مع الربيع العربي، وكما هو الحال في العراق، بدأت الشركات الروسية تفقد حصصها السابقة التي حافظت عليها لعقود طويلة، خاصة مع حرمانها من العقود التجارية الكبيرة في المنطقة"[3].

وفي ديسمبر 2013، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية الروسية، **ميخائيل مارغيلوف**، رسيا تؤمن بوجوب اللجوء إلى الحل السياسي لمشاكل المنطقة، مع التركيز على تجنب الحرب الأهلية والعنف، أثير هذا الموقف بعد محاولات لفرض الديمقراطية في بعض الدول الإسلامية كالعراق وأفغانستان، من خلال التدخل الأجنبي، وانتهت الجهود كلها بالوصول إلى دول فاشلة بدلا من تحقق الحالة الديمقراطية.[4]

---

[1]– نفس المرجع، ص، 144.

[2]– آنا بورشيفكايا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع– الآثار– الآمال**، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 22 ماس 2016، ص 19.

[3]– نفس المرجع، ص 20.

[4]– نفس المرجع، ص 19.

● **الموقف الصيني من الثورات العربية:**

تمثل الصين أول شريك تجاري لروسيا، فلقد أشار **فلادمير بوتين** لوجود مصالح اقتصادية مشتركة، فنجد أن الصين تسير على مبدأ تكريس السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي للدول، وضرورة اعتماد التسويات السياسة السليمة للصراعات في المناطق الإستراتيجية،وهو أكدته دول **البريكس (BRICS)** في الهند في أواخر مارس 2012.[1]

وفيما يتعلق بالعلاقاتها التجارية الصناعية في منطقة الشرق الأوسط ارتفعت نسبة التبادلات التجارية بينها وبين العديد من دول المنطقة، مما يخلق تصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأبرزها استراتيجيا وهو رفض الصين التفرد الأمريكي وسعيها إلى لعالم متعدد الأقطاب، وقد شكلت الثورات العربية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه.[2]

فخلال فترة الثورات العربية رفضت الصين التدخل الخارجي لتقويض الأنظمة- كما حصل في ليبيا وسوريا والضربة العربية الموجهة ضد الحوثين في اليمن- معتبرة أن التدخل الخارجي في أفغانستان والعراق ومن بعدها ليبيا وسوريا واليمن لتغيير الأنظمة بقوة ألحق مخاطر ومعاناة بالشعوب.

وتنظر الصين إلى الثورات العربية على أنها اضطرابات، ترجع إلى عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية في الأساس وليس لأسباب سياسية. وترفض الصين أي تدخل خارجي في تلك الثورات. معتبرة أنه يعكس التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[3]

1/- تونس:

عبر الموقف الصيني عن قلقه من الأحداث في تونس، ودعت الصين إلى عودة الاستقرار في أقرب وقت ممكن، لما فيه مصلحة الشعب التونسي. بعد تنحي **زين العابدين بن علي**، عبر الموقف الصيني عن احترام الصين لإرادة الشعب التونسي الصديق، وأبدت استعدادًا لمواصلة ترسيخ وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.[4]

---

[1]- وليد عبد الحي، **محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،3 أفريل 2012، ص 3.

[2]- وليدة ساعو، مرجع سابق، ص 158.

[3]- سنية الحسيني، **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجي جديدة في المنطقة**، برنامج الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين، ص44.

[4]- مصطفى حسن الأسمر وضاج، مرجع سابق، ص 144، 145.

2/– ليبيا:

على الرغم من تطور الموقف الصيني من الأحداث في ليبيا من عدم تبني أي احتجاج ضد قمع المتظاهرين في بداية الإحداث والدعوة إلى حل سلمي عبر الحوار لوضع نهاية لأعمال العنف في ليبيا إلى انضمام الصين إلى الدول الغربية الداعية إلى تنحي الرئيس الليبي، إلا أنها عارضت لتدخل العسكري في ليبيا. ورفضت الصين على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصيني التدخل الخارجي وطالبت ليبيا بأن تحل مشاكلها بنفسها من خلال الحوار، وطالبت الدول الغربية باحترام سيادة ووحدة الأراضي الليبية.[1]

3/– سوريا:

اتسم الموقف الصيني في بداية الأحداث في سوريا بالحياد الحذر وهذا ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الصيني **تشاي جيون** قائلا بأن "الموقف الصيني حيال ما يجري في سوريا مبني على سياسة مسؤولة تنطلق من الموضوعية والعدالة والتمسك بمبادئ القانون الدولي، وتهدف إلى تحقيق مصالح الشعب السوري واستعادة الأمن والاستقرار في سوريا، باعتبار ذلك أساسيا في استقرار المنطقة بأكملها". وأكد الموقف الصيني الداعم للإصلاحات الجارية في سوريا والرافض للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول.[2]

تطور الموقف السابق للصين من موقف الحياد إلى موقف الانحياز لجانب النظام، حيث استعملت الصين الفيتو أربع مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الأمن، اثنان ومنها دعوا إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، والثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على النظام السوري الذي ينص على فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية، فعارضت الصين أي تدخل خارجي عسكري في سوري حتى وإن كان لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها.[3]

[1]- نفس المرجع، ص،ص 145،146

[2]– نفس المرجع، ص،ص 147، 148.

[3]– سنية الحسيني، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية قبل أحداث الربيع العربي.

بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية ومع تولي **بوريس يلتسين** الحكم عام 1991 انتهج سياسة خارجية مخافة لسابقه "الإتحاد السوفيتي" حيث عمل على التوجه غربا ومحاولة كسب رضا الولايات المتحدة وجيرانه الأوروبيين لكن سرعان ما عاد والنظر إلى جيرانه الشرق أوسطيين وهذا في محاولة لكسب بعض المعونات الاقتصادية وتدعيم العلاقاتها مع السعودية.

ومع وصول **بوتين** لمدة الحكم عام 2000 عمل **بوتين** في هاته المرحلة على إعادة أو استعادة نوعا ما شيء من مكانة روسيا الدولية وتظهر هاته الحيوية في سياسة **بوتين** الخارجية تجاه الشرق الأوسط من خلال الاتفاقيات الاقتصادية خاصة في مجال النفط والغاز وفي مجال الأسلحة حيث عملت روسيا في هاته الفترة على البروز كأحد القوى العالمية من خلالها مواقفها ولعلى أبرزها الرفض الروسي للغزو العراقي عام 2003 .

المطلب الأول: يلتسين وشرق الأوسط.

في التسعينيات كانت علاقة روسيا ودول الشرق الأوسط علاقاتها هامشية في الغالب لأنه في تلك الفترة كان انشغال روسيا في إخراج اقتصادها من دوامة الانحدار التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفيتي كان يحد من قدرتها من ممارسة أي نشاط ذو نفوذ عالمي[1] .

وكانت موسكو في زمن الإتحاد السوفيتي أكثر ميلا للدول الشرق الأوسط والحليف الأول لها، ومصدرها الأساسي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية وعلى رأسها دول: سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا، حيث كانت هذه الدول في أنظمتها أكثر ميلا للاشتراكية، وعند وصول **بورسين يلتسين** للحكم عقب انهيار للإتحاد السوفيتي، أصبح الاهتمام الروسي بدول الشرق الأوسط قليلا مقارنة بما كانت عليه في أمن الإتحاد السوفيتي ، حيث ركز **يلتسين** على التوجه غربا نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على مساعدات اقتصادية وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعلى إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية.

وعند وصول **يفغيني بريماكوف** وزارة الخارجية عمل على تحسين الأوضاع الروسية في المنطقة العربية، ففي عام 1994 تطلعت دولة الكويت لتعزيز أمنها عن طريق تحسين علاقاتها ها مع موسكو كما عرضت روسيا أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لدى بغداد لحل الأزمة بين العراق والكويت وفي الوقت ذاته قررت دولة الكويت شراء معدات دفاعية من روسيا قيمتها 700 مليون دولار، وفي روسيا هذه الفترة حاولت دخول الأسواق التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية ومحاولة إحياء مبيعاتها من الأسلحة في العالم العربي من الجزائر إلى مصر، ومن سوريا إلى العراق وكانت روسيا مصممة على دعم علاقاتها ها العسكرية والسياسية وبالأخص علاقاتها ها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي[2].

يلتسين والصراع العربي الإسرائيلي:

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ووصول **يلتسين** للحكم، أعاد الروس علاقاتها هم مع إسرائيل وبدأت الهجرة من روسيا إلى إسرائيل حيث وصل عدد المهاجرين اليهود الروس إلى إسرائيل 450 ألف بين عامي 1989-1993.

---

[1]- محمد زين العابدين أحمد مرسي، **العلاقات الروسية الخليجية**، مركز بيروت للدراسات الشرق الأوسط ، 01-06-2016 http://www.beirutme.com/?p=15824

[2]- روبرت باريسكلي ،"**انهيار الاتحاد السوفيتي و تأثيره في امن الخليج**"،**أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين**،الإمارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، 1998 ،ص 102.

إن روسيا في هاته المرحلة كانت مناقصة كما كان عليه الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة، حيث عملت موسكو في هذه الفترة على إرضاء الولايات المتحدة والدول العربية والقيام بدور هام في حل المشكلة الشائكة، حيث قامت روسيا بالتعاون مع الولايات المتحدة برعاية مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في مدريد عام1991.[1]

وكانت روسيا بذلك تسعى إلى حل مشكلاتها الاقتصادية التي ورثتها على الإتحاد السوفيتي وذلك بتغيير توجهها من دول مثل: العراق وسوريا... إلى إقامة علاقاتها مع دول أخرى غنية بالنفط مثل دول الخليج وإيران وإسرائيل.

ومع تهميش دور روسيا في الصراع العربي الإسرائيلي ومع رعاية الولايات المتحدة الاتفاقية أوسلو عام 1994، انتهجت روسيا في هذه الفترة طريق مواقف تشبه إلى حد بعيد مواقف الإتحاد السوفيتي بشأن القضية الفلسطينية وهي وقف الاستيطان ورفع الحصار على الشعب الفلسطيني .

انسحاب إسرائيل من الجولان في سوريا والأراضي اللبنانية في الجنوب، وتدخل و**يلتسين** في أكثر من مرة شخصيا للدفاع عن الحقوق العربية وتحميل إسرائيل مسؤولية بعث عمليات السلام وعدم تطبيق ما جاءت به اتفاقية أوسلو[2].

يلتسين والقضية العراقية:

عند احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990 قامت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بمهاجمة القوات العراقية وإجبارها على الانسحاب من جزء من أراضي العراق الجنوبية، وأصدر مجلس الأمن قراره رقم 986 والذي نص على الحصار الكامل على العراق وحصار جوي منع الصادرات والواردات باستثناء ما تضمنه من تبادل النفط بالغذاء.

وكان البرلمان الروسي"الدوما" بأغلبيته رافضا لقرار مجلس الأمن حيث قام وفد من البرلمان بزيارة العراق عام1992 ، ودعا البرلمان الرئيس **يلتسين** إلى رفع الحصار وإعلان التحالف مع العراق إلا أن هذا الأخير رفض واعتبر الأمر خرق للقانون الدولي.وفي عام 1997 ، أقر البرلمان الروسي قرارا يقضي بانسحاب روسيا من نظام الحصار الاقتصادي المفروض على العراق لكن الرئيس **يلتسين** رفض مجددا التوقيع وقام بإلغائه[3].

---

[1]– ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013، ص 178.

[2]– نفس المرجع، ص 179.

[3]– نفس المرجع، ص 182.

وفي عام 1998 وعند تعرض العراق لضربات جوية أمريكية بريطانية، أدانت روسيا بشدة هذا وأكدت على ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، فروسيا كانت تعني أن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق رهن بتحقيق الاستقرار السياسي[1].

المطلب الثاني: بوتين وإعادة الحيوية لدور روسيا في الشرق الأوسط.

بعد تولي **بوتين** الرئاسة بالإنابة بعد استقالة **بوريس يلتسين** في ديسمبر 1999 وانتخابه رسميا كرئيس لروسيا في مارس 2000 أفصحت روسيا عن المبادئ الرئيسية لسياستها الخارجية وهي:

– إعطاء الأولوية لتطوير دور سوريا في عالم متعدد الأقطاب يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

– التركيز على منطقة آسيا وهذا الضمان مصالح روسيا الحيوية من خلال تقوية العلاقاتها مع الصين والهند والعالم العربي الإسلامي،[2] وبعد عام من حكم **بوتين** عقدت روسيا تحالف مع الغرب، واتخذ التحالف الروسي الغربي شكل صفقة (الفاوست) (المصلحة على حساب القيم) وتتضمن هذه الصفقة ما يلي:

– انضمام روسيا إلى الغرب من أجل تنفيذ بعض المصالح الجيوسياسية.

– تعزيز الأجندة الأمنية.

– تعزيز الحوار حول الطاقة.

وفي مقابل هذا يغض الغرب الطرق عن مدى بعد روسيا على أن تكون دولة ديمقراطية ليبرالية.[3]

– وفي فترة حكم **بوتين** استدار لجيران الشرق الأوسطيين وحاول **بوتين** رفع حجم التبادلات التجارية خاصة في مجالي الطاقة والسلاح بعد تراجعهما في فترة حكم **يلتسين** الذي كانت سياسته وتوجهه نحو الغرب والولايات المتحدة على حساب الشرق.

---

[1]– نورهان الشيخ، **السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط**، دراسات الشرق الأوسطية، عمان، العدد 39 سنة 2007، 23-05-2016

http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=225

[2]– أحمد دياب، **هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا وإرث بريجينيف**، المجلة، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق،العدد 1588، 2013، ص 8.

[3]– ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، تر: بسام شيحا، لبنان، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006، ص 485.

حيث قام **بوتين** بإعادة الاتفاقيات كما كانت عليه من قبل في زمن الإتحاد السوفيتي، وأكثر من ذلك قام بإبرام معاهدات واتفاقيات مع دول لم يكن يتعامل معها الإتحاد السوفيتي.

حيث قام بتوقيع عدة اتفاقيات مع دول المنطقة الشرق الأوسط خاصة العراق وسوريا وليبيا ومنها اتفاقية بناء خط سكة حديد تصل خليج سرت بمدينة بنغازي في ليبيا بقيمة 2.2 مليار دولار، واتفاقيات مع المملكة العربية السعودية حيث وصلت قيمة العقود إلى 7 مليار دولار وأبرز هاته العقود والمشاريع هو مشروع بناء سكة الحديد تربط شمال السعودية بجنوبها بقيمة 3.4 مليار دولار.[1]

– أما في مجال الطاقة والنفط، فقد توصلت روسيا إلى عقد اتفاق مع إيران سنة 2014 يقضي بتوريد نحو 500 ألف برميل من النفط يوميا في ظرف ثلاث سنوات، وقد بلغ حجم الصفقة 20 مليار دولار مقابل بضائع روسية ترسل لإيران ، وفي العراق تم الاتفاق على شطب 93 % من الديون العراقية لدى روسيا البالغ 12.5 مليار دولار وهذا قبل الغزو الأمريكي للعراق. وفي المقابل عودة شركات النفط إلى العراق حيث حصلت شركة "غازبروم" على عقد استخراج النفط من العراق لمدة سبع سنوات بداية من عام 2013 وحصلت شركة "لوك أويل" على عقد استخراج النفط من حقل القرنة العراقي والذي يعتبر أكبر حقل في العالم حيث يبلغ حجم إنتاجه 1.7 مليون برميل يوميا، وفي إسرائيل تمكنت شركة "غازبروم" الروسية من الحصول على أضخم صفقة مع إسرائيل تمكنها من الدخول المباشر إلى السوق الغاز حيث يقدر إنتاج الحوض بنحو 3 مليون طن من الغاز السائل سنويا وذلك لمدة عشرين سنة، وهذا ما سمح لروسيا بالدخول في منطقة الشرق الأوسط وأكسبها نفوذ جيوسياسي واقتصادي خاصة في مجال الطاقة.[2]

أما في المجال العسكري وبعد تراجع صادرات روسيا في مجال الأسلحة خاصة في الحقبة التي سبقت حكم **بوتين** "فترة **يلتسين**" فقد سعت روسيا لاسترجاع مكانتها في مجال تصدير الأسلحة حيث عملت على تحقيق هدفين حيويين لمصالحها في الشرق الأوسط حيث كان هدفها الأول استعادة مكانتها كأول مصدر للسلاح في العالم، وقد نجحت في ذلك عام 2005 وقدرت عائدات السلاح عام 2008 بأكثر من 8 مليار دولار. أما الهدف الثاني، هو التأكيد على عودتها إلى الساحة الدولية كلاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما أعلنه **بوتين** شخصيا في تصريح له خلال افتتاح أكبر معرض للطيران في العالم الذي أقيم في موسكو عام 2008.[3]

[1]– ناصر زيدان، المرجع السابق ، ص206.207

[2]– عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص، ص 82 ، 81.

[3]– ناصر زيدان المرجع السابق ، ص211.

وأبرز المستوردين للسلاح الروسي هما إيران حيث تعد إيران ثالث شريك لروسيا في مجال التعاون العسكري بعد الصين والهند والأول في منطقة الشرق الأوسط حيث قررت أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران بحوالي 13 مليار دولار خلال أربع سنوات (2010- 2014).[1]

وتم أيضا تزويد سوريا سنة 2007 بأسلحة متطورة حيث تضمنت مقاتلات من نوع سوخوي 27 ودفاع مضاد للطائرات وصواريخ مضادة للدبابات حيث بلغت قيمة الصفقة 10 مليار دولار ودفعت سوريا 1 مليار دولار وألغت روسيا جميع الديون السابقة مقابل إنشاء قاعدة عسكرية روسية في ميناء طرطوس السوري.

ووقعت موسكو أيضا عام 2007 صفقة سلاح مع الجزائر بقيمة 7.5 مليار دولار وهذا القطع الطريق أمام السلاح الفرنسي ومع اليمن عقدا بقيمة 1.3 مليار دولار، ومع الإمارات العربية المتحدة صفقة بقيمة 634 مليون دولار.

حيث عملت روسيا في فترة حكم **بوتين** مع تعويض ما خسره السلاح الروسي من أسواق لاسيما في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. [2]

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكبر المناطق في العالم التي تتلقى السلاح الروسي حيث قدرت نسبة واردات السلاح إلى المنطقة بين 21% و26% من إجمالي ما تستورده الدول من سلاح في العالم كما تضم المنطقة أكبر دولتين مستوردين للسلاح الروسي هما إيران وسوريا.

بوتين والحرب على العراق:

كان **بوتين** من أشد المعارضين للغز والأمريكي للعراق، وهذا حرصا على استقرار المنطقة خاصة بسبب القرب الجغرافي لروسيا وتأثرها باستقرار المنطقة المباشر فقد كان موقف روسيا مؤيد للموقف الفرنسي والألماني بشأن الغزو والتدخل العسكري في العراق، وبعد هذا الرفض خرج فريق **بوش** بمبدأ أو مقاربة بكل عضو من أعضاء الكتلة المعادية للتدخل وهي: "عاقب فرنسا، تجاهل ألمانيا، أغفل لروسيا" وهذا ما قام به **بوش الابن** حيث قام بزيارة رسمية إلى روسيا إلى سان بطرسبرغ في 2003 والتقى **بوتين** فيها وكان هدف الزيارة هو التقرب من روسيا ومحاولة تفكيك التحالف الدول المعارضة للتدخل من خلال الحوار مع موسكو[3].

ورغم هذه الزيارة استمرت موسكو في المعارضة لاحتلال العراق واعتبرته أنه كان قرارا خاطئا وفيه تعدي على الأمم المتحدة كهيئة عليا حيث رفضت الأمم المتحدة التدخل واعتبرت روسيا أن هذه الحرب تزيد من التوتر

[1]- عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق ، ص 96.

[2]- ناصر زيدان، المرجع السابق ، ص – ص 211-213

[3]- ليليا شيفتسوفا، المرجع السابق، ص، ص333، 334.

داخل منطقة الشرق الأوسط بدل استقرارها فروسيا تدرك أن هذا التدخل سيفقدها أسواق السلاح ويفقدها صفقات وعقود استخراج النفط حيث يؤثر ذلك مباشرة في اقتصادها.

بوتين والقضية الفلسطينية:

بعد تولي **بوتين** السلطة قام عام2001 بإعادة تأسيس جمعية الصداقة الروسية الفلسطينية، وفي عام2006 عند فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية قامت الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الإتحاد الأوروبي بإصدار قرار فرض حصار سياسي واقتصادي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فتقدمت روسيا بمبادرة لإقامة حوار مع حركة حماس ورفضت فكرة عزل فلسطيني دوليا ، وأعلن **بوتين** أن التوقف عن تقديم المساعدة للفلسطينيين بعد خطأ كبير، فزارت حركت حماس موسكو مرتين وذلك عامي 2006 و2007 وفي عام 2008 تم تأسيس مجلس الأعمال الروسي الفلسطيني وقد كانت روسيا قد قدمت مساعدات للسلطة الفلسطينية تقدر بـ10 ملايين دولار على التوالي عامي 2006 و2008.

وفي عام 2007 و2008 قامت روسيا بإرسال طائرات تابعة لوزارة الطوارئ وهذا لنقل المساعدات إنسانية للأهالي قطاع غزة ، وفي عام 2009 قامت روسيا بإرسال أربع طائرات من المساعدات ذلك على دفعتين لأهالي قطاع غزة المتضررين من النزاع المسلح بين إسرائيل وحركة حماس[1].

[1]– ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، مصر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2013، ص، ص 385، 386.

من خلال ما قمنا به في دراسة هذا الفصل يمكننا التأكيد على النقاط التالية:

- مفهوم الشرق الأوسط يصعب تحديده و ضبطه بشكل دائم ، بحيث إن المصطلح أو المنطقة ككل ظلت تخضع لمصالح القوى المهيمنة عليها في كل مرحلة تاريخية ، و بالتالي فالنطاق الجغرافي للمنطقة يختلف من دولة لدولة أخرى و من هيئة لهيئة أخرى فكل دولة أو هيئة تستخدم المصطلح وفق ما يتناسب مع مصالحها السياسية في المنطقة .
- لمنطقة الشرق الأوسط أهمية جيوإستراتيجية نظرا لما تحتويه من ثروات طبيعية و موقعها الجغرافي المتميز جعلها محط أنظار القوى الكبرى سواء الإقليمية أو الدولية حيث أصبحت المنطقة محل تنافس أو صراع للقوى الكبرى الإقليمية و الدولية لبسط النفوذ و استغلال ثروات المنطقة وفق ما يخدم مصالحها و مصالح حلفائها .

الفصل الثاني:

روسيا ما بعد الحرب الباردة:

الانتقال والانتقال المضاد

توجد مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، حيث أن السياسة الخارجية للدولة هي امتداد للسياسة الداخلية لها، ولفهم السياسة الخارجية لأي دولة، يجب الرجوع إلى المحددات التي تدخل في السياسة الخارجية منها ما هي داخلية، والتي تؤثر تأثيرا بالغا على توجيه السياسة الخارجية ومنها ما هو خارجي، تتعلق بحالة النسق الدولي الذي يؤثر من خلال بنية وطبقة العلاقات بين مختلف فواعله، التي تكون بمثابة حافز لبعض السلوكات الخارجية للوحدات السياسية.

سنتناول في هذا الفصل التطورات السياسية المرحلية في روسيا التي اثرت على السياسة الخارجية الروسية، مجموعة محددات السياسة الخارجية الروسية من خلال اختبار مجموعة من المحددات هي: الجغرافية، السكانية الهوياتية، الاقتصادية والعسكرية ضمن المحددات الداخلية، ثم المحددات الخارجية مع التركيز على أهمها والتي كان لها الاثر في توجيه السياسة الخارجية الروسية عموما وبالأخص تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: روسيا مابين التوجه نحو الغرب واستعادة المكانة.

إن سياسة الانفتاح "البروستريكا" التي انتهجها **ميخائيل غورباتشوف** عجلت بزوال الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي وانقسامه إلى 15 دولة، أهمها روسيا الاتحادية التي ورثت اكبر مساحة للاتحاد السوفيتي وعضويته في مجلس الأمن وجل الترسانات النووية. إن روسيا في تاريخها مرت بمرحلتين هما:

فترة حكم **يلتسين** الذي كان في سياسته محسوبا على الغرب وكان ذو توجه أطلسي، وكان معروفا بسياسته الارتجالية حيث شهدت فترة حكمه الكثير من الاضطرابات التي كادت أن تؤدي بروسيا إلى الانهيار الكامل، في هذه المرحلة أصبحت الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها وبدت على الحافة الانهيار، وهذا ما أدى بها إلى الوقوع في أزمات اقتصادية واجتماعية وتعتبر فترة حكم **يلتسين** من أسوء فترات روسيا في تاريخها الحديث.

مع وصول **بوتين** للحكم وبفضل سياسته العقلانية، وما صاحبه من ارتفاع في أسعار النفط والغاز بدأت روسيا باستعادة- نوعا ما- مكانتها حيث صرح **بوتين** مرارا حول دور روسيا كلاعب أساسي دولي ورفض الانفرادية الأمريكية وأعاد لروسيا هيبتها، وكان من أشد المدافعين عن فكرة أن روسيا هي دولة أوراسية عالمية وليست دولة أطلسية.

فقد عرفت فترة كم **بوتين** الكثير من الرخاء والازدهار خاصة على المستوى الاقتصادي من دولة مثقلة بالديون إلى دولة من اكبر الدول في العالم ولها وزن سياسي واقتصادي وعسكري.

المطلب الأول: روسيا يلتسين والتوجه غربا.

أدت سياسة الانفتاح وإعادة بناء "البروسترويكا" التي اعتمدها **ميخائيل غورباتشوف**، إلى القضاء على الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي وأدت إلى زواله على الخارطة السياسية، ونشأت خمس عشر دولة مستقلة استقلالا كاملا، بعد أن كانت تشكل المجال الحيوي للاتحاد السوفيتي، وعلل أبرز هذه الدول وأهمها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وجغرافيا، وهي روسيا الاتحادية التي ورثت عوامل القوة الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي لاسيما المقعد الدائم في مجلس الأمن والأسلحة النووية وكذلك ورثت عنه جل المشاكل الاقتصادية.[1]

ولعل سياسة الانفتاح وإعادة البناء التي انتهجها **غرباتشوف** هي، التي عجلت بانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام دولة جديدة، ويعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي من أهم الأحداث التاريخية، حيث يشكل تهديد للولايات المتحدة وحلفائها من الغرب وكان يمثل أحد القوى العظمى في العالم.

[1]- ناصر زيدان، مرجع سابق ، ص 152.

وكان تفكك الاتحاد السوفيتي الرسمي يوم 8 ديسمبر 1991 حيث اجتمع رؤساء الجمهوريات الثلاث: **بوريس يلتسين**، رئيس روسيا الاتحادية، **ليونيد كرافتشوك** رئيس أوكرانيا **وستانسيلاف شوشكنيفيتش** رئيس روسيا البيضاء وكان الاجتماع في روسيا البيضاء ووقعوا اتفاقية حول الاتحاد السوفيتي وتأسيس رابطة الدول المستقلة.[1]

والتي تضم جمهوريات المستقلة عن روسيا وهي : أوكرانيا، ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، تركمانستان وطاجيكستان.

حيث أنشأت هذه الدول تكتل جديد يسمى "كومنولث الدول المستقلة" يضم جميع الدول المستقلة ما عدا "لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا"، حيث كان هذا لاتكل هشا وكان هدف كل دولة هو استغلال القوة الروسية لأغراض أمنية وحمايتها، باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي فيما يخص مقعده ضمن مجلس الأمن والأسلحة النووية.

وكانت في المقابل روسيا تهدف إلى المحافظة على مكانتها الدولية من وراء هذا التكتل واستخدامه كأسواق لسلعها لكن لم يتحقق أي من هذين الهدفين.[2]

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإعلان قيام جمهوريات مستقلة ولعل أهمها روسيا باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي ويعتبر **بوريس نيكولايفتش يلتسين** أو رئيس لروسيا الاتحادية تم انتخابه حيث حصل **يلتسين** على نسبة 57,35% من الأصوات متقدما على منافسيه وبذلك أصبح رئيسا شرعيا لروسيا الاتحادية.[3]

وبتولي **يلتسين** السلطة رأى أن السير صوب الرأسمالية هو حل الحل الأمثل الذي سينعقد اقتصاد روسيا ويدفعها إلى الأمام في وسط ما ورثته من الاتحاد السوفيتي من مشاكل خاصة الاقتصادية منها.

وشكل **يلتسين** حكومة ترأسها الخبير الاقتصادي **يغور غايدرا** والذي باشر بتنفيذ إصلاحات اقتصادية اجتماعية في البلاد، حيث قام بتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي بشكل كبير وخصخصة مؤسسات الدولة والانضمام إلى المؤسسة المالية والاقتصادية الدولية من أجل الحصول على مساعدات اقتصادية، وهذا الإنجاح عملية التحول الجذري من الاشتراكية إلى الرأسمالية، وقد انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي عام 1992 بعد تبنيها اقتصاد السوق.

[1]- ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص 44.

[2]- ناصر زيدان، مرجع سابق ص 159.

[3]- نفس المرجع، ص 166.

إن هذه النقلة السريعة في المجال الاقتصادي من الاشتراكية إلى الرأسمالية وسياسة الخصخصة وتبني الاقتصاد الرأسمالي، سبب الكثير من الفوضى حيث أدت هاته النقلة السريعة إلى خفض قيمة مدخرات المواطنين في البنوك وإفلاس المؤسسات الصناعية وبعض المصارف.[1]

وقد ركزت روسيا في فترة حكم **يلتيسن** وفي سنواته الأولى على الاتجاه على الغرب واتباع سياسة الحد من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وهذا سعيا لتحقيق مصالح روسيا الحيوية.

ولقد تجلت صور رضوخ روسيا للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حينما زار **يلتسين** الولايات المتحدة عام 1992، حيث أشار إلى أن روسيا تسعى إلى لبناء سياسة خارجية غير إيديولوجية وأنها ستبذل جهدها للتعاون مع الغرب وهذا لإعادة بناء روسيا.[2]

إن السياسة الإصلاحية التي جاء بها **يلتسين**. كمحاولة منه للقضاء النهائي على الاشتراكية، والانفتاح على الرأسمالية الغربية والقضاء على المشاكل الاقتصادية التي ورثتها روسيا على الاتحاد السوفيتي.

كادت أن تؤدي بروسيا إلى الانهيار، وأصبحت الرأسمالية الروسية تهدد البلاد بأكملها خاصة مع إفلاس البنوك والمصارف والمؤسسات وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وضعف الدخل الفردي للمواطنين إن هاته السياسة الإصلاحية أدت إلى أزمات اقتصادية ومالية. ولعل أهم ما وقع فيه الإصلاحيون من أخطاء هي:

الخطأ الأول: جعل روسيا موضعا لخطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح على السوق، دون الوضع في الحسبان عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري ومدى استعداده لتقبله عن اقتناع.

الخطأ الثاني: الاعتماد المفرط على المساعدة المالية الخارجية، كأمد لمظاهر الانفتاح "الانضمام إلى صندوق النقد الدولي عام 1992" إلى الخارج في ظاهرة تقوى العادة واستقرارها في الخارج، وهذا ما أدى إلى استفحال الأزمة المالية وإعلان البنوك إفلاسها في عام 1998.[3]

خلال فترة حكم **يلتيسن** بدت روسيا على حافة الانهيار، حيث فقد الدولة قدرتها على القيام بوظائفها الأساسية، وهذا ما أدى لها إلى الوقوع في أزمة اقتصادية واجتماعية، أدى بها أيضا إلى انخفاض الاقتصاد، حيث تراجع الاقتصاد إلى نسبة 40% وهبوط مستو الأعمار، انتشار الأمراض والأوبئة وتشرد الأطفال، ومهاجرة

---

[1]- ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص 44.

[2]- محمود محمد الكركي، العلاقات **الأمريكية الروسية في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" و"جورج بوش" (2000– 2008)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2009، ص 16.

[3]- عبد العزيز مهدي الراوي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 35، 2008، ص 161.

الملايين. ولعل ما ميز فترة حكم **يلتسين** هو انتشار الفساد ومخالفة القوانين واستفحال ظاهرة الإجرام، وهذا ما أفقد. الشعب الروسي العادي ارتباطه بماضيه وحاضره أما بالنسبة للمستقبل فقد أصبح غامضا.[1]

ومع الاستقالة المفاجئة **ليلتسين** ولخوفه الشديد من المتابعة القضائية استطاع انتزاع رسوم رئاسي "بوتين" واستطاع لاحقا انتزاع التصديق عليه من البرلمان الروسي، والذي يضمن له الحماية والحراسة والضمان وعدم المتابعة القضائية له ولأي من أفراد طاقمه[2] وبهذا استقال **يلتسين** دون أي متابعات قضائية بل خرج بضمانات.

المطلب الثاني: روسيا بوتين والسعي لاستعادة المكانة.

بعد تنحي **يلتسين** عن الحكم والاستقالة المفاجئة له، عين **فلادمير بوتين** كرئيس بالنيابة عام 1999 بعد ما كان يشغل رئيس الوزراء، وفي عام 2000 تم انتخابه كرئيس حتى عام 2004 ثم من 2004 إلى 2008 في عهدة ثانية ثم عاد إلى الحكم عام 2012 بعد ما كان يشغل منصب رئيس وزراء من 2008- 2012.

ومنذ تسلمه الحكم، عمل **بوتين** على وضع مجموعة من المبادئ التي تسعى للنهوض بروسيا وترف بـ"مبادئ بوتين" وكانت تهدف إلى تطوير دور روسيا في نظام الدولي متعدد الأقطاب، يخضع لسيطرة قوة واحدة، استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب والولايات المتحدة تهميش دور روسيا في العالم، وعدم السماح لحلف الناتو في التوسع إلى دول الشرق وخاصة دول "الكومنولث". وبدأ **بوتين** رئاسته باصلاحته الداخلية وأكد على هيبة دولته مركزا وإقليميا، وبدأ بموجهة المجموعات التي أشاعت الفساد في فترة حكم **يلتسين** ودمرت الاقتصاد، وسعي لأن يكون لاقتصاد في بلده يخدم مصالح روسيا الإستراتيجية.[3]

كانت مهمة **بوتين** الرئيسية استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى من خلال الثبات على مواقف مستقلة دون رفض الماضي السوفيتي أو التفكير به، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي، وكان دائم المناداة لعظمة روسيا وقدرتها على الصمود والمواجهة.[4]

منذ تولي **بوتين** الحكم، بدأ بصياغة توجهات جديدة في السياسة الخارجية استناد إلى دستور 1993 لذي منع سلطات كثيرة في يد الرئيس، وعمل على استعادة المكانة الدولية لروسيا، وعلى رفض سياسات الغرب خاصة الولايات المتحدة ورفض القيادة الأمريكية ومن أبرز التوجهات التي صاغها **بوتين** هي:[5]

---

[1]- ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص 19.

[2]- ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص 10، 11.

[3]- محمود محمد الكركي، مرجع سابق، ص 19، 20.

[4]- حميد حمد السعدون، **الدور الدولي الجديد لروسيا**، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009، ص 1.

[5]- باسم راشد، **المصالح المتقاربة دوور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، العدد 09، 2013، ص- ص 23 -25

– بناء قوة روسية بشكل مستقل عن النموذج الغربي الجاهز، وقد عبر **بوتين** عن هذا في خطاب له أمام البرلمان بقوله: "لأن روسيا دولة تصون قيمتها الخاصة وتحميها وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص بالديمقراطية".[1]

– معرضة السياسة الأمريكية الأحادية والمطالبة بعالم متعدد الأقطاب والعمل على تقوية واحترام مبادئ القانون الدولي، وتظهر هاته المعارضة في رفض روسيا للغزو الأمريكي للعراق عام 2003 داعية إلى انسحب أمريكا من العراق وعليها وحلها في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في تقرير مصيره.

– سعي روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، إذا طالبت من الولايات المتحدة بسحب قواعدها من أوزباكستان وقرغيزستان وقد نجحت في ذلك.

– بناء شركة إستراتيجية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون،* وتعتبر الشراكة بمثابة الدرع الموازي للقوة للأمريكية في النظام الدولي.

❖ أما في المجال الاقتصادي، فقد اعتمد **بوتين** الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق ودفع باتجاه الإسراع في دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية (W.T.D)، فقد شهد العام الأول من حكم **بوتين** نمو في الاقتصاد الروسي بلغ 8.3% وفائض، في الميزان التجاري، وعادت، روسيا إلى كونها دولة عظمى ودخلت في نادي الدول الصناعية الكبرى "مجموعة الثمانية G8". فقد ساعده هذا في تحسن لأوضاع الاقتصاد للبلاد ووقف التضخم والحد من ظاهرة البطالة.

ونجح **بوتين** في استعادة مكانة روسيا في سوق السلاح العالمي بعد تراجعها فترة حكم **يلتسين**، وهذا ما ساعده وساعد البلاد من تقليص ديونها الخارجية بنسبة 70% وارتفاع الدخل القومي لروسيا من 200 مليار دولار عام 1999 إلى 920 مليار دولار عام 2006. وفي عام 2007، كان يحتل الاقتصاد الروسي المرتبة العاشرة عالميا بمعدل نمو 7% وتحسنت الصادرات الروسية لاسيما سوق السلاح، بالإضافة إلى المشاريع والاتفاقيات المتعلقة باستخراج النفط والغاز خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وبهذا تحولت روسيا إلى ثالث أكبر دولة في العالم تمتلك احتياط من العملات الأجنبية بعد الصين واليابان، حيث قدر احتياطي العملات الصعبة عام 2007 بـ 404 مليار دولار أمريكي.[2]

---

[1]– نفس المرجع ،ص 23

*– **منظمة شنغهاي للتعاون**: تضم دول آسيا الوسطى وشرق آسيا أسست عام 2001 تضم: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزباكستان.

[2]– ناصر زيدان، مرجع سابق، ص– ص 190– 192.

أما في ما يخص مجال الطاقة فيعتبرها **بوتين** بمثابة الترسانة النووية التي تمتلكها روسيا ولما لها من اهمية رافضا فكرة الخصخصة لهذا القطاع.

وتعتبر روسيا أول دولة في العالم من حيث احتياط وإنتاج وتصدير الغاز بنسبة 27,5% من احتياط العالم أي ما يعادل 1.7 تريليون قدم مكعب من الاحتياط وتعتبر روسيا سابع دولة من احتياط النفط ويبلغ حجم احتياطها حسب إحصائيات 2005 74.4 مليار برميل وثاني اكبر مصدر لهذه المادة بعد المملكة العربية السعودية بـ 9.4 مليون برميل يوميا. ورابع دولة في العالم منتجة للطاقة الكهربائية بعد الولايات المتحدة والصين واليابان ولديها اكبر عدد من المفاعلات النووية (31 مفاعل) منشورة على الأراضي الروسية وتعمل على بناء محطات في الخارج الهند وإيران.

هذا ما يؤهلها لأن تكون قوة عظمى فقد بدأت روسيا باستخدام هاته الثروات كأداة ضغط سياسي خاصة لى دول الكومنولث المستقلة، التي حاولت التهرب من سياسة روسيا، وقد استخدمها **بوتين** أيضا كأداة ضغط على الدول الأوربية.[1]

حيث تبلغ صادرات اوروبا من النفط 53% و62% من الغاز الروسي[2] وكان هذا الضغط بهدف استعادة مكانة روسيا الدولية كقوة عظمى وأعلن **بوتين** أن سياسته الخارجية ستكون موالية لروسيا فقط وليس للولايات المتحدة أو الصين أو أوروبا.

أما في المجال العسكري، فقد كانت أولويات **بوتين** هي إعادة تسليح الجيش الروسي وإعادة الاعتبار للصناعات العسكرية الروسية حيث أعلن هذا في خطاب له عام 2003 أمام مجلس الدوما أن أولويات سياسة **بوتين** هو تحديث الجيش وتجهيزه هو هدف استراتيجي في سياسته المستقبلية وقد سمحت له عائدات النفط وارتفاعه إلى تنفيذ الخطة وتطوير الترسانة العسكرية الروسية شتى المجالات ومع إعلان الولايات المتحدة خطة لإنشاء درع صاروخي في كل من جمهوريتي التشيك وبولندا أعلن **بوتين** عن تطوير نظام دفاع جوي جديد وبناء حاملات الطائرات بتكلفة 189 مليار دولار في مدة لا تتجاوز عام 2015 وترافق معها إطلاق موسكو لصاروخ جديد يصل مداه إلى 8000 كلم عابر للقارات وعودة الطائرات العسكرية الروسية الإستراتيجية للتحقيق فوق المحيطات البعيدة بعد توقف دام عشر سنوات.[3]

فقد بلغت ميزانية التسلح لروسيا عام 2007 32.4 مليار دولار متجاوزة بذلك ميزانية الدفاعية في فترة حكم **يلتسين**، بالإضافة إلى أن روسيا تتعامل في مجال التسلح مع 70دولة كما أنها صدرت عام 2006 أسلحة

[1]- ناصر زيدان، مرجع نفسه، ص- ص 199- 202.

[2]- ليليا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص 261.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص، ص 197، 198.

بقيمة 6 مليار دولار وهذا ما يجعلها ثاني أكبر دولة في العالم بعد الولايات المتحدة في مجال تصدير السلاح وفقا لمعطيات 2011 تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية وتمالك 11 ألف رأس نووي مقابل 8500 للولايات المتحدة.[1]

وبعد فوز **بوتين** بفترة رئاسية جديدة أعلن عن نية الروس في استعادة قوتهم العسكرية وهذه الموازنة قوة الولايات المتحدة وللدفاع في حالة التعرض لهجوم وأعلن **بوتين** عن إعادة تجهيز القوات المسلحة بتكلفة 720 مليار دولار.[2]

كل تلك العوامل وما رافقها من ارتفاع في أسعار النفط والغاز مهدت الطريق لروسيا لاستعادة جزء كبير من دورها على الساحة، وتسعى روسيا للحفاظ على هذا الدور من خلال الحفاظ على مناطق النفوذ الرئيسية لها خاصة جمهوريات المستقلة من الاتحاد السوفيتي سابقا وهذا من خلال المزج بين الدبلوماسية والقوة، فهي بهذا تسعى لعالم متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الأمريكية وهذا ما صرح به **بوتين** مرارا وتكرارا حول عالم متعدد القطبية ويخضع للأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن وصول **بوتين** للحكم ساهم بشكل في عودة روسيا رسميا إلى الساحة الدولية كلاعب أساسي ولها وزن سياسي وعسكري ورفض قرارات الغرب بشأن روسيا ومحاصرتها دخل إقليمها.

فروسيا **بوتين** أعادة روسيا إلى الساحة الدولية كطرف فعال له تأثير دولي وهذا يفضل سياسته الرشيدة والعقلانية في النهوض بروسيا.

[1]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 27، 29.

[2]- المرجع نفسه، ص 29.

المبحث الثاني: محددات السياسية الخارجية الروسية.

توجد مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، حيث أن السياسة الخارجية للدولة هي امتداد للسياسة الداخلية لها، ولفهم السياسة الخارجية لأي دولة، يجب الرجوع إلى المحددات التي تدخل في السياسة الخارجية

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

إن روسيا بما تملكه من مؤهلات ومزايا من قوة عسكرية واقتصادية وجغرافية هائلة، مؤهلة لأن تكون طرفاً مؤثرا ولاعب مهم في الساحة الدولية:

1- محددات جغرافية:

تضطلع العوامل الجغرافية بدور مهم في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة، في رسم سياستها الخارجية وفي طريقة تفاعلاتها مع الدول الأخرى. وعلى الرغم من تقلص وتراجع أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في مجال لتكنولوجيا والأسلحة والاتصال والموصلات، غلا انه لا يزال يحتفظ بأهمية نسبة في الوقت الراهن،وذلك لأن الواقع الجغرافي لأي دولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا، وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي ثم دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقتها بالدول الأخرى.[1]

وتعتبر روسيا أكبر دولة في العالم، هي تغطي أكثر من تسع مساحة العالم وهي تمتد لحوالي عشرة ألاف كلم من الغرب إلى الشرق، ولذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق الجزء الأوربي من روسيا ويقع إلى الغرب في جبال الأورال، وسيبريا التي تمتد شرقا من جبال الأورال، وأقصى الجنوب الشرقي وساحل المحيط الهادي.[2]

وتقدر مساحة روسيا بـ 17.075.200 كلم^2 وإذا أضفنا انضمام شب جزيرة القرم في 2014 والتي تقدر مساحتها بـ: 268081كلم^2 فإن مساحة، روسيا تصبح 17.101.281 كلم^2.[3]

---

[1]- نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية في الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سوريا 2010- 2014"**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم لسياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية،كلية القوق و العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2014/ 2015، ص، ص 51، 52.

[2]- ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص 20.

[3]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 52.

وتمثل روسيا جسرا بين قارتي آسيا واوروبا إذ يحدها شرقا بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، ومن الغرب روسيا البيضاء ولاتفيا واستونيا وخليج فنلندا والنرويج، ومن الشمال بحر بارتنس، وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبريا وبحر تشوكوتكا، أما جنوبا فتحدها الصين، منغوليا، كازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود.[1]

وتمتلك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية كالنفط والغز الطبيعي والكثير من المعادن كالذهب والحديد والفضة والماس، ويسودها مناخ قاري الذي يتميز بالبرودة الشديدة في فصل الشتاء وحار جدا في فصل الصيف.

ومن خلال ما تم ذكره، يمكننا التوصل إلا أن روسيا دولة حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الاستراتيجية، فهي تقع في النصف الشمالي للقارة الآسيوية ومعظم حدودها البرية مع الصين منغوليا وكازاخستان وأذربيجان في الجنوب، فالممرات البحرية تزيد من هامش حركة الدولة من خلال السفن التجارية والسفن الحربية وهو ما يعزز القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة، وهو الأمر الذي يدفع بروسيا منذ عقود إلى محاولة تأمين حركة هذه السفن من خلال توثيق علاقتها بالدول المطلة على هذه الممرات.[2]

كما أن المناخ شديد البرودة والطبيعة الجبلية التي تتميز بها أراضي روسيا، حيث أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى 8% من مساحتها هذا الأمر يقف كعائق أمام استغلال مخزونها من الموارد الطبيعية بما يخدم اقتصاديات وتطور البلاد وهذا ما سيجعلها تعتمد بشكل كبير على دول لتلبي حاجياتها وهذا ما سيؤثر على روسيا وسلوكها تجاه الدول ويتحكم بسياستها الخارجية.[3]

2- المحددات السكانية الهوياتية:

يبلغ عدد سكان روسيا حوالي 150 مليون نسمة، والمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات والقوميات وهي كالآتي: الروسية، التتارية، الأوكرانية، البشكرية، الجوفاشية، الشيشانية، الأرمينية وتمثل القومية الروسية الأكثرية وتشكل حوالي 80% من إجمالي عدد السكان روسيا[4] وتعرف روسيا تنوعا دينيا، حيث تمثل المسيحية الأرثوذكسية أكبر طائفة دينية ثم يليها الإسلام كثاني أكبر ديانة في روسيا، حيث يبلغ عدد المسلمين في روسيا حوالي 19 مليون مسلم ويتمركزون في الشيشان وداغستان وأوسيتا الشمالية وتتارستان.[5]

وقد أظهرت أزمة الشيشان هشاشة السيطرة الروسية على جمهوريات الاتحاد السوفياتي، وما يمكن أن تتعرض لها روسيا الاتحادية من اختلاف عرقي وديني وما يمكن أن تخسره من استغلال الشيشان، حيث أن استغلال الشيشان يؤدي إلى انتقال العدوى إلى الوحدات داخل الاتحاد الروسي ويؤدي به التفكك وهنا تجسد

---

[1]- ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص 19.

[2]- نجاة مدوخ، المرجع سابق، ص 52، 53.

[3]- نفس المرجع، ص 53.

[4]- ممدوح عبد المنعم، المرجع سابق، ص 18.

[5]- نجاة مدوخ، المرجع سابق، ص 54.

إدراك صانع القرار الروسي لهذه التجربة وللدور الذي قد تلعبه هذه الإثنيات داخليا وخارجيا.[1] ومن هنا، يمكننا القول أن الإثنيات والعرقيات تساهم في رسم سياسة خارجية؛ فالمجتمعات الفسيفسائية يمكن أن تفرز مجموعة من الأهداف والمصالح والتصورات والرؤى متباينة داخليا وخارجيا وينتج عنها تشكل جماعة المصالح التي تضغط على صانع القرار بالانتهاج سياسة خارجية دون أخرى وذلك وفقا لما يخدم مصالحها والمناطق التي تنحدر منها.

3- المحددات الاقتصادية:

روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة فهي تفوق 17مليون كلم^2 من اوروبا إلى آسيا، وذا ما يؤجلها لأنت تكون أول دولة في العالم من حيث امتلاك الغاز، تتحدث المعلومات عن امتلاكها 48 تريليون متر مكعب، كما أنها تمتلك مخزونا كبيرا من النفط يقدر بـ 72 مليار برميل بينما تقدره مصادر أخرى بـ 137 مليار برميل وهي ثاني أكبر مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية.[2]

وتعتبر منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطات المواد الخام في روسيا،كما أن روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن كالذهب والماس بالإضافة إلى صناعة السلاح التي ورثتها على الاتحاد السوفياتي وهي ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة.[3]

وفي عام 2008 بلغ حجم إنتاج روسيا 488 مليون طن من النفط و663 مليار متر مكعب من الغاز و1.033 مليار كيلو واط من الكهرباء و108 مليون طن من الحبوب، وبلغ حجم المبادلات التجارية الخارجية 763.7 مليار دولار أمريكي منها 472 مليار دولار صادرات و291.7 مليار دولار واردات فيما يبلغ الاحتياط من العملات الأجنبية لديها 438 مليار دولار.[4]

بعد فترة انتقالية فوضوية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق استعادت روسيا مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر عشرة اقتصاديات في العالم وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وبهذا سعت إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى وهذا من خلال قوتها في عالم الطاقة وقدرتها التصديرية لها.[5]

---

[1]- نفس المرجع، ص 54.

[2]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 241.

[3]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 58.

[4]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 241.

[5]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 59.

فروسيا تستخدم مواردها الطبيعية الضخمة لتأثير على الدول خاصة الدول الأوربية والضغط بالطاقة، وهذا المحاولة إبقاء نفوذها على الدول المحيطة بها خاصة تلك التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابق والتي كانت بمثابة المجال الحيوي له.[1]

وفي هذا الصدد صرح **بوتين** قائلا: "إن ما هو جيد لغاز بروم جيد لروسيا"[2]، فغاز بروم أكبر منتج ومصدر للغاز والنفط في العالم.

4- محددات عسكرية:

مع كل التغيرات التي شهدها النظام الدولي الجديد، إلا أنه لا يزال ثنائي القطبية في المجال العسكري لان الترسانات الإستراتيجية لكل من روسيا والولايات المتحدة تفوق بكثير الترسانات النووية لكل من الصين، بريطانيا، فرنسا حيث يوجد في العالم حوالي 20530 رأس نووي استراتيجي وتكتيكي وتمتلك روسيا حوالي 11000 رأس مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة.[3]

فروسيا تسعى لتحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة، أو عدم السماح لها بالانفراد في العالم، ويرى **دونيس أيكار Denis Eckert** بأن الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، ومع ذلك يؤكد أن السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية، فثمة القطاع الفضائي وأسلحة أخرى ثم تم التأكد مؤخرا بأنها لا تزال متطورة جدا. إن روسيا لا تزال إلى حد الآن الغريم التقليدي للولايات المتحدة والمنافس الحقيقي لها خاصة من الناحية العسكرية، تمتلك من الأسلحة ما يكفي لتدمير العالم عشر مرات بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية المتطورة والجيش الذي ورثته عن الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر من أقوى الجيوش البرية في العالم.[4]

وعند عودة **بوتين** للسلطة عام 2012، أكد على ضرورة إعادة تسليح روسيا وهذا لمواجهة الخطر الأمريكي وحلف الناتو عندما قررت الولايات المتحدة نشر الدرع الصاروخي في كل من جمهوريتي التشيك وبولندا وأعلن **بوتن** برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة بتكلفة 23 تريليون روبل (720 مليار دولار) إضافة إلى 600 طائرة عسكرية و1000 طائرة هيلوكبتر، مضيف أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لتغذية الصراعات حول حدودها.[5]

---

[1]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 212.

[2]- نفس المرجع، ص 202.

[3]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 29.

[4]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 60.

[5]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 29.

وخلافا لما عليه العمل، ضمن المعروف أن العقيدة العسكرية يتم إصدارها كل عشر سنوات حيث تم إصدار وثيقة من طرف الرئيس **ديمتري ميدفيد** في 2010. إلا أنه تم إصدار وثيقة جديدة بعد مضي أربع سنوات، وبهذا الصدد أوضع نائب سكرتير مجلس الأمن "ميخائيل بوبوف" أن هناك حملة من العوامل دفعت بروسيا للتغير في العقيدة العسكرية تتعلق بالأوضاع العسكرية والسياسية في العالم والأساليب القتال في المرحلة يتطلب التدقيق في بعض نقاط العقيدة العسكرية.

ويبدو أن النظرية القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة وشرط مسبق لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة وأداة لمواجهة الضغوط الخارجية، مازالت حقيقية بديهية في العقيدة الأمنية الروسية.[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

تؤكد المقاربة في بالمحددات في السياسة الخارجية والتي تندرج ضمن معظم النماذج المقترحة في تقسيم السياسة الخارجية على غرار نموذج "سنايدر" على أن للعوامل الخارجية دور بالغ الأهمية في صناعة وبلورة توجيه السياسة الخارجية لأي دولة.

يقصد بالمحددات الخارجية، المحددات والآثار والإفرازات التي تنبثق وتفرزها البيئة الخارجية، وهي تتعلق بطبيعة النظام الدولي، حيث أن طبيعة النظام الدولي لها دور كبير في تفعيل وتعطيل السياسة الخارجية للدول، كما ترتبط طبيعة النظام الدولي بسياسات تتبناها مختلف الفواعل الإقليمية والعالمية تجاه دولة ما مما يجعلها تتحرك في صورة رد الفعل تجاه سياسات تلك الدول خاصة وإن كانت هاته السياسات تهدد مصالح تلك الدولة وأمنها.[2]

فالسياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بالعوامل الخارجية التي تفرزها طبيعة العلاقات الدولية بمختلف مكوناتها فالسياسة الخارجية ترسم على نطاق إقليمي ودولي، فهي تتحرك وفق ما تفرزه المنطقة الإقليمية والدولية وبهذا ستناول المحددات الإقليمية والدولية التي كان لها دور في صياغة ورسم السياسة الخارجية الروسية:

1- المحددات الإقليمية:

مع انتهاء الحرب العالمية الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في أول التسعينات ظهرت حقيقة جيوسياسية تمثلت في بروز عدة دول أعيد إدماجها في الخارطة العالمية الجديدة تقع في شرق اوروبا وجنوب آسيا ووسطها والتي كانت تمثل الفضاء الجيوسياسي والحيوي للاتحاد السوفيتي وفي هذا الصدد، أدركت روسيا أن الدول هي أكثر عرضة للاستغلال الإقليمي والدولي وهدف للدول الكبرى. فانصرف الإدراك الروسي إلى اعتبار أي تهديد لهاته

[1]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 62.

[2]- عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2007، ص 53.

الدول أو أي تهديد ينطلق منها باتجاه روسيا يمثل تهديد للأمن القومي الروسي، فروسيا ربطت أمنها القومي بأمن تلك الدول وعلى هذا تم إنشاء تكتل دولي جديد سمي "كومنولث لدول المستقلة" في ديسمبر 1991 وهذا للمحافظة على دور روسيا وزعامتها على هذا التكتل،وترى روسيا ان مصالحها الحيوية وتحركاتها الخارجية تمكن في هاته المنطقة فقد سعت إلى التكامل وتدعيم الاستقرار في دول تلك المنطقة وتسوية النزاعات وهذا للحفاظ على أمن روسيا وبهذا تضمن لها الوصول إلى المياه الدافئة وفك العزلة على روسيا.[1]

قد مثلت الأزمة الروسية– الجورجية نقطة تحول هامة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان الرد الروسي على الغزو الجورجي لأوسيتا الجنوبية والاعتداء على القوات الأممية في 2008 مفاجئا، كانت هذه الحرب بمثابة الرد المباشر على محاولات الغرب بقيادة الولايات المتحدة لإضعاف روسيا ومحاصرتها في مجالها الحيوي، ولقد عكس الحرب الروسية في جورجيا رغبة القيادة الروسية في تأكيد نفسها على كونها لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه أو اختراق أمنه القومي وهي محاولة روسيا لاستعادة بعض المناطق النفوذ التي فقدتها من التفكك الاتحاد السوفيتي، ومحاولة لإنهاء التفرد الأمريكي في إدارة الشؤون العالمية ورفض الأحادية القطبية.[2]

كما سعت روسيا من تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدفين استراتيجيين هما:

– منع حلف الشمال الأطلسي من التوسع شرقا والاستمرار في خطته لضم جورجيا، وبالتالي ضم كل من أوستيا الجنوبية وإقليم أبخازيا والتي يعتبرها الغرب على أنها مناطق حيوية وطريق حيوي وضمان وجود أساطيل في البحر الأسود.[3]

دعم فكرة انفصال كل إقليم من أبخازيا و أوستيا الجنوبية عن جورجيا من مبدأ الحفاظ على العرق "الروس" المتجذر في تلك المنطقة والذي يفوق 70% ممن يحملون جنسية روسية، فالجدير بالذكر أن القادة السوفيات اتبعوا سياسة فك و تركيب الكتل العرقية والدينية وثم توزيعها على الجمهوريات المنضوية تحت لواء الاتحاد السوفياتي هذا ما أنتج العديد من المجنسين الروس في العديد من الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي مما يعني أن روسيا عدت بأي اعتداء على مواطنين أوستيا الجنوبية هو اعتداء على مواطنين الروس.[4]

2– المحددات الدولية:

إن وصول **بوتين** إلى الحكم كان بمثابة الانعطاف الذي حول روسيا إلى موقع أكثر تقدما في النظام الدولي، واتبع إستراتيجية لإعادة بناء الدولة داخليا وخارجيا حيث عرفت روسيا نمو اقتصادي بلغ 7%، وفائض في الميزان

[1]– نجاة مدوخ، المرجع السابق ، ص 72.
[2]– محمود محمد الكركي، المرجع السابق ، ص 63.
[3]– نجاة مدوخ، المرجع السابق ، ص 73.
[4]– محمود محمد الكركي، المرجع السابق ، ص 68.

التجاري وارتفاع احتياطات الذهب والعملة الأجنبية وهذا ما جعلها كثاني أكبر دولة من حيث احتياط الذهب والعملة الصعبة ، كما اهتم **بوتين** بتطوير المؤسسة العسكرية وإعادة تسليح وهذا ما أعاد روسيا إلى الساحة الدولية كلاعب أساسي، حيث كان **بوتين** من أشد المنتقدين للأحادية والانفرادية الأمريكية، وكان يطالب بضرورة إنشاء نظام متعدد الأقطاب وتقوية دور القانون الدولي وخلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية عام 2007 انتقد في خطاب الهيمنة الأمريكية والاستخدام المفرط في القوة العسكرية، مضيفا أن صلة الظروف تغذي الشعوب بالأمن في بيئة الدولية وهذا ما يدفع بسياق نحو التسليح.[1]

وفي هذا الصدد بدأت روسيا بالتوجه خارجا وهذا لضمان مكانة دولية لها رم الجهود الأمريكية والغربية لتطويق روسيا ومحاصرتها في مجالها الحيوي، وبدأت روسيا بتطوير علاقتها الاقتصادية والأمنية مع دول العالم، حيث كانت بدايات هذا التحرك بإنشاء منظمة شنغهاي بمشاركة الصين إضافة إلى دول من آسيا الوسطى، والتي جسدت رؤية روسية صينية مشتركة حول عالم متعدد الأقطاب، إضافة إلى توطيد علاقتها مع كل من الهند ودول أمريكا الجنوبية بإنشاء تحالفات وتكتلات اقتصادية.[2]

وتظهر هذه التحالفات بانضمام روسيا إلى مجموعة الثمانية (G8) ودول "البريكس BRICS*" والتي تمثل بتكتلات اقتصادية وهذا لمواجهة الخطر الغربي والولايات المتحدة.

وكانت هناك مجموعة من التغيرات الدولية المؤثرة على توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو المنطقة في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية، من بينها أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد صرح الرئيس **بوتين** بوضوح عن دعم روسيا والولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وهذا من خلال:

1/- التبادل الايجابي والمثمر في مجال الاستخبارات.

2/- فتح روسيا لمجالها الحيوي أمام طلعات جوية بهدف الإعانة الإنسانية.

3/- السماح باستخدام قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى التابعة للإتحاد الروسي.[3]

- وكانت روسيا تسعى لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وهذا لغض الطرف عن حربها ضد الشيشان وإقناع المجتمع الدولي إنها حرب عل الإرهاب أو هي مشكلة داخلية.

---

[1]- خديجة لعربي، مرجع سابق، ص 100.

[2]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 74.

[*]- BRICS : **البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ، جنوب إفريقيا**

[3]- خديجة لعربي،مرجع سابق ، ص 102.

– كما أن الارتفاع المفاجئ في النفط والغاز جعلا روسيا تدرك أهمية العنصر الطاقوي بالنسبة لاقتصادها ومكانته في الاقتصاد العالمي لذا فقد عملت جاهدة على زيادة استثماراتها الخارجية في هذا المجال والعمل على تخطي كل منافسيها خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة أنه بحلول عام 2020 ستصبح دولة مصدرة للنفط، حيث انه حاليا تعد الدول الأوربية أكبر مستهلك للغاز الروسي تلبيها الصين وبهذا تهيمن روسيا على 67% من إنتاج الغاز العالمي.[1]

[1]– نجاة مدوخ، ، ص 75.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية وإعادة ترتيب الأوليات.

تعتبر أهداف السياسة الخارجية الروسية هي أساس فهم سلوكها الخارجي في الساحة الدولية، لكن اختلاف هذا السلوك من دولة لأخرى مرتبط بالمكانة التي تحتلها هذه الدول بالنسبة لها.

فالوضع الداخلي لروسيا انعكس على أهدافها الخارجية، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية في محاولة لاستعادة المكانة التي كان يتبوؤها الإتحاد السوفيتي سابقا، مع أحداث بعض التغيرات الجوهرية في هذا التطلع. وانعكس هذا على اهتماماتها وأولوياتها الخارجية خاصة في الشرق الأوسط. هذه المنطقة التي تعتبر منطقة لتنفيذ سياستها وأهدافها الخارجية لما لها من أهمية كبيرة في اهتمامات روسيا وتعبيرًا منها على نواياها التي تخدم مصالح وأهداف السياسة الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية للبلاد.

وبناءًا على هذا سنتطرق إلى أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية وإلى أولوياتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الروسية: من الغرب نحو الشرق.

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على علاقتها بالخارج، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية ومحاولة استعادة المكانة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفيتي في السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغيرات الجوهرية في التطلع، بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي وفي كل هذه الدوائر كان لهدف الأساسي هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد.

ولذى يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية في هذه المرحلة بـ:[1]

1- تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانبًا.

2- بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.

3- إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى المعيشة للشعب.

4- تعزيز الديمقراطية في الروسية.

5- السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.

6- منع انتشار الصراعات السياسية العسكرية التي تؤدي إلى دعم الاستقرار في آسيا الوسطى.

[1] عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 162، 163.

وأهم ما يؤشر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في اوروبا الغربية وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه **أندري كوزيريف** وزير الخارجية الروسي.

إلا أن تقويم هذه المحاولة يشير إلى حصيلة ضئيلة فلم يكتب لها النجاح وهذا ما يشير إليه "اليكس بوشكوف" بقوله: "لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا إلى الوراء، ففي عام 1991 أردنا أن نندمج مع الغرب ومن أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياسته، ربما كان هذا التطلع وهما، وعلى أي حال الغرب لم يرضى بنا"،[1] والدليل على ذلك هو توسع حلف الشمال الأطلسي NATO لمناطقها بضم ثلاث دول كانت في الماضي عضوة في حلف وارسو.

لقد أدت هذه التطورات علاوة على التطورات السياسة الداخلية، إلى وضع ترتيب أكثر تنوعا للأولويات لروسية ليعكس تنامي الشعور لدى الروس في الارتياب في حقيقة النوايا الغرب نحو البلاد، وتصاعد التوجيه نحو صياغة دور لروسيا في الساحة الدولية أكثر توافقا مع المصالح القومية.[2]

وسجل وجود **إيفغيني بريماكوف** على رأس وزارة الخارجية الروسية في محاولة لإعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية، فقد اختير **بريماكوف** لمنصب وزير الخارجية بداية العام 1996 في محاولة للرئيس **يلتسين** للحد من الانتقادات في الساحة الروسية.[3]

وقد حدد **بريماكوف** أولويات السياسة الخارجية الروسية في 12 جانفي 1996 في خيارات قائمة ترتيب أولويات أكثر تنوعا لتعكس رؤية أكثر شمولا لما يجب أن يقوم عليه التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل وأبرزها هذه الأولويات هي:[4]

أ- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب، وهذا يعني قبول ضم الحلف للجمهوريات السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف الى حدود روسيا وإلا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم في مواجهة اوروبا الغربية.

ب- أهمية الشرق الأوسط وما تحتويه من ثروات بترولية وغيرها.

ج- دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

والحقيقة أن حكومة **بريماكوف** جاءت لتسجيل توسعا واضحا للدبلوماسية الروسية على الساحة الدولية وفي أكثر من مكان، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد تناسق بين روسيا و العالم الخارجي وحماية مصالحها.

---

[1]- نفس المرجع، ص 163.

[2]- نفس المرجع، ص 163.

[3]- نفس المرجع، ص 163.

[4]- نفس المرجع، ص 164.

وعند تولي رئيس **فلاديمير بوتين** الحكم، أعلن أنه يتعين أن تبني روسيا سياستها الخارجية انطلاقا من تعريف واضح للأولويات القومية، ومن البراغماتية والفعالية الاقتصادية.[1]

وكان إعلان الرئيس **بوتين** عن أهم ملامح السياسة الخارجية الروسية في 26 ديسمبر عام 2000 مؤشرا مهما في هذا الاتجاه وترتكز على عدة نقاط مهمة هي:[2]

1- تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها وبذلك وضع سياسة التنازل العشوائي لصالح الغرب في السياحة وهو أهم ما ميز مرحة الرئيس **بوريس يلتسن**.

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين وخصوصا مع الهند، إيران والصين وكان هذا أهم ملامح هذه المرحلة.

3- الاتفاقية مع الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4- التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة.

5- البراغماتية والتعاون في العلاقات مع كومنولث لدول المتقلدة (CIS).

6- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها وإنهاء الإنفراد الأمريكي بموقع قمة، وحسب رؤية الرئيس **بوتين** لابد من وضع خطة إستراتيجية وعقلانية تؤدي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذه الإنفراد وعلى نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد.

ومن أهم الخطوات التي اتخذها **بوتين** لتقوية سياسة روسيا الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا **باسيفيك** للتعاون الاقتصادي، رابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمر القمة الروسية مع الاتحاد الأوربي...[3]

أشار **بوتين** أن روسيا استعادت خلال السنوات الاخيرة موقعها بين القوى العالمية الرئيسية، معتبرا أن مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دورا واسع، وتجعل مشاركتها في الشؤون الدولية ضرورية أكثر فأكثر.[4] وهذا

---

[1]- خديجة العربي، مرجع سابق، ص 114.

[2]- عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 164.

[3]- عبد الحكيم معين، **روسيا... بين استعادة الدور والانفتاح على العالم**، الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 157، جانفي 2015، 02-06-2016

http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

[4]- نفس المرجع.

ما أعلنه في جوان عام 2000 في عناوين السياسة الخارجية لبلاد. أو ما عرف حينها **"مبدأ بوتين"** الذي يتضمن الدعوة إلى العالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لقوة عظمى واحدة، ويكون لروسيا دور أساسي فيه.[1]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كان **بوتين** أول المستنكرين والمنخرطين في ما يسمى "الحرب على الإرهاب" وقدم تنازلات كبيرة للدول الغربية في مجلس الأمن، وخارجه، وضمن سكوت الدول الغربية عن الحرب التي يخوضا في الشيشان، لأن الغرب أيضا كان في حاجة دعم روسيا في الحرب التي شنا على التحالف الدولي على أفغانستان وكذلك في ملفات ساخنة أخرى كالملف النووي لكوريا الشمالية وإيران. لكن إصرار **بوتين** على تمايز دور روسيا، ووقوفه ضد التفرد الأمريكي في قيادة العلم، أدت به إلى إعلان معارضته للغزو الأمريكي-البريطاني في 2003، وصوت في مجلس الامن ضد التشريع العدوان، إلى جانب فرنسا والصين، وقد نجح بذلك في استمالته العديد من الدول الأوربية على غرار ألمانيا وفرنسا.[2]

لقد سعى الرئيس بوتين بالعمل الجاد لاستعادة الدور الذي احتله الاتحاد السوفيات السابق، بعد مرحلة من الانحسار في الدور الروسي ومحاولة إحياء هذا الدور وما احتله من مكانه الدول الكبرى، وفي هذا السياق كان هناك عدة تطورات لتعزيز من دور روسيا على المستوى الدولي وأهم هذه التطورات:[3]

أ- السعي إلى وضع مساو واستغلال حيز الدبلوماسية القوى الكبرى، كانت هذه قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

ب- تقوية التعاون والأوربي (OSCE) لكي تمارس دورا رئيسيا، وفي الوقت نفسه السعي لمنع التوسع شرقا للحلف الأطلسي (NATO) وتقييده من لعب دور رئيسي في شؤون الشرق.

ج- خدمة إستراتيجية إحياء الإتحاد الأوربي، ومحاولة تجاوز الصعوبات العديدة وخصوصا نقص الأرصدة لرأسمالية وصعوبات الاستثمار وتراكم المشاكل الاجتماعية والبطالة التي وصلت إلى حوالي 10 ملايين شخص.

د- تقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، توضع لإحاطة الجيواستراتيجية حول الحدود الغربية الروسية، التي تزايدت أكثر بتوسع حلف الناتو شرقا وما تضمنه المفهوم الاستراتيجي الجديد، بعد انضمام كل من هنغاريا وبولندا إلى الناتو، سعى رئيس **بوتين** إلى إيجاد عالم متعدد الاقطاب، حيث توجهت الدبلوماسية الروسية شرقا نحو الصين والهند والدول الاسيوية الكبرى الاخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون الدولية.

وفي حوار مع السفير الروسي في لبنان السيد **الكسندر زاسبيكين** وعن رؤية بلاده للأوضاع الدولية قال "إن روسيا ونتيجة لتجربة التجاذب بين القطبين في الحرب الباردة، تتمسك بالبراغماتية كنهج و بالشرعية الدولية

[1]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 202.

[2]- نفس المرجع، ص 203، 204.

[3]- عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 165، 166.

وبتعدد الأقطاب وبوضع جدول عالمي للقضايا الملحة لأن في ذلك مصلحة روسيا العليا"[1] لافتا إلى مجموعة **البريكس BRICS** (مجموعة دول البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا). التي تنشأ بالرغم من التباعد الجغرافي بين هذه الدول، ما يؤكد على أن القضايا العالمية مرتبطة وتؤثر على جميع الدول.

وقال: "إن روسيا ترتكز على تعزيز علاقتها مع الجوار خاصة مع رابطة الدول المستقلة، (التي تضم بعض الدول التي كانت سابقا في الإتحاد السوفيتي) وتعمل على تعزيز الحوار مع أوروبا وتطرح فكرة إقامة منطقة أمنية مشتركة في أوروبا".[2]

المطلب الثاني: أهداف السياسية الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

عند الحديث عن أهداف السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فيمكن القول بان روسيا شانها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى أن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية وعند الحديث عن الدور الروسي في الشرق الأوسط، لا يمكن فهمه دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لاسيما في ظل الحقبة السوفيتية. فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات إستراتيجية مع السوفييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها روسيا، ذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الإيديولوجي.

هذا القول مفاده انه ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات و التوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. وتعتبر منطقة الشرق الوسط إحدى أهم المناطق التي تهتم بها روسيا وتحيطها بالغ الأهمية، خاصة بوجود العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعا دوليا، ولها امتداداتها وتشعباتها كما أن التعامل مع تلك الملفات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات و الصراعات ذات الأبعاد الإستراتيجية.3

وبناءا على هذا يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط: وهي:

---

[1]– غراسيا بيطار، **روسيا في الشرق الأوسط؟ مع السفير الكسندر زاسبكين**، مركز عصام فارس للشؤون البنانية، الثلاثاء، 24 كانون الثاني 2012، لبنان، ص 4.

[2]– نفس المرجع، ص 4.

[3] عبد الحكيم معين، مرجع سابق

العمل على إنهاك الولايات المتحدة استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة. والثانية، ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. والثالث،مصلحة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا.1

1-العمل على إنهاك الولايات المتحدة استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة:

وذلك عن طريق استدراج الولايات المتحدة في تجاذبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها، وذلك نابع من إدراك روسيا بأنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، بالرغم أن موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب، فإنها مع ذلك ترفض أن تضل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وإحدى وسائلها في ذلك، هي تلك المشاغلة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة. ولذلك نجد انه عندما أعلنت الولايات المتحدة عن بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام 2015 وسارعت إلى غرس علمها في قاع البحر في منطقة القطب الشمالي، فإن موسكو قامت في أوت 2008 بالإعلان، على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال **فلاديمير ماسورين**، عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوما بقاعدة عسكرية روسية يفضل أن يكون مقرها سوريا.2

وتعتقد موسكو ان ارثها السياسي وإمكاناتها وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل العالم الجديد. ومع ذلك تعمل روسيا بحذر في منطقة الشرق الأوسط المليء بالألغام السياسية، وتحاول ألا تخسر واحدا من الأطراف- فمثلا تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى إلا يجلب ذلك عليها استعداء دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق، مع مراعاتها إلا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى.3

ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت الحرب الأمريكية على العراق، في ترسيخ نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يعد الكثير من المحللين ان هذه الحرب كانت بمثابة فرصة إستراتيجية قدمت على طبق للروس، وذلك مرده تزامن تلك الحرب مع الصعود الإقليمي لإيران في المنطقة، ذلك الصعود الذي لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في قلب الحدث، فقد وقفت موسكو إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة ولا تزال قلقا وإزعاجا واضحا فضلا على خطورة الدخول مع إيران في مواجهة عسكرية ، ومثال آخر عن الموقف الروسي من وصول حركة حماس إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية، فنجد ان موسكو، بادرت إلى استقبال قيادات حماس إلى أراضيها في فيفري 2008 مبررة علاقاتها

---

[1]- نفس المرجع

[2]- باسم راشد، مرجع سابق، ص13.

[3]- عبد الحكيم معين،مرجع سابق.

بالحركة- التي تضعها واشنطن في قائمة الإرهاب الدولي- على أساس أن قادتها، كما ذهب وزير الدفاع الروسي **سيرجي إيفانوف** "قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة"[1].

المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط:

تسعى روسيا إلى شراكة إستراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. وفي هذا الإطار، ترتبط الأهداف الروسية بثلاث قطاعات رئيسية وهي: الطاقة "النفط والغاز"، والتعاون في المجالات الصناعية التنموية، التعاون العسكري.[2]

أعادت روسيا الروح إلى الاتفاقيات التي كانت تربط الاتحادي السوفيتي بالعديد من الدول العربية، بعد أن كان تفعيل الاتفاقيات معلقة بمعظمها على خلفية عدم التزام هذه الدول بإيفاء الديون المستحقة لموسكو. لقد عمل بوتين على خطين لتجاوز هذه الإشكالية بهدف تحريك التبادلات التي تراجعت بشكل كبير جدًا.

الخط الأول: هو الإعفاء من القسم الأكبر من الديون المترتبة على هذه الدول وجدولة سداد القسم الآخر، فقام بوتين بإعفاء سوريا من 37% ديونها لروسيا البالغة 13 مليار دولار في كانون الثاني 2005. وشطب 93% من ديوان العراق البالغة 12.9 مليار دولار بعد أن وقع صفقة مع حكومة بغداد لصالح الشركات الروسية بقيمة 4 مليار دولار أمريكي. كما أعفى ليبيا من كامل ديونها المترتبة لصالح روسيا والبالغة 4.6 مليار دولار.[3]

أما الخط الثاني: الذي اعتمده **بوتين** مع هذه الدول، فهو إعادة إحياء الاتفاقيات السابقة معها، وتوقع عقود استثمارية تعوض خسائر الديون. وهذا ما حصل مع العراق وسوريا وليبيا. وفي أواخر أفريل 2005 قام **بوتين** بجولة شملت مصر وإسرائيل والسلطة الفرنسية. وقع خلالها عدة اتفاقيات مع مصر تجارية، أسفرت عن زيادة كبيرة في قيمة التبادلات بين البلدين.

وفي المقابل بذل الرئيس بوتين جهودا كبيرة للتواصل التجاري والاقتصادي مع دول لم تكن في نادي أصدقاء موسكو، فإضافة إلى تطوير التبادل مع كل من تركيا وإيران، كشريكين تجاريين أساسيين لموسكو، قام بجولات خارجية شملت دول خليج العربي والأردن.

وعندما وقعت روسيا للمرة الأولى اتفاق تعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال النفط والغاز، وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، بدأت العلاقات تتطور فقام بتين بزيارة رسمية إلى المنطقة شملت الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقع خلالها العديد من الاتفاقيات كان أبرزها مع السعودية.[4]

---

[1]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 14.

[2]- خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 116.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 206.

[4]- نفس المرجع، ص،ص 206، 207.

إن روسيا تنظر إلى دول الخليج، وخصوصا المملكة العربية السعودية، كحليف لها وليس منافس في سوق الطاقة العالمية. ويتم التعاون والتنسيق بين روسيا دول المنطقة في مجال الطاقة في إطار محوريين أساسيين:

أولهما: الحفاظ على السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط وذلك بالتحكم في الإنتاج. ثانيا: الاستثمار الروسية في قطاع النفط العربي.[1]

إضافة إلى التبادلات التجارية والاهتمام بالقطاع الطاقوي للمنطقة الذي يعود العامل الأهم في الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط إلى تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات البترولية التي تزخر بها المنطقة وما ترتب عنه من إقصاء للشركات الروسية من المنافسة في المنطقة.[2] بالإضافة إلى ما تدره عائدات بيع السلاح من عوائد وخاصة إلى الشرق الأوسط الذي يعتبر من المناطق الأساسية لاستيراد السلاح في العالم. ثم وقع **بوتين** مع المملكة العربية السعودية، تصدر بموجبه روسيا إلى السعودية سلاحًا بقيمة 3 مليار دولار، ووقعت موسكو عقودًا مشابهة مع كل من الكويت واليمن والسودان وسوريا هذه الأخيرة وقعت اتفاقية مع روسيا في عام 2007 تزود موسكو بموجبها سوريا بأسلحة متطورة تتضمن مقاتلات سوخوي 27، ووسائل دفاع جوي وصواريخ مضادة للدبابات، بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي دفعت سوريا مبلغ مليار منها. وألغت روسيا ديون سوريا السابقة بالكامل مقابل حصول روسيا على موافقة سوريا على تطوير القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس، على الساحل الروسي.

وبعد خسارتها العراق الذي كان يشكل أكبر سوق لاستيراد السلاح الروسي في الشرق الأوسط أيام الرئيس صدام حسين، تحولت إيران إلى أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسي.[3]

مصلحة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا:

تمتلك روسيا أهداف جيوسياسة كثيرة في المنطقة، حيث نجد الشرقيين الأوسط والأدنى والعالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، تشكل معا النطاق الحيوي للمصالح الروسية، ومن المنظار الاستراتيجي العسكري تحتاج روسيا إلى تقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية. وهو ما يدفعها إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع العالمين العربي والإسلامي، حيث تسمح هذه الشراكة لروسيا بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية، ويساعدها في حل المشكلة الشيشانية، وبالتالي المزيد من الاستقرار الداخلي في روسيا.

[1]- خديجة لعربي، مرجع سابق،ص 107.

[2]- عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق،ص 184.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص،ص 211، 212.

فلروسيا حدودا مع 15 دولة، وليس هناك دولة أخرى لها دول مجاورة بمثل هذا التنوع السياسي والديني والثقافي والاقتصادي والديمغرافي، وقد حال ذلك دون تشكل سياسة خارجية موحدة بعيدة الأمد، كما جعلها رهينة الأوضاع الناشئة بين الدول المجاورة لها والمعروفة بعدم استقرارها.1

كذلك مثلت مسألة الارهاب العابر للحدود والذي اقترن بفكرة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت موسكو تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وه ما يدفع روسيا للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، خصوصا بعد ثروات الربيع العربي تخوفا منها من وصول شعلة تلك الانتفاضات إلى المحيط الحيوي لروسيا.[2] فهي تسعى إلى:

❖ تحقيق الأمن للحدود الجنوبية في وجه التهديدات التي تقع وذلك خلال العمل على وضع حد للنزاعات المنتشرة على مقربة من حدودها ولاسيما النزاعات ذات المشاعر الإسلامية خاصة وان التجارب التاريخية أثبتت أن النزاع قد يعرف ظاهرة الانتشار الإقليمي في حالة وجود عامل مشترك يسارع بإثارة النزاع العنيف في المناطق كمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعرف نزاعات تتعلق بقضايا الهوية والانفصال بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

❖ إن دخول روسيا المنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع الاندفاع الإسلامي، حيث تسعى إلى خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها.

❖ إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط. إذ ترى روسيا أنه إذا أرادت أن تحفظ هيمنتها على آسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير علاقاتها مع إيران.3

يعتبر الجانب الأمني العسكري من أهم الجوانب التي توليها روسيا أهمية كبيرة بعد الجانب الاقتصادي ويرجع هذا إلى طبيعة المكونات الداخلية الروسية التي جعل منها دولة سريعة التأثر بما يحدث في حدودها القريبة لذا فان روسيا تسعى لضمان أمن هذه المناطق بتوسيع دوائرها الأمنية وبتوطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط.4

---

[1]- خديجة لعربي، مرجع سابق،ص 107.

[2]- مرجع سابق، ص،ص 16، 17.

[3]- خديجة لعربي، مرجع سابق،ص،ص 115، 116.

[4]- نجاة مدوخ، مرجع سابق،ص117.

في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النقاط وتمت الإشارة إلى أهم المحددات والأهداف في السياسة الخارجية الروسية حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تعتبر فترة حكم **بوريس يلتسين** من أسوأ فترات الحكم في تاريخ روسيا الحديث حيث بدت الدولة على حافة الانهيار و مع تولي فلاديمير بوتين الحكم عمل على إعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى و النهوض بها حيث استطاعت روسيا بوتين استعادة مكانتها نوعا ما و التخلص من التبعية للغرب و بناء سياسة خارجية قائمة على المصلحة .

– يعد الجانب الاقتصادي و العسكري من أهم المحددات للسياسة الخارجية الروسية ، حيث أن تطور الاقتصاد الروسي و ما رافقه من ارتفاع في أسعار الطاقة كان هو أساس النهضة و العودة الرسمية لروسيا إلى مصاف الدول الكبرى كما ساعدها هذا الارتفاع على تجديد الترسانة العسكرية الروسية التي تعد رمزا لقوة الدولة الروسية منذ أيام الاتحاد السوفيتي .

– يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط: وهي:

العمل على إنهاك الولايات المتحدة استراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة. والثانية، ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. والثالث،مصلحة أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا

- لقد كان وصول الرئيس الروسي ورئيس الحكومة السابق "فلاديمير بوتين " وزياراته المتكررة للمنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية العربية وإيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدة وتعقيداً.

الفصل الثالث:

دراسة في أبعاد التدخل الروسي في سوريا

كان العالم العربي يعد دوما منطقة جوار جغرافي بالنسبة لروسيا، كما يبرز كونه ذات أهمية إستراتيجية عبر العصور.

فكان من الطبيعي جدًا أن يشهد العالم العربي اهتماما روسيا متزايدًا وهذا حسب كل دولة والأهمية الإستراتيجية التي تمثلها، وقد عكس ذلك تعاطي موسكو مع ما حدث في الوطن العربي في بداية العام 2011 والذي أطلق عيه تسمية الربيع العربي، فروسيا تعاملت معه وفق مصالحها الخاصة واتخذت مواقف توصف أن فيها الكثير من التخطيط المدروس والمتقن والمنفعي أيضا، مع مراعاة حسابات البيئة الدولية، إن الأزمة السورية شكلت نقطة التحول الأبرز في تاريخ عودة روسيا بقوة إلى ساحة العلاقات الدولية، بحيث سيسجل التاريخ أن موسكو اتخذت من تلك الأزمة نقطة ارتكاز مهمة لإبراز قدراتها المختلفة في مجال الدبلوماسية ولغة المصالح، وحتى المجال العسكري.

خلال هذا الفصل سيتم إبراز ابعاد التدخل الروسي في سوريا وهذا من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول، يعنى بتحديد الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي، مع إبراز المحددات التي تحكمه، وانتقلنا إلى المبحث الثاني، وهو تحديد توجه السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، وكيف تعاطت موسكو معها، مع إبراز العوامل الكامنة التي تقف وراء تدخلها عسكريا في سوريا ودعمها ومساندتها للنظام الحاكم فيها. وفي الأخير المبحث الثالث، فيه التأكيد على أن الأزمة السورية شكلت فرصة للتوقيع الرسمي لعودة روسيا كفاعل قوي مهم في ساحة العلاقات الدولية، مع الإشارة في الأخير إلى مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول:محددات الموقف الروسي تجاه الثورات الربيع العربي

في ظل السياسات المراوغة للخارجية الروسية يتسائل الكثيرون عن سبب اصطفاف موسكو في البداية إلى جوار الانظمة العربية وثم لماذا تغير موقفها وتقف في منتصف الطريق.

خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض أهم المحددات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الحراك العربي الذي اندلع مطلع عام 2011، ولكن قبل التطرق لكل هذا وحتى يسهل الفهم الجيد لهذه المحددات، من الضروري استعراض الموقف الروسي تجاه ما حدث من اضطرابات في البلدان العربية وكيف تعاطت موسكو معها، ثم ربطه بالمحددات والعوامل التي تحكمه وتسيره.

المطلب الأول: موقف روسيا اتجاه الربيع العربي

أظهرت المواقف الروسية حيال الربيع العربي ممانعة، بل وعداءًا مبطنا أحيانا وسافرًا أحيانا أخرى، وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تلعبه روسيا في منطقة شرق الأوسط، وطبيعة تعاملها مع المتغيرات والتطورات التي حملتها الثورات والانتفاضات العربية، فضلا عن أن السمة المتسارعة التي صبغت ثورات الربيع العربي، صعبت من صياغة دور فعال وواضح من جانب الدول الكبرى، ومنها روسيا، تجاه تلك الدول. فأنتجت تلك التطورات مواقف متخبطة وغير متناسقة مع بعضها في معظم الأحيان.[1]

فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الاكبر من جانب روسيا يلي ذلك مصر، ثم اليمن والبحرين مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظ تونس باهتمام كبير، ويرتبط هذا التفاوت بحجم المصالح الروسية والتي تبلغ ذروتها في الحالة السورية وأيضا التعقيدات التي اكتنفت التطورات في ليبيا وسوريا، ومستوى تدويل القضية، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها. ففي حالة تونس ومصر، ونظرا لسرعة حسم الاحداث والتطورات من جانب الثوار، لم يكن هناك جدل دولي كبير حولهما عكس الحال في ليبيا وسوريا.[2]

وفي ما يلي عرض لموقف القيادة الروسية من ثورات الربيع العربي كل على حدة:[3]

أ- تونس:

يلاحظ المراقب للمواقف الروسية أن القيادة الروسية لم تهتم، في البداية بشكل كاف بما حدث في تونس من متغيرات مع الثورة التونسية التي اندلعت في 18 ديسمبر 2010م، إلا أنها عندما فوجئت، كغيرها من الدول، بالسقوط **لزين العابدين بن علي** في 14 جانفي 2011م، بدأت موسكو تتحرك بشكل إيجابي وبادرت بتأييد التغيير الديمقراطي في تونس، وقد ظهر ذلك بوضوح في خطاب الرئيس الروسي "رئيس الحكومة الحالي" **ديمتري ميدفيديف** في المنتدى الاقتصادي العالمي في **دافوس** في 26 جانفي 2011، حيث قال: "أعتقد أن ما حدث في تونس كان درسا كبيرًا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وانه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطوير جنبا إلى

---

[1]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 33.

[2]- نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير**، البيان، الرياض، الإصدار التاسع، 2012، ص 277.

[3]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 33.

جنب مع مجتمعاتها"[1]. وأضاف "آمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وبأن لا تؤثر سلبا على الوضع العام في العالم العربي"[2].

ب- مصر:

موقف روسيا كان محيرًا من الثورة المصرية. فحينا كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات التأييد للديمقراطية، وحينا أخر كانت تعتبر أن الأزمة لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس القانون.

ووصل حديث المسؤولين في الكرملين عن ارتباط بعض التحركات الشعبية العربية بالأجندة الأمريكية، بهدف تغير الشرق الأوسط، واحداث تحولات تستهدف المصالح الروسية.[3]

لهذا يمكن القول ان الموقف الروسي من الثورة المصرية تمثل بدعم الرئيس حسني مبارك، ورفضت الخارجية الروسية الضغوط الخارجية على مبارك، ودعت بنفس الوقت إلى تجنب العنف وضرورة الحوار بين أطراف الأزمة.[4]

ج- البحرين:

عكس البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في 22 فيفري 2011 بشأن الأوضاع في البحرين تحفظًا شديدًا، ووصفتها بالمسيرات الاحتجاجية الهادئة التي يقابلها مظاهرات يقودوها الموالون للسلطة. واعتبرته شأن داخلي[5]. ففي مارس 2011 أعلن وزير الخارجية الروسي قائلا: "إن الاحتجاجات تعد شأننا داخليا ولابد أن تحل عن طريق الحوار".[6]

د- اليمن:

الموقف الروسي من تطورات الأحداث اليمنية لم يكن واضحا في مراحل الصراع. وروسيا تربطها علاقات متميزة مع اليمن، سياسية واقتصادية وعسكرية،[7] حاولت روسيا، مثلها مثل الغرب،أن تحافظ على علاقاتها بكل من المعارضة

---

[1]- نفس المرجع، ص 33.

[2]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 277

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص، ص 284، 285.

[4]- مصطفى حسن الاسمر وضاج، مرجع سابق، ص 145.

[5]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 278.

[6]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 37.

[7]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 286.

اليمنية الصاعدة والنظام الحاكم في اليمن، حيث لم تتدخل لترجح كفة طرف على حساب طرف اخر وقد دعا وزير الخارجية الروسي "**سيرجي لافروف**" في أفريل 2011 الأحزاب المعارضة في اليمن للوصول إلى حل.[1]

ورغم ان الاضطرابات في اليمن بدأت منذ مطلع فبراير 2011، فإن البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في 12 مارس 2011، مؤكدًا على ان موسكو تؤيد وحدة اليمن، وتأمل أن يكون اليمنيون قادرين ذاتيا على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل.[2]

هـ- ليبيا:

لم تؤيد روسيا الثورة الليبية، واكتفت بالإعلان عن ايقاف إراقة الدماء والدعوة إلى عدم التدخل الخارجي، رغم انها مررت قرارات الدولية دون اعتراض.[3] فقد تجلى الحذر الروسي والحرص على الموقف الوسط والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والثوار، حيث أكدت موسكو حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالطبع بالثوار، حيث انعكس هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار 1980 وعدم استخدام حق النقض على القرار 1973، والذي يمكن قراءته عل أنه موقف وسط تضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الناتو.[4]

وقد توضح موقف موسكو وتناقض رأي قادتها إلى العلن، عندما وصف رئيس الوزراء **فلادمير بوتين** التدخل الأطلسي "بالحرب الصليبية"، بينما اعتبره الرئيس **ميدفيديف** "أن التدخل الأطلسي يهدف إلى تجنيب المدنيين الجرائم التي يرتكبها النظام"[5].

كما انتقدت القرار أوساطا برلمانية وإعلامية روسية، والأمر الذي جعل **ميدفيديف** يطالب بتنفيذ "نص القرار وروحه، وليس حسب التعيير العشوائي الذي قدمته بعض الدول"، ثم اعتبر عمليات حلف الناتو تدخلا سافرا في شؤون ليبيا.

---

[1]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 39.

[2]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 278.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 289.

[4]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص،ص 278، 279.

[5]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 290.

وحاولت روسيا القيام بمبادرات و وساطات ما بين القذافي والمجلس الانتقالي الليبي، لكنها لم تنجح ولم تلق أي قبول من طرف الثوار، وبالتالي اضطرت في النهاية إلى تغيير موقفها واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي.[1]

و– سوريا:

منذ بداية الثورة السورية في مارس 2011، كانت الحكومة الروسية ترى سياق الأحداث على أن حكومة دمشق الحليفة تواجه تحديا من قبل مجموعة متنوعة من المحتجين. وحفاظا على اظهار دبلوماسية متزنة طالبت النظام بمزيج من الحزم الحكومي وتقديم بعض التنازلات للمعارضة.

فبعد العمليات العسكرية التي قادها حلف الناتو NATO في ليبيا وتفاقم الوضع في سوريا، أضحت روسيا تصدر موقفا سياسيا واضحًا حيال الحراك الثوري ومجموع مؤسساته التمثيلية واعتبرتهم مجموعات متكونة من متطرفين وسياسيين سابقين ومثقفين موالين للغرب، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، والجيش السوري الحر كمجموعة متطرفة خطيرة.[2]

ويعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية، حيث أبدت روسيا دعما سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا واضحا لنظام الأسد.[3]

فقد استخدمت حق النقض (الفيتو) أربع مرات معطلة بذلك إصدار أي قرار أممي في مجلس الأمن يجيز التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لسوريا. واستمرت في توريد شحنات السلاح للجيش السوري، ولا يبدو انها ستسحب دعمها للنظام رغم الضغوط المستمرة من الولايات المتحدة والغرب والجامعة العربية لرفع الحماية عنها وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجيواستراتيجية التي سنتناولها في المبحث الموالي بالتفصيل الدقيق.[4]

المطلب الثاني: محددات الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي.

يثير الموقف الروسي في المنطقة العربية– في الفترة الراهنة– العديد من التساؤلات والنقاشات، ذلك أن المواقف الروسية ظهرت وكأنها تبطن العداء والممانعة أو على الأقل عدم الارتياح تجاه الثورات العربية من تطورات ومتغيرات

[1]– وليدة ساعو، مرجع سابق، ص،ص 149،150.

[2]– معن طلاع، **السياسة الروسية تجاه سوريا منذ أحداث الثورة** ، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، تركيا ، جوان 2015 ، ص 8.

[3]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 281.

[4]– مصطفى حسن الاسمر وضاج، مرجع سابق، ص 146.

جديدة، كما تميزت تصريحات المسؤولين الروس بالريب والحذر والتردد، فبدت غير مفهومة ومستهجنة من طرف غالبية الشعوب العربية.[1]

ولا شك أن جملة الاعتبارات التي تتحكم بالمواقف الروسية تجاه ما تحمله الثورات العربية من متغيرات، تشير إلى أن القيادة الروسية تفضل الاستقرار في المنطقة العربية والركون إلى الاستثمار الذي تقدمه تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية، على الرغم من الاشارات الخجولة إلى مطالب الشعوب المحقة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي بالانتفاضات والثورات التي عصفت بالأنظمة العربية منذ ديسمبر 2010، وأفضت إلى تغيير الأنظمة في كل من تونس، مصر وليبيا، ورياحها مازلت تجتاح اليمن وسوريا.[2]

توجد مجموعة من العوامل والمحددات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية يمكن توضيحها كمايلي:

1- المصالح الروسية:

المصالح الروسية والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات في ضوء هذه المصالح، ففحين يعتبر حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدودًا للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار بها ضئيلة، فإن الأمر يبدو مختلفا فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية التي تعتبر حلفاء تقليدين لها في المنطقة، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا ومصر، وأصبح لروسيا مصالح حقيقية في هذه الدول ستتأثر حتما- ولو مرحليا- بعدم الاستقرار الذي يحتاجها، وقد تضار كلية بتغيير النظم الحاكمة بها. وترتبط المصالح الروسية بثلاث قطاعات رئيسية هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية التنموية.[3]

فالتدفق الرئيسي للاستثمارات الروسية في مصر يرتبط بقطاع الطاقة، حيث تتابع شركة "لوكويل" النفطية الروسية بنجاح نشاطها في مصر، وقد وقعت شركة "نوفاتيك" في عام 2007 اتفاقية حول إنشاء مؤسسات مشتركة مع شركة "ثروة" لاستخراج وإنتاج الغاز في حقول بلدة العريش. كما تعمل شركة النفط والغاز الروسية العملاقة "غاز بورم" "GAZ PROM" بنشاط في مصر.[4]

---

[1]- وليد ساعو، مرجع سابق، ص 145.

[2]- نفس المرجع، ص،ص 147،148.

[3]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص،ص 283،284.

[4]- عبد المنعم ممدوح، مرجع سابق، ص،ص 358،359.

وتكتسب ليبيا أهمية أيضا نظرًا إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة. فقد أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة "تات نفط" **رستام مينيخانوف**، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين 240 و260 مليون دولار. وأعلن **ناتولي إيسايكن**، رئيس شركة "روس أوبورون أكسبورت" أن شركته فقدت ايرادات بمبلغ ملياري دولار بسبب الثورة في ليبيا، قيمة عقود تم ابرامها مع طرابلس، وتتضمن أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع لدى ليبيا، والتي تمثل 90% من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية.[1]

وتتعاظم المصالح الروسية في الحالة السورية، حيث قدرت خسارة روسيا في حالة إلغاء عقودها العسكرية مع الجزائر وسوريا في حال نشوب اضطرابات في هاتين الدولتين بأكثر من 6 مليار دولار. يضاف إلى هذا الأهمية الإستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية، إضافة إلى عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق عليها والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمتها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتما بالإلغاء أو بالتأجيل نتيجة موجة عدم الاستقرار. وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أي اضطراب بالمنطقة يضر إضرارا مباشرا بمصالح روسيا.[2]

2- مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول:

يعد هذا المبدأ كتوجه عام حاكم للسياسة الخارجية الروسية، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب الصبغة الإيديولوجية للسياسة الروسية. فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال التعاون والشراكة، ودون هيمنة مباشرة، أو تدخل صارخ في الشأن الداخلي، وهو منحى يختلف تماما عن نظيره الأمريكي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاحتلال والتدخل المباشر.[3]

3- العامل الديني:

يبلغ عدد سكان روسيا نحو 145 مليون نسمة، ويبلغ عدد المسلمين في روسيا ما بين 23 إلى 25 مليون نسمة، وهو ما يمثل ما بين 16 و17% من إجمالي سكان البلاد، وليس بمستغرب أن حصلت روسيا على مقعد دائم بصفة مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2005م. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، تزايد العامل الديني في علاقة روسيا بالعالم العربي. فخلال حرب الشيشان الأولى 1992- 1994 والثانية 1999- 2003، كانت هناك اتهامات روسية مباشرة لدول في شبه الجزيرة العربية بتمويل حركة التمرد في الشيشان سواء بالمال أو الرجال.

[1]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 284.

[2]- نفس المرجع، ص 284.

[3]- نفس المرجع، ص 284.

ويعد الغزو الأمريكي للعراقي 2003م، وقع تعاطف إسلامي كبير في الداخل الروسي مع الشعب العراقي، وكادت أن تخرج الأمور عن حدودها في الشحن الجماهيري لولا أن موسكو أفلحت في الإمساك بقواعد اللعبة.[1]

وفي أكتوبر 2005 وقعت أزمة الرسوم الدانمركية المسيئة للرسول "محمد صلى الله عليه وسلم" انتقدت القيادة الروسية الدول الغربية وطالبتها بالاعتذار، ففرض الكرملين حظرًا إعلاميا على إعادة نشرها في الصحف الروسية احتراما لمشاعر المسلمين، لكن روسيا لم تلعب الدور المناسب في العدوان على غزة 2008 حيث صرحت بأنها تشعر بالقلق تجاه الصورة المفزعة التي تشاهدها في غزة لكنها تتفهم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وفي سنة 2006 أدرجت روسيا حركة الإخوان المسلمين في مصر على القائمة الإرهابية، لكنها فتحت حوار مباشر معهم عبر حزبهم الجديد "العدالة والحرية" عقب الثورة المصرية واستقبلت بترحاب حركة حماس وزعمائها في موسكو. لهذا تتخوف موسكو من صعود الإخوان المسلمين في روسيا بحيث تراهم ذات تهديد لمصالحها وخططها في المشرق العربي.[2]

4- خبرة الداخل الروسي:

والذي يجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأكثر حذرا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم. فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار، خاصة في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينات، وحتى الاستفتاء على الدستور الشيشاني الجديد عام 2003م، استخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما أطلقت عليه التمرد الشيشاني، ولا يمكنها انتقاد نظم تستخدم ذات الأسلوب لقمع المعارضة من الداخل، كما تشهد روسيا احتجاجات من آن لآخر مطالبة بمزيد من الحريات والديمقراطية، ومن ثم فإن تأييد الثورات في الخارج قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما النظام القائم برمته.[3]

5- مواقف القوى الدولية، وتراكم الخبرة في ما يتعلق بالموقف من الثورات العربية:

وتتجلى هذه الخبرة في الحالة الليبية وتأثيرها على موقفها من الحالة السورية. فقد وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس **ميدفيديف** نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار المجلس الأمن الدولي رقم 1973 بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة- في ذلك الوقت- **فلادمير بوتين** الذي ندد بالقرار ورأى أنه "معيب وخاسر ومدمر"

---

[1]- عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا والعرب... أوان البراغماتية ونهاية الايدولوجيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أكتوبر 2011، ص 15.

[2]- نفس المرجع، ص 16.

[3]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص،ص 284،285.

لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة.[1]

الأمر الذي أحدث تحولا واضحا في الموقف الروسي الرسمي تجاه ليبيا، ودفع رئيس **ميدفيديف** إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي "بنصه وروحه وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول".

ولا شك أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا، وتطبيقه وفق أهوائهم أثر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو، ورفضها تكرار سيناريو التدخل الامريكي تحت مضلة حلف الشمال الأطلنطي NATO في الحالة السورية. فروسيا تنتهج موقفا أكثر وضوحًا وصرامة في وجه محاولات التدخل الغربي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وحلفاؤها في سوريا وهناك إصرار من جانبها على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم.[2]

وفي النهاية، تبدو البراغماتية السياسية هي المعلم الاساسي لموقف روسيا من ثورات الربيع العربي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان داعما لحركات التغيير، بعيدًا عن أي رسائل ايديولوجية، وتملصت من الحكمة التي صاغها **ماركس** ذات يوم ورددها **لينين** وأنصاره من أن الثورة قاطرة الشعوب. دونها تتعطل الأمم وتتوقف حركة التاريخ.

[1]- نفس المرجع، ص 285.

[2]- نفس المرجع، ص 286.

المبحث الثاني: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية.

كان من الطبيعي جدا أن يشهد العالم العربي اهتماما روسيا متزايدا وهذا حسب كل دولة والأهمية الاستراتيجية التي تمثلها، وقد عكس ذلك تعاطي الموقف الروسي من الأزمة السورية، فكان لروسيا موقفها من الأزمة السورية وفق مصالحها الخاصة، واتخذت موقف يوصف أن فيه الكثير من التخطيط المدروس والمتقن والمنفعي أيضا.

خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الموقف الروسي من الأزمة السورية، وكيف تعاطى الكرملين معها، ثم نحاول نفسر أسباب التدخل العسكري الروسي في سوريا ودعمه للنظام الحاكم فيها.

المطلب الأول: الموقف الروسي من الأزمة السورية.

بدأت الأزمة السورية مرتبطة بسيرورة الربيع العربي إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدًا روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

لقد كانت الحالة الروسية خروجا من الخط العام للسياسة الروسية تجاه الثورات العربية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسما في مواقفها تجاهها. فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه، اتخذت موسكو في البداية موقفا وسطا بين النظام السوري والمعارضة، منطلقة من حق الشعب السوري في التغيير، وحذر الرئيس الروسي آنذاك **ديمتري ميدفيديف** القيادة السورية ورأى انه ينتظر الأسد مصير مخز إذ لم يبدأ حوارًا مع المعارضة ويباشر بالإصلاحات.[1]

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الأسد، وقامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، ورحبت سوريا باتصالات الجانب الروسي انطلاقا من أن موسكو وسيط نزيه وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدأ الحوار مع السلطة[2].

وصرح الرئيس **فلادمير بوتين** عدة مرات: إن روسيا لا تربطها علاقة خاصة مع الرئيس **بشار الأسد**، وهي تعتبر مسألة تغيير النظام موضوع داخلي يقرره الشعب السوري. بالمقابل، وعلى أرض الواقع، كانت السياسة الروسية تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا، ومده بالأسلحة، وتحشد التأييد الدولي له في المنتديات الدولية، خصوصا في الامم المتحدة، وفي لجنة حقوق الإنسان.وكانت تعرقل أي محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد أعلنت عن موقفها المعارض للتدخل العسكري في سوريا، سواء من قبل مجلس الامن، أو من قبل الجامعة العربية. وموقف موسكو ازداد تشددا مع الوقت.[3]

ويعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية حيث أبدت روسيا دعمًا سياسيا ودبلوماسيا وعسكريًا واضحا لنظام الأسد، ورغم دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء اصلاحات سياسة واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس **ميدفيديف** من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس إقامة حوار مع المعارضة.

---

[1]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 151.

[2]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص، ص 280، 281.

[3]- ناصر زيدان، مرجع سابق، ص، ص 297، 298.

ورفضت روسيا الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي **باراك أوباما وكاثرين أشتون**، المفوضة العليا لسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي، إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي.

واعتبر **ديمتري روجوزين**، مندوب روسيا لدى الحلف الأطلنطي، أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة وأحادية الصيغة تجاه سوريا وانه يغض النظر تماما عن الضحايا التي تخسرها القيادة السورية في صفوف قوات الأمن خلال مكافحتهم للعنف.[1]

فمنذ بداية الأزمة، عملت روسيا على دعم النظام السوري، وأصرت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات والتي تحملها وأهدافها.

وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء نظام الأسد إلى استخدام القوة ضد شعبه. وقد ساهم هذا الموقف الروسي من الأزمة في تشجيع الأسد على السير في خطى الحل العنفي في تعامله مع الشعب السوري، كما عمل على إعطائه فرصة للمناورة السياسية.[2]

كما أنه وفي سبيل صد الاقتراحات الغربية التي تلقي المسؤولية على عاتق الحكومة السورية ملزمة إياها، وليس المعارضة، بالانسحاب من المدن، قامت روسيا والصين بالدعوة إلى مشاريع قرارات مجلس الامن في خريف عام 2011 تتضمن بقاء حكومة الأسد في السلطة، بالإضافة إلى استخدام حق النقض "الفيتو" أربع مرات معطلة بذلك قرارات مجلس الأمن. ففي الخامس من اكتوبر عام 2011 أفشل الفيتو الروسي– الصيني المزدوج محاولة الدول الغربية استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري، في الرابع من فيفري عام 2012 استخدمت روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع قرار عربي– غربي يدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة في سوريا ويندد انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام. وتكرر نفس السيناريو في 19جويلية عام 2012 لمشروع قرار غربي في مجلس الأمن الدولي تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف في سوريا. وفي 22ماي2014 ضد مشروع فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.[3]

[1]– نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص، ص 281، 282.

[2]– خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 154.

[3]– معن طلاع ، مرجع سابق، ص 9.

فروسيا عبرت عن استيائها من الخديعة التي تعرضت لها على يد الناتو في ما يتعلق بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنين من العقيد معمر القذافي ليتحول إلى ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا، لذا فقد أعلنت عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سوريا.[1]

وأكدت المواقف الروسية على الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف والبدأ في الحوار السياسي بين المعارضة والسلطة.

كما رفضت روسيا في 24 أوت مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام النقض "الفيتو" ضده. وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين،ومن بينهم الرئيس بشار الأسد مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.[2]

عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخل خارجي عسكري في سوريا أو فرض مزيدا من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة. ومنذ البداية كانت روسيا تعتبر المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفًا مسلحًا مقابل للجيش النظامي.

وفي سياق الموقف الروسي المعارض لأي هجوم على سوريا، سعت روسيا دبلوماسيا إلى تجنب سوريا ضربة عسكرية كانت وشيكة عليها، حيث التقى وزير الخارجية الروسي **لافروف** مع نظيره الأمريكي **جون كيري** توصلا الطرفان إلى اتفاق على مشروع قرار لمنظمة حضر الأسلحة الكيماوية والتخلص منها في سوريا.[3]

وخلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث "الملف السوري" أكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل الخارجي، على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة. ورفضت استصدار قرارات أهمية تفتح الباب للتدخل الأمريكي الأوروبي في سوريا.[4]

---

[1]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 152.

[2]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 282.

[3]- عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 130- 132.

[4]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 283.

يؤكد رئيس الوزراء الأسبق **يفغيني بريماكوف** صحة الموقف الروسي "أعتقد أن روسيا تنتهج موقفا يمكن نسميه بأنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه الأوضاع فلو كنت رئيسا للحكومة حاليا أو وزيرا للخارجية لاتخذت الموقف نفسه وطبعا هذا لا يعني أنه الموقف الفائز"[1].

بعد أن قدمت روسيا كل انواع الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري للنظام السوري، على مدى خمس سنوات، قررت أن تخطو خطوة إضافية وتتدخل مباشرة في الأزمة السورية، ابتداءًا من "يوليو" 2015 أخذت سفن الإمداد العسكرية الروسية وطائرات العملاقة من طراز إليوشن وأنتونوف تصل إلى الموانئ والمطارات السورية حاملة الذخائر والتجهيزات والمعدات وغيرها من المستلزمات لإنشاء قاعدة عسكرية روسية كبيرة وتموينها في مطار حميميم الذي يبعد نحو 20 كيلومترًا من جنوب مدينة اللاذقية، وباشرت روسيا في 30 من سبتمبر 2015، تدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية.[2]

بالرغم أن روسيا ظلت منذ اندلاع الثورة السورية في 2011 المصدر الرئيسي لتسليح نظام **بشار الأسد**، وان خبراء روسيين تواجدوا طوال الوقت في سوريا، فليس ثمة شك أن انخراط روسيا المباشر في القتال، حتى وإن ظل على مستوى سلاح الجو، يعتبر تصعيدًا نوعيا في التدخل الروسي في الأزمة السورية.

يجب عدم النظر إلى هذا التصعيد في الانخراط الروسي في الأزمة السورية باعتباره خطوة متعجلة وغير مفكر فيها، هذا قرار درس بعناية في موسكو، وربما بدأ العمل به قبل أشهر من تنفيذه.[3]

وفي العموم مثل التدخل العسكري الروسي المباشر في الصراع السوري مفاجأة للكثيرين، إذ جاء على خليفة إعطاء موسكو إشارات متعددة توحي باستعدادها دعم جهد التوصل إلى تسوية سياسية. وقد أدى كل ذلك إلى إثارة كثير من الأسئلة عن دواعي القرار الروسي بالتدخل العسكري في سورية.[4] وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في المطلب الموالي.

---

[1]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 251.

[2]- "**التدخل العسكري في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات**"، ندوة علمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 24 أكتوبر 2015، ص 1.

[3]- **الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 12 أكتوبر 2015، ص 2، 3.

[4]- "**التدخل العسكري في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات**"، مرجع سابق، ص 2.

المطلب الثاني: المصالح الجيواستراتيجية لروسيا في سوريا

منذ قيام الثورة السورية والمطالبة برحيل الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه في مارس 2011 فشل كل الضغوط من قبل جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على نظام بشار الأسد بوقف الأعمال العدائية ضد الشعب السوري وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني المشترك الداعم للنظام في سوريا من خلال استخدام حق الفيتو (الاعتراض) أكثر من مرة بهدف تعطيل أي قرار دولي يقضي بإدانة استعمال النظام السوري للقوة العسكرية المفرطة للقضاء على الثورة.[1]

منذ إعادة انتخاب **فلادمير بوتين** رئيسا لروسيا الاتحادية عام 2004، بدأ يتبلور نمط جديد في السياسة الخارجية لموسكو في سبيل تحقيق فاعلية إقليمية ودولية وأكثر. حيث ركزت إدارة بوتين بعد تدعيم سلطة الدولة المركزية، على صياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية يعيد لها موقعها المتميز في النظام السياسي الدولي. عبر دعمها لدوائر إقليمية في مجالها الحيوي بهدف تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد وخدمة لمصالحها الجيوإستراتيجية.

وضمن هذا الإطار، تبوأت سوريا مكانة جيوسياسية خالصة في الإستراتيجية الروسية، لكونها مكانا مهما لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي، بالإضافة إلى اعتبارها موطئ قدم على شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها البحري منفذا من البحر الاسود إلى مياه البحر المتوسط، وأتت الأحداث المندلعة في سوريا محفزًا لموسكو للقيام بمهام وأدوار مقابلة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.[2]

كما أنه وحسب الرؤية الإستراتيجية الجديدة للاستعادة دور روسيا في العالم والقائمة على "الأورواسية الجديدة".لا يمكن لروسيا تجاهل سوريا الحليف الإستراتيجي لإيران والتي تعتبره روسيا مدخلها للدول العربية والإسلامية وآسيا الوسطى والمياه الدافئة، ووفقا لذلك رأت موسكو ضرورة التحاف مع سوريا. لذلك ترى القيادة الحالية لروسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها حتى لو أصابه الوهن والضعف، كما أنها ستبقى حاضرة في مسرح العمليات السياسية،[3]إن السياسة الروسية الداعمة للنظام السوري ضمنت لروسيا موقع لاعب رئيسي في الساحة الدولية يأخذ الآخرون رأيه في الحسبان.[4]

---

[1]- مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع جانفي 2014، ص 207.

[2]- معن طلاع ، مرجع سابق، ص 3.

[3]- نفس المرجع، ص 3.

[4]- فيتالي ناؤومكين وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 27، 28.

ويمكن إجمال أهم المصالح الجيواستراتيجية لروسيا في سوريا والتي يفسرها بعض المحللين على أنها زاوية أو جانب أثر على الموقف الروسي الداعم والمساند للنظام السوري في:

1- قاعدة طرطوس:

من الملاحظ أن روسيا لديها نقطة ضعف منذ بدايتها كقوة عظمى في القرن 18 وهي عدم قدرتها للوصول إلى المياه الدافئة، فكل ممراتها متجمدة (القطب الشمالي وبحر البلطيق)، وقد سعت قديما لمعالجة هذا الإشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل إلى البحر الأسود وتحتل قاعدة إزاك العثمانية، ومن ثم أصبح لإمكانية الحصول على منفذ بحري على المياه الدافئة أمر بالغ الأهمية لروسيا في تاريخها وحاضرها ومستقبلها.[1]

يمكن أن نجمل أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في ثلاث نقاط:

أولا، هو عبارة عن ميناء محوري في التعاون البحري الروسي السوري، **ثانيا،** لأنه يساهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط. **وأخيرًا،** يعتبر جزء من منطق شامل وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.

ثم إن ميناء طرطوس السوري يعد بمثابة قاعدة روسية حيوية، وقد أوضح الاميرال **فيكتور كرافشينكو** أن هذه القاعدة مهمة للغاية حيث قال "طالما أن البحرية الروسية تنفذ مهامها في خليج عدن والبحر الابيض المتوسط فإن هذه القاعدة بالغة الاهمية بالنسبة لنا"[2].

ويعتقد العديد من المراقبين أن أهم المصالح الجيواستراتيجية الروسية هو الاحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس التي تعد آخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ووفقا لهذه الجزئية فقد أصبحت الأزمة السورية مناسبة للبحرية الروسية لتذكير الآخرين بوجودها.[3]

إضافة إلى قاعدة طرطوس العسكرية الإستراتيجية فالمسؤولون الروس لديهم اعتبارات وحسابات جيواستراتيجية أخرى منها:

- مشروع **بوتين** الخاص بإقامة "اتحاد روسيا" الذي ضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، الذي يمثل محاولة لمنع أي تمدد للحلف الأطلسي في هذه المنطقة. وفي الخط الثاني من غرب روسيا الذي يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا

[1]- مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص 213.

[2]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص- ص 164- 166.

[3]- معن طلاع، مرجع سابق، ص 6.

الوسطى التي تقع كل من إيران وسوريا وهما الدولتان اللتان يعتبرهما بوتين "ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من حدودنا" على حد وصفه.[1]

– خشية روسيا من انتقال عدوى الثورة إلى أراضيها، خاصة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، وتعمل موسكو على إتباع أساليب مختلفة للحيلولة دون انتشار تلك العدوى إلى أرجاء البيت الروسي. وفي مقدمة تلك الوسائل تشويه الربيع العربي إعلاميا واعتباره عملا انقلابيا وصراعا بين مؤيدين ومعارضين للرؤساء العرب.[2]

– خلصت روسيا أن سقوط النظام السوري، يعني اضعافا لإيران التي كانت بدأت تشكل جزءا أساسيا من إستراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الامريكي والدور التركي الصاعد في آسيا الوسطى والعمق الروسي.[3]

– من وجهة النظر الروسية يعني سقوط النظام في سوريا فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها. كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة سيتوسع بلا حسيب ولا رقيب، وسيكون من الصعب على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي.

– إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة من احكام الطوق حول روسيا.[4]

– نشر أنقر لصواريخ الباتريوت على الحدود السورية التركية من طرف حلف الناتو NATO أدى إلى غضب روسيا، حيث جاء الاحتجاج الروسي على الإجراءات شديدًا، والذي أعتبر موجه للضغط على روسيا لتعديل موقفها من النظام السوري.[5]

ومن خلال ما تقدم يمكننا التمييز بين مصلحتين إستراتيجيتين تسعى روسيا لتحقيقهما من خلال دعمها للنظام السوري وتدخلها العسكري. تتمثل المصلحة الإستراتيجية الأولى في أن روسيا مهتمة بإعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، أي ستؤخذ اهتماماتها ومصالحها على الاقل بعين الاعتبار وهذا يعني حتما إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية للعالم. وثانيا روسيا مهتمة بتوسيع أو على الاقل الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق

---

[1]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 170.

[2]– عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 17.

[3]– مروان قبلان، **المسألة الروسية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسات في معدلات القوة والصراع على سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 17.

[4]– خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 172.

[5]– نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 155.

الأوسط، حيث أن خسارة سوريا ستؤدي حتما إلى القضاء على إيران وهو آخر موطن قدم لها في هذه المنطقة الحيوية، إضافة إلى هذا روسيا خائفة على أمنها بسبب عدم الاستقرار وانتشار الطائفية التي لن تنحصر فقط في المنطقة بل ستتوسع إلى مناطق قريبة منها.[1]

المطلب الثالث: المصالح الجيواقتصادية لروسيا في سوريا.

يفسر بعض المحللين الموقف الروسي الداعم والمساند للنظام السوري من عدة زوايا مختلفة من بينها المصالح الاقتصادية، وبالتالي يمكننا اعتبار المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الاتحاد السوفيتي، وترتكز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.[2]

1- التجارة والطاقة:

حيث تعتبر العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا إلى حد ما متطورة بالرغم من أنها بدأت تنمو بصورة مطردة منذ سنة 2003 فقط. وتميل بشكل كبير إلى الصادرات الروسية، التي تتركز بشكل كأساسي على المنتجات النفطية والآلات. وفي الفترة الاخيرة تطورت العلاقات التجارية بين البلدين بصورة سريعة، حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما سنة 2010 إلى 2 مليار دولار، في حين وصل حجم التبادل التجاري الروسي السوري سنة 2011 إلى 1.92 مليار دولار.[3]

ومن ناحية أخرى تمتد المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا إلى أبعد من المجال العسكري بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 20 مليار دولار. من ناحية الاستثمارات الروسية في سوريا، فقد قامت الشركات الروسية باستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والإنتاج في سوريا، فحاليا تقوم كل من شركتي **TatneFT** و**Soiuznefteg** باستخراج النفط في سوريا. وتشارك الشركات الروسية في مشاريع الطاقة النووية في سوريا بما في ذلك الخطط التي أعلنتها **RosaTom** في عام 2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية في سوريا.[4]

فمنذ عقود تستأثر الحكومة السورية بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة النظر الروسية فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الاخيرة لاستثماراتها. فالسعي الروسي للتمسك بمكانته

---

[1]- خديجة لعربي، مرجع سابق، ص 172.

[2]- نجاة مدوخ، مرجع سابق، ص 158.

[3]- نفس المرجع، ص، ص 158، 159.

[4]- عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص 134.

كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية، فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط أحد المحددات المهمة للموقف الروسي الداعم للنظام السوري. فهي تخشى من زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا لأوروبا.[1]

2- الديون السورية لروسيا:

قبل انهياره، كان الاتحاد السوفيتي يورد لسوريا كمية كبيرة من الأسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة، الأمر الذي نتج عنه تراكم الديون على سوريا بشكل كبير، في عام 1992م بلغ دين سوريا لروسيا أكثر من 13 مليار دولار، وقد أفرزت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى روسيا في عام 2005م لحل أزمة الديون السورية عن توقيع البيان الروسي- السوري المشترك حول تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين واتفاقية لتسوية المديونية السورية والقروض التي تم تقديمها إلى سوريا من قبل الاتحاد السوفيتي سابقا وفي هذا الصدد قامت روسيا بشطب 80% من هذه الديون.[2]

3- مبيعات السلاح لسوريا:

تعتبر من اهم المصالح الحيوية بين سوريا وروسيا، فقد بلغت مشتريات السلاح من روسيا ما يقارب مليار ومئة مليون دولار وفقا لإحصائيات عام 2010م، كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات لروسيا المتخصصة في مجال استيراد السلاح الروسي.[3]

أصبحت موسكو منذ تاريخ شطب حوالي ثلاث أرباع $\frac{3}{4}$ دينها من دمشق، المزود الرئيسي لسوريا بالأسلحة،[4] حيث حازت على نسبة 7% من تجارة روسيا العسكرية سنة 2010 والتي بلغت 700 مليون دولار سنة 2003، منها 960 مليون عام 2011 وحوالي 550 مليون دولار عام 2012، وفقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو.[5]

---

[1]- نجاة المدوخ، مرجع سابق، ص، ص 159، 160.

[2]- مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص، ص 210، 211.

[3]- نفس المرجع، ص، ص 212، 213.

[4]- عبد المنعم ممدوح، مرجع سابق، ص 470.

[5]- خديجة العربي، مرجع سابق، ص 153.

كانت روسيا تتوقع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا بنسبة تفوق فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد الثورة، وبالتالي إذا سقط النظام السوري فسوف يشكل خسائر فادحة لها.[1]

4- تاريخ وطبيعة العلاقة الثنائية:

للسجل التاريخي بين روسيا ونظام الحكم في سوريا أثر واضح في تكوين موقف موسكو تجاه التطورات في سوريا، حيث حافظت موسكو على علاقات وثيقة شبيهة بالتحالف مع دمشق، التي حكمها حافظ الأسد، من عام 1970 حتى العام 2000. ووصلت في عام 1980 لتوقيع معاهدة مشتركة تنص على التعاون العسكري والتشاور في حال وجود تهديد للسلام، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واصلت موسكو تسليح سوريا، واستمرت العلاقات الدافئة بين البلدين حيث توافد عدد من المستشارين العسكريين، الذي يمثلون الاتحاد الروسي حاليا، في تقديم خدماتهم للحكومة السورية، وأصبحت مدينة طرطوس الساحلية المرفق الروسي الوحيد للإمداد البحري خارج روسيا، كما اتسم الوجود الروسي في المنطقة بمزيج من المصالح التجارية و المخاوف من الدعم الأتي من المنطقة للمسلحين والإرهابيين في شمال القوقاز، ورغم القلق الذي أبدته موسكو حيال حاكم دمشق الجديد الذي امتنع عن زيارة موسكو حتى السنة الخامسة من وصوله لسدة الحكم واستعاض عن ذلك بزيارة كل من باريس ولندن، إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ موقف حاسم ومؤيد للحكومة السورية إبان الأحداث السورية، إدراكًا منها لمكانة سورية وطبيعة نظامها الحاكم في الاستراتيجية الروسية لمنطقة الشرق الاوسط.[2]

[1]- مايسة محمد مدني، مرجع سابق، ص 213.

[2]- معن طلاع، مرجع سابق، ص 4.

المبحث الثالث: "عودة روسيا" ومستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.

لا يشك أحد أن روسيا كانت رائدة بمعنى الكلمة، بحيث استطاعت أن تشكل في عهد الاتحاد السوفيتي في طرف المعادلة الكبرى خلال الحرب الباردة التي عرفت نهايتها إعادة صياغة النظام الدولي وفق هذا التقاطب ليكون النظام الدولي أحادي القطبية تنفرد به الولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أنه لا يمكن التغاضي عن دورها الجديد على الساحة الدولية منذ وصول الرئيس بوتين إلى سدة الحكم سنة 2000.

ولعل الدور الروسي خلال الأزمة لسورية الحالية أبرز ما يعكس كل هذا بحيث يعد بمثابة مؤشر قوي لعودتها بكل قوة على مستوى الساحة الدولية.

خلال هذا المبحث سوف يتم استعراض العودة القوية لروسيا عبر سياستها الخارجية من خلال الأزمة السورية، ومحاولة التنبأ بمستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط في ضل هذه العودة.

المطلب الأول: الأزمة السورية وتجسيد العودة الروسية.

يتنامى يوما بعد يوم الدور الروسي في العالم، فروسيا تعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي السابق وتعمل بشكل جاد للاستعادة أمجاده، إن صعود روسيا التدريجي كقوى عظمى في العالم مجددا يتزامن مع تراجع الدور الأمريكي، لدرجة أصبح الكثير من المحللين والسياسيين يروا أن زمن الأحادية الأمريكية الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها وإرادتها المنفردة على العالم أصبح أمرا من الماضي حيث عاد الحديث مجددا على الدور الروسي خاصة مع أحداث أو الأزمة الأوكرانية وضم روسيا لشبه الجزيرة القرم.[1]

وتعتبر أزمة سوريا نقطة التحول الجديد التي ارتكزت إليها روسيا أو القيادة الروسية برئاسة بوتين للاستعادة نفوذها الدولي وكسر الهيمنة الامريكية والغربية.[2]

وتجلت مواقف **فلادمير بوتين** من الملف السوري في تصريحات أدلى بها عندما كان رئيسا للوزراء وعندما أصبح رئيسا حيث أدلى بأن سوريا ليست ليبيا في إشارة منه إلى معارضة أي تدخل عسكري في سوريا على غرار تدخل حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي، كما عرف **فلادمير بوتين** بمعارضته لاستقلال

---

[1]- **روسيا تصعد بقوة وبوتين يسهم في تغير مسار العالم**، صحيفة الوطن، العدد 3061، 07-05- 2016
http://www.alwatnenews.net/prentedNewsVierwer.aspx?ID=tdLvijHPAKjadocjmm21Q933339933339

[2]- حسن حردان، روسيا **تستعيد دورها كقوة عظمى وتحبط خطط الغرب لتقزيمها**، 29 -04-2016
http://www.elnashra.com/news/shiw/725549

إقليم كوسوفو واعتبره غير شرعي بالإضافة إلى معارضته لغزو العراق في عام 2003. بالإضافة إلى رفضه للدرع الصاروخي الأمريكي في شرق اوروبا معتبرا إياه تهديد لروسيا ولمصالحها، ويرى قيصر روسيا أن بلاده يجب أن يكون لها دور في القضايا الدولية وصرح بهذا قائلا: "لابد لروسيا أن تؤثر على الأحداث التي تجري في مناطق العالم وليس الاكتفاء فقط بالمراقبة عن بعد خصوصا في الأماكن التي بها المصالح الروسية"[1].

إن الدور الروسي في الأزمة السورية يشكل بوابة التدخل الثانية وتعاظم نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والعالم على نحو ما شكل موقف و دور الاتحاد السوفيتي السابق من أزمة السويس عام 1957، والتي عرفت ببوابة الدخول الأولى إلى المنطقة ولتنامي دوره في دول العالم الثالث والعالم كافة. فإذا كان التدخل الأول قد دشن بداية تصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي في آسيا وإفريقيا وتمهيد البداية الحقيقية للحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدخول الثاني لروسيا إلى المنطقة يعني نهاية الغطرسة الأمريكية وبداية عالم تشكيل عالم متعدد الأقطاب ينهي الأحادية الأمريكية، فالعالم يشهد اليوم هبوطا متدرجا لدور الإمبراطورية الأمريكية مقابل تصاعد ملحوظا لدور روسيا، فهذه الأخيرة بغض النظر عن نظام الحكم فيها. لا يمكنها أن تكون منعزلة أو محصورة فقط في حدودها. هكذا كانت روسيا القيصرية وروسيا الشيوعية وهكذا هي روسيا البوتينية.[2]

وعليه فإن الأزمة السورية خلقت من روسيا زعيمة ورائدة التغيير في موازين القوى العالمية بعدما دفعت بكافة أوراقها السياسية والعسكرية عبر ممرات دبلوماسية لتتبوأ مكانة هامة في منطقة الشرق الأوسط بعدما تراجع دورها ونفوذها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي فعودة روسيا وصعودها المثير حسب الكثير من المحللين يعد أمرا ليس بالمستغرب، ويعللون ذلك بالإشارة إلى ان موسكو تعتبر أصلا من القوى الكبرى ولها حضورها على المسرح الدولي بفاعلية ونشاط متميز، بحيث لا يمكن لأي متعاط مع السياسة الدولية وأحداثها أن يتجاهلها أو يلغي دورها لذلك فإن غياب الدور الروسي عن مسرح الأحداث لمدة فهو قطعا لن يكون غياب دائما.[3]

يهدف التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى عدة أهداف أهمها:

– جعل النظام السوري يصمد مدة كافية حتى تحصل موسكو على الاختراق المرغوب فيه على المسار الدبلوماسي وقطع الطريق على أي تدخل خارجي في سوريا وهذه رسالة واضحة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء.

---

[1]– **روسيا تصعد بقوة وبوتين يسهم في تغير مسار العالم**، مرجع سابق.

[2]– أحمد دياب، مرجع سابق، ص 13.

[3]– **روسيا تصعد بقوة وبوتين يسهم في تغير مسار العالم**، مرجع سابق.

– تعزيز وضع روسيا الدبلوماسية بحيث يصبح من الصعب اتخاذ أي قرار في سوريا من دون المشاركة الروسية الحاسمة.

ويمكن فهم أيضا التدخل الروسي في سوريا من مرتكزين:[1]

الأول: نظرة بوتين للعالم، فهو مصر على إعادة روسيا إلى مصاف الدول العظمى، **فبوتين** يرى أن التدخل العسكري في سوريا هو إثبات للذات والانتقام الغرب خاصة من العقوبات المفروضة على روسيا جراء التدخل في الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم.

الثاني: السياق الدولي الملائم ومحدودية الدور الأمريكي وتنافس القوى الإقليمية فقد جاء هذا التدخل لقطع الطريق أمام القوى الإقليمية في المنطقة خاصة تركيا التي لها مشروعها الخاص بالمنطقة.

– إن التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا جاء بجملة من الأهداف وهي:

❖ ملء الفراغ الذي يخليه انكفاء الولايات المتحدة والحد من نفوذ إيران وقطع تداعيات تقاربها مع واشنطن والعواصم الغربية عموما.

❖ بناء شركة مستجدة مع الدول العربية والخليجية المستاءة من الإدارة الأمريكية وضمان منفذ لها في منطقة الشرق الأوسط وحماية مصالحها خاصة المتعلقة بالطاقة ومجال السلاح.

❖ الرد على الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا حول محاصرة روسيا وحبسها داخل إقليمها الجغرافي.

– وتعتبر روسيا الفاعل المهم خلال الأزمة السورية، حيث ان موسكو ساهمت وفق تصوراها في الدفاع عن مصالحها هناك والتي تراها ضرورية لإقامة الدور المنوط بها في منطقة الشرق الأوسط واسترجاع المكانة الدولية عبر هذه الأزمة.

المطلب الثاني: مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.

إن روسيا في عهد "فلادمير بوتين" هي غيرها في عهد "بوريس يلتسين" سواء في ما يتعلق بحيوية ونشاط رأس المال أو على الصعيد الاقتصادي، حيث استطاع الأول أن يعيد روسيا إلى مصاف الدول الكبرى. أما في ما يخص مجال السياسة الخارجية، فقد نجح بوتين في تخليص البلاد من جملة من المشكلات التي ظلت تحد من تحرك روسيا على الصعيد الدولي أهمها الانسحاب من الشيشان واستحداث مجلس العلاقات بين روسيا وحلف الناتو وانتهاج سياسة

[1]– **روسيا أصبحت المقرر الأول لأي حل في سوريا**، (ندوة المركز العربي، أكتوبر 2015)، 29 –04– 2016
http:// www.dohainstitute.org/content/9678a7F4-61e0-4066-9380-cdb7a43ocd5d

البراغماتية تستند إلى المصالح الوطنية العليا للبلاد وهذا ما دفع بروسيا إلى الاهتمام بالشرق الأوسط، فالشرق الأوسط متاخم للاتحاد السوفيتي قبل انهياره وتفككه، فالشرق الأوسط يمثل اقتصاديا منطقة نفطية تحتوي على أكثر من 60% من احتياط النفط في العالم.[1]

وقد كان لروسيا الدور في تنظيم الشرق الأوسط ومن ملامح هذا الدور نجد:[2]

1- الاعتماد في تنفيذ سياستها على قوتين ذات ثقل في المنطقة إيران وسوريا وذلك من خلال دعمهما الثابت سياسيا وعسكريا في إطار متوازن لاسيما في مجال التسليح والاستثمارات.

2- تبني أهداف السياسات العربية في قضايا التحرير في العراق والسودان وتبني القضية الفلسطينية، وذلك في حدود الشرعية الدولية، وبمواكبة سياسات الدول الكبرى وبما يضمن الحد من التأثيرات الأمريكية والأوروبية.

3- اختراق المنظمات الإسلامية والعربية كمنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية، مما يؤدي بصورة طبيعية إلى ابعاد بقية الأطراف الدولية الكبرى عن دوائر السيطرة والنفوذ على دول المنطقة المنتمية إلى هذه التنظيمات، وهذا ما يؤدي أيضا إلى تطوير القوى المتحالفة استراتيجيا مع روسيا وفي طليعتها إيران وسوريا.

4- توسيع أفاق التعاون مع دول المنطقة في مجالات التسلح والاستثمارات وهناك مواقف روسية وبيانات وتصريحات وممارسات تبرهن بمجموعها على الدور الروسي الجديد، ومن ذلك تصريح مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الخارجية الروسية عام 2008 **سيرغي فيرشيني** بقوله: "جرت في القاهرة مشاورات مع أمانة الجامعة العربية تضمنت عملية السلام والعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية والأوضاع في لبنان والعراق وإقليم دارفور"[3] وبهذا يكون هذا التصريح برهانا واضحا على الدور الروسي في التعامل مع كل القضايا العربية.

- وقد كان للدور الذي تلعبه روسيا مجموعة من العوامل ساهمت في دعمها في المنطقة وتشير هذه العوامل إلى تصاعد الدور الروسي في المنطقة في المستقبل وأهمها:[4]

---

[1]- فاروق شناق، **مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، 09 -05- 2016
http://ara.Sa/undex.php?view=articleid=1683:2014-07-14-15-27-30&option=comcontent.

[2]- خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 181.

[3]- **الشرق الأوسط والجديد والنظام العالمي**، قراءة استراتيجية، الدفاع العربي، 10 -05- 2016
http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=15#

[4]- نورهان الشيخ، **حدود الدور الروسي في الشرق الأوسط: التحديات والقيود**، 10 -05- 2016
http://www.acrseg.org/3684

1) استعادة روسيا مكانتها كقوة عظمى فعالة ومؤثرة إقليميا ودوليا، قادرة على الدفاع على مصالحها وحلفائها وفرض سيطرتها، حيث عادت روسيا لتلعب دور تتخذ فيه مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية الإقليمية، حيث استطاعت موسكو تحجيم دور الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوستيا الجنوبية 2008، ثم الأزمة السورية. وهذا اكسبها احترام الدول الأخرى وأعاد الثقة في روسيا كشريك هام وفعال.

2) الآفاق الرحبة للتعاون العربي الروسي، حيث شهدت المصالح المتبادلة بين روسيا ودول منطقة الشرق الأوسط نموا واضحا حيث استطاعت موسكو إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية تتضمن حلفاء تقلدين مصر، سوريا بالإضافة إلى شركاء جدد مثل دول الخليج وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتنميتها وترتبط المصالح الروسية في المنطقة بثلاث قطاعات:

الطاقة، التعاون التقني في مجالات الصناعية والتنموية، التعاون العسكري.

ولقد اتسمت المواقف الروسية من القضايا العربية بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي مما جعل الدول العربية تأمل في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية فروسيا عضو الرباعية الدولية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الامن وهو وسيط نزيه حسب وجهة نظر العربية تسعى لتسوية سلمية مراعية لكافة الأطراف، وهي الطرف الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تعدها لولايات والاتحاد الأوربي منظمة ارهابية[1]

إن مستقبل الدور الروسي مرهون بمعطيات الحاضر، ومبني الأساس على تاريخية العلاقات والتفاعلات بين منطقة الشرق الأوسط وروسيا، وإذا كانت المعطيات متقلبة وغير واضحة نتيجة لتطورات الأحداث، فإن تحديد ملامح المستقبل يخضع بقدر كبير لطبيعة التحليل والربط بين المتغيرات الحالية وإمكانية تغييرها مستقبلا. ولا يمكن إنكار ان الطرفين العربي والروسي في احتياج التعاون فيما بينهما بصرف النظر عن تباين المصالح والأهواء الخاصة بأي منهما. فالطرف الروسي يمثل دون شك شريك أساسيا في تحقيق النهضة العربية، إذ لديها الخبرة والتكنولوجيا والرغبة في تقديم لمساعدة الحقيقية والفعالة، كما أن هناك استجابة وإقبال واضحين من جانب الدول العربية للتعاون مع روسيا في شتى المجالات خاصة مجال الطاقة والسلاح.[2]

وتسعى روسيا بهذا إلى زيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية للغاية، بحيث لا تخدم مصلاها فقط بل تخدم ايضا مصالح الحليف الأول لروسيا وهي الصين حيث أصبحت هذه الأخير أكبر مصدر

[1]- خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 182.

[2]- باسم راشد، مرجع سابق، ص 50.

للبضائع والسلع إلى دول مجل التعاون الخليجي متفوقة بذلك على الولايات المتحدة وترى الصين ان زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط أفضل بكثير من الوجود الأمريكي خصوصا ان الولايات المتحدة سعت إلى إبعادها عن منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية[1].

إن كل هذه المؤشرات التي تظهرها روسيا في منطقة الشرق الأوسط تبدو قوية وتؤشر إلى احتمالية استمرار هذه العلاقات مع دول المنطقة والاتجاه نحو تكثيفها قي المرحلة المقبلة.

[1]- خديجة لعريبي، مرجع سابق، ص 190.

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي :

إن أسباب انتقال مواقف موسكو المترددة و الغير الحاسمة حيال أحداث الربيع العربي إلى مواقف حازمة و صلبة في الملف السوري ، مرتبطة بعدة مستويات أهمها مستوى النظام الدولي حيث تعتبر روسيا الأزمة السورية خاصة عندما تحولت من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية و دولية بامتياز هي اختبار لمدى صلابة المحور الروسي دوليا و أن سقوط نظام بشار الأسد يعني تكبد هذا المحور خسائر إستراتيجية ضخمة سيترتب عليها تأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ، بالإضافة إلا أن أحداث سوريا الملتهبة منذ 2011 تشكل عاملا محفزا للاستعراض السياسي و الدبلوماسي و العسكري للقيام بأدوار و مهام مقابل للسياسة الأمريكية بالإضافة عن مستويات أخرى كالمصالح الجيواستراتيجية و الجيواقتصادية بين البلدين .

خاتمـــة

عرفت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي العديد من التغيرات خاصة في أوضاعها الداخلية. وبعد استلام **بوريس يلتسين** السلطة عمل على التوجه غربا وانتهاج سياسة الحد الأدنى من التفاعلات في محاولة منه لدمج روسيا مع الغرب ويرى الكثير من المحللين والباحثين أن فترة حكم **يلتسين** من أسوأ فترات الحكم في تاريخ روسيا الحديث خاصة أن الدولة الروسية بدت على حافة الانهيار حيث عجزت الدولة عن أداء وظائفها وتعتبر هذه الفترة أيضا من أسوء الفترات خاصة وما رافقها من فساد في السلطة وإتباع الغرب وهذا بغرض الحصول على مساعدات اقتصادية وهذا للخروج بروسيا من أزمتها الموروثة على الاتحاد السوفيتي وعرفت هذه المرحلة تراجع لدور روسيا سواء إقليميا أو دوليا.

ومع وصول **فلادمير بوتين** إلى السلطة كانت روسيا تعيش فترة من عدم الاستقرار هذا الأمر الذي استدعاه إلى انتهاج سياسات داخلية وخارجية صارمة لنهوض بروسيا معتمدا على ما تملكه روسيا من ثروات خاصة "النفط والغاز" ومع الارتفاع في أسعار الطاقة ساعد على نهوض باقتصادها تحسين مستوى المعيشة والدخل القومي وتحسين وتطوير الصناعات العسكرية والجيش الروسي والعمل على إعادة روسيا إلى مصاف الدول الكبرى، حيث استطاعت روسيا في فترة حكم **بوتين** من تأسيس سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة قائمة على البراغماتية وخدمة مصالح روسيا فقط.

فقد تمكنت روسيا من استعادة هيبتها على الساحة الدولية واسترجاع أماكن نفوذها خاصة دول الكومنولث المستقلة وبعض دول منطقة الشرق الأوسط والعمل على بناء شركات جديدة في المنطقة الشرق الأوسط.

عملت روسيا في هذه الفترة على رفض الهيمنة والانفرادية الأمريكية وسعت إلى تأسيس عالم متعدد الأقطاب ومن خلال جملة الاعتبارات التي حكمت الموقف الروسي تجاه ما حملته الثورات العربية من متغيرات أشارت إلى أن القيادة الروسية الحاكمة تفضل الاستقرار في المنطقة العربية حيث يؤدي هذا الاستقرار إلى تقوية الشراكات والتحالف مع الانظمة العربية وفتح مجال للاستثمار.

ومن خلال ما تم ذكره في الدراسة نستخلص النتائج التالية:

1- هناك مجموعة من العوامل ساهمت بالنهوض بروسيا منذ وصول **فلادمير بوتين** للسلطة ومجموعة الاصلاحات والسياسات التي جاء بها ساهمت في العودة للقوة الروسية بعدما كانت متجهة نحو المجهول، من بينها سياسته العقلانية، وما صاحبه من ارتفاع في أسعار النفط والغاز،و دستور 1993 و الامتيازات التي منحها للرئيس، بناء شركة إستراتيجية مع الصين و الهند.

2- النمو الاقتصادي الذي شهدته روسيا خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة والسياسات الطاقوية التي انتهجتها روسيا للضغط على الغرب حيث مكنتها من انتهاج سياسة خارجية أكثر نشاط من سابقتها في عهد **يلتسين**.

3- التوجه إلى بسط النفوذ وكسر الهيمنة الأمريكية خاصة التنافس الروسي- الأمريكي على مناطق معينة كالشرق الأوسط خاصة في مجال السلاح حيث عادت روسيا بشكل قوي إلى سوق السلاح وكسب زبائن جدد خاصة مع وصول **بوتين** للسلطة و باعتبار منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق استيرادا للسلاح الروسي

4- التنسيق الروسي-الصيني حول مختلف القضايا المشتركة جعل من الطرف الروسي والصيني حاضرين ولهما وزن على أعلى المستويات الدولية والإقليمية،وتعتبر هذه الشراكة بمثابة الدرع الموازي للقوة للأمريكية في النظام الدولي، و معارضتهما للتدخل في سوريا و استخدامهما لحق النقض في الأمم المتحدة لمجموعة القرارات التي تدين نظام بشار الأسد.

5- فرض روسيا لمنطق الندية في تعاملها مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا وذلك من أجل الدفاع على مصالحها و كسب مناطق نفوذ جديدة.

6- محاولة إنشاء محور دفاعي إيران وسوريا حيث يسعى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى محاصرة روسيا وجعلها حبيسة موقعها الجغرافي.

7- تعد مصلحة روسيا في بقاء النظام الحالي في سوريا هي مصلحة بالدرجة الأولى جيوسياسية حيث جاء التدخل في سوريا لحماية النظام وهذا للحفاظ على مصالحها خاصة القاعدة البحرية لها المتواجدة في ميناء طرطوس حيث تعتبر القاعدة البحرية الوحيدة لروسيا في المتوسط و المنطقة ، و بزوال النظام السوري يعني فقدان روسيا لمنطقة النفوذ الوحيدة و بالتالي الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط.

8- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي اثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية في المنطقة، كما اثبت قدرة روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن، واتخذت السياسة الروسية من الأزمة السورية فرصة جد ملائمة لتأكيد عودتها لمصاف الدول الكبرى للساحة الدولية وعدم إلغاء دورها في السياسة الدولية .

9- ولا شك أن جملة الاعتبارات التي تتحكم بالمواقف الروسية تجاه ما تحمله الثورات العربية من متغيرات، تشير إلى أن القيادة الروسية تفضل الاستقرار في المنطقة العربية والركون إلى الاستثمار الذي تقدمه تحالفاتها وعلاقاتها مع الأنظمة العربية، على الرغم من الإشارات الخجولة إلى مطالب الشعوب المحقة واحتجاجاتها السلمية، فيما يشير واقع الحال إلى تفاوت الاهتمام الروسي بالانتفاضات والثورات التي عصفت بالأنظمة العربية منذ ديسمبر 2010، وأفضت إلى تغيير الأنظمة في كل من تونس، مصر وليبيا، ورياحها مازلت تجتاح اليمن وسوريا.

ومن خلال ما تقدم يمكننا التمييز بين مصلحتين إستراتيجيتين تسعى روسيا لتحقيقهما من خلال دعمها للنظام السوري وتدخلها العسكري. تتمثل المصلحة الإستراتيجية الأولى في أن روسيا مهتمة بإعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، أي ستؤخذ اهتماماتها ومصالحها على الاقل بعين الاعتبار وهذا يعني حتما إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية للعالم. وثانيا روسيا مهتمة بتوسيع أو على الاقل الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن خسارة سوريا ستؤدي حتما إلى القضاء على إيران وهو آخر موطن قدم لها في هذه المنطقة الحيوية، إضافة إلى هذا روسيا خائفة على أمنها بسبب عدم الاستقرار وانتشار الطائفية التي لن تنحصر فقط في المنطقة بل تتوسع إلى مناطق قريبة منها.

كما نستنتج أن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تلغي أي محاولة لاستبعادها عن نطاق الاهتمام الروسي، حتى وان تغيرت الظروف الإقليمية والدولية، أو طبيعة دول المنطقة من القوة إلى الضعف .فالظروف الموضوعية والحاجة الأمنية والاقتصادية لروسيا تعتبر من بين العوامل التي تستدعي منح سياسة التغلغل في المنطقة أهمية كبيرة في ظل نظام دولي يتسم بالبحث عن المصالح والنفوذ .إذ يرجح أن تستمر روسيا في تكثيف علاقاتها مع دول المنطقة، وذلك بالنظر إلى المصالح المتشابكة بين الطرفين والتي تدفع باتجاه تعزيز هذا السيناريو.
لكن برغم هذا الاهتمام، تبقى دول المنطقة لا تمثل أولوية بالنسبة للسياسة الروسية، إذ تتمركز أغلبية دول المنطقة في إطار الدوائر البعيدة للأمن القومي الروسي بعد مناطق النفوذ الأولى والثانية التي تضم كل من :الأقاليم الداخلية الروسية، ثم الدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي، وتأتي ضمن الدائرة الثالثة كل من إيران وتركيا مع الهند، والصين والبلقان و تندرج بقية الدول العربية ضمن نطاق الأخير لروسيا.

كما نستخلص أن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية جيوسياسية بالنسبة لروسيا بتدخلها في المنطقة من خلال البوابة السورية إلى التغلغل في المنطقة وتوسيع مناطق النفوذ فروسيا تفرض هيمنة كبيرة على دول الكومنولث المستقلة ودول من جنوب آسيا على غرار الهند والصين، فروسيا عملت بجهد للتواجد في منطقة الشرق الأوسط وتوسيع نفوذها في المنطقة. والعمل على خلق نوعا من الشراكة والتعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة مما يتيح لها نفوذ ومصالح وخلق ندية للولايات المتحدة في المنطقة.

الكتب:

1. باريسكلي روبرت ،"**انهيار الاتحاد السوفيتي و تأثيره في امن الخليج**"،**أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين**،الإمارات، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، 1998.
2. بن نوى حسان، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 1، 2015.
3. دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مصر، مكتبة الوفاء، القانونية،، 2014.
4. رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا**، مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د.س.ن.
5. زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2013.
6. شيفتسوفا ليليا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، لبنان، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2006.
7. عبد المنعم ممدوح، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة**، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2013.
8. الكعكي يحي أحمد ، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، لبنان، دار النهضة العربية، 1986.
9. محبوب عبد الحفيظ عبد الرحيم، **واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغدية الصراع والإرهاب**، د ب ن، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2015.
10. محمد الزين حسن، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط**، بيروت، دار القلم الجديد، 2013.
11. محمود منصور ممدوح ، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، 1995.
12. المخادمي عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير** ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1، 2005.

الدوريات :

أ/ المذكرات :

1- أبو سمهدانة عز الدين عبد الله، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2006- 2008 "دراسة حالة القضية الفلسطينية"**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الأزهر- غزة، 2012.

2- برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2009.

3- بوزيدي عبد الرزاق ، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ،2015/2014.

4- حمدان محمد الطيب، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

5- الرحاحلة أحمد سليمان، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الغرض والتحديات"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2014

6- ساعو وليدة، **الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والمتغيرات المنطقة العربية- دراسة حالة سوريا**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة و الحوكمة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2014/2013.

7- طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم السياسة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

8- عباسي عادل، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007

9- قاسيلي عبد القادر، **الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990إلى 2014**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص :تحليل سياسات خارجية، جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة،الجزئر، 2015/2014.

10- الكركي محمود محمد، العلاقات **الأمريكية الروسية في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين" و"جورج بوش" (2000– 2008)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2009.

11- لعربي خديجة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة 2014/2013.

12- مدوخ نجاة، **السياسة الخارجية في الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة "دراسة حالة سوريا 2010– 2014"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم لسياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2014/ 2015.

13- وضاح مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2013.

ب/ المجلات:

1. بكير علي حسن، **المشروع الإيراني في المنطقة "واقع ومستقبل الثروات العربية"**، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، البيان، الرياض،الإصدار التاسع، 2012.
2. بلقة إبراهيم، **مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية "الحاضر المستقبل والتحديات"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 10، 2013.
3. دياب أحمد، **هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا وإرث بريجينيف**، المجلة، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ،العدد 1588، 2013.
4. راشد باسم، **المصالح المتقاربة دوور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، الإسكندرية، العدد 09، 2013.
5. الراوي عبد العزيز مهدي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 35، 2008.
6. السعدون حميد حمد، **الدور الدولي الجديد لروسيا**، دراسات دولية،جامعة بغداد، العدد 42، 2009.
7. الشيخ نورهان ، الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، البيان، الرياض،

الإصدار التاسع، 2012.

8. كعسيس خليدة، **الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 421، 2014.

9. محمد مدني مايسة، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع جانفي 2014.

ج/التقارير:

1- ألترمان جون ب، **إقامة توازن صيني في الخليج**، دراسة تحليلية للخليج،واشنطن،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية،أوت،2013.

2- بورشيفكايا آنا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع– الآثار– الآمال**، دراسة صادرة عن معهد واشنطن، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 22 ماس 2016.

3- بيطار غراسيا، **روسيا في الشرق الأوسط؟ مع السفير الكسندر زاسبكين**، مركز عصام فارس للشؤون البنانية، الثلاثاء، 24 كانون الثاني 2012، لبنان.

4- **التدخل العسكري في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات**"، ندوة علمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 24 أكتوبر 2015.

5- تسيانغ جين ليانغ، **الطاقة أو الصين والشرق الأوسط**،ترجمات،القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،العدد10،أكتوبر2005.

6- **الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 12 أكتوبر 2015.

7- الحسيني سنية، **سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجي جديدة في المنطقة**، برنامج الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، فلسطين.

8- طلاع معن ، **السياسة الروسية تجاه سوريا منذ أحداث الثورة** ، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، تركيا ، جوان 2015.

9- عبد الحي وليد، **محددات السياسيتين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،3 أفريل 2012.

10- قبلان مروان، **المسألة الروسية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسات في معدلات القوة والصراع على سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015.

11- المشاقبة عاهد مسلم، **البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية**، دراسات، العلوم

الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، الملحق 1، الجامعة الأردنية، 2014.

12- معتمد عبد الحميد عاطف، **روسيا والعرب... أوان البراغماتية ونهاية الايدولوجيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أكتوبر 2011.

13- ناؤومكين فيتالي وآخرون، **التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية**، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي "فالداي"، موسكو، 2012.

3- مواقع إلكترونية:

1- إيلاف نوفل أحمد العكيدي، **تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط**، الحوار المتمدن، 18/04/24،2014-05-2016 .

http://m.ahewar.org/s.asp?aid=411773&r=0&cid=0&u=&i=7485&q

2- حسن حردان، **روسيا تستعيد دورها كقوة عظمى وتحبط خطط الغرب لتقزيمها**: 29 -04- 2016 .

http://www.elnashra.com/news/shiw/725549

3- **روسيا أصبحت المقرر الأول لأي حل في سوريا**، (ندوة المركز العربي، أكتوبر 2015)، 29-04-2016.

http://www.dohainstitute.org/content/9678a7F4-61e0-4066-9380-cdb7a43ocd5d

4- **روسيا تصعد بقوة وبوتين يسهم في تغير مسار العالم**، صحيفة الوطن، العدد 3061، 07 -05- 2016.

http://www.alwatnenews.net/prentedNewsVierwer.aspx?ID=tdLvijHPAKjadocjmm21Q933339933339

5- **الشرق الأوسط الجديد والنظام العالمي**، قراءة إستراتيجية، مجلة الدفاع العربي، 10 -05- 2016.

http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=15#

6- عبد الحكيم معين، **روسيا... بين استعادة الدور والانفتاح على العالم**، الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر، العدد 157، جانفي 2015، 02-06-2016.

http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

7- فاروق شناق، **مستقبل الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، 09 -05- 2016.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=1683:2014-07-14-15-27-30&Itemid=172&option=com_content

8- محمد زين العابدين أحمد مرسي، **العلاقات الروسية الخليجية**، مركز بيروت للدراسات الشرق الأوسط، 2016-06-01:

http://www.beirutme.com/?p=15824

9- نورهان الشيخ، **السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط**، مجلة دراسات الشرق الأوسطية، عمان، العدد 39 سنة 2007، 23-05-2016.

http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=225

10- نورهان الشيخ، **حدود الدور الروسي في الشرق الأوسط: التحديات والقيود**، 10 -05- 2016 .

http://www.acrseg.org/3684

الفهـــرس

فهـــرس المحتويـــات

العناوين	صفحة
المقدمة	2
الفصل الأول: منطقة الشرق الأوسط وتضارب استراتيجيات القوى الدولية حولها في ظل أحداث الربيع العربي.	12
المبحث الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية.	13
المطلب الأول: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط	
المطلب الثاني: في الأهمية الجيوإستراتيجية للشرق الأوسط:	17
1- الأهمية الطبيعية:	
2- الأهمية الأمنية:	18
3- الأهمية الاقتصادية:	19
المطلب الثالث: الشرق الأوسط في ظل أحداث الربيع العربي:	20
المبحث الثاني:التنافس الإقليمي والدولي على منطقة الشرق الأوسط.	23
المطلب الأول: التنافس الإقليمي على منطقة الشرق الأوسط.	
المشروع التركي	
المشروع الإيراني	26
المطلب الثاني:التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط.	29
الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط	
روسيا والشرق الأوسط	31

الصين والشرق الأوسط	33
المطلب الثالث: مواقف القوى الإقليمية الدولية من ثورات "الربيع العربي"	35
مواقف تركيا من الثورات العربية.	
الموقف الإيراني من الثورات العربية.	37
الموقف الأمريكي من الثورات العربية.	38
الموقف الروسي من الثورات العربية.	41
الموقف الصيني من الثورات العربية.	42
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية قبل أحداث الربيع العربي.	44
المطلب الأول: يلتسين وشرق الأوسط.	45
المطلب الثاني: بوتين وإعادة الحيوية لدور روسيا في الشرق الأوسط.	47
الفصل الثاني: روسيا ما بعد الحرب الباردة: الانتقال والانتقال المضاد	53
المبحث الأول: روسيا مابين التوجه نحو الغرب واستعادة المكانة.	54
المطلب الأول: روسيا يلتسين والتوجه غربا.	
المطلب الثاني: روسيا بوتين والسعي لاستعادة المكانة.	57
المبحث الثاني: محددات السياسية الخارجية الروسية.	61
المطلب الأول: المحددات الداخلية.	
1- محددات جغرافية:	
2- المحددات السكانية الهوياتية:	62

3- المحددات الاقتصادية	63
4- محددات عسكرية	64
المطلب الثاني: المحددات الخارجية.	65
1- المحددات الإقليمية:	
2- المحددات الدولية:	66
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية وإعادة ترتيب الأوليات.	69
المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية الروسية: من الغرب نحو الشرق.	
المطلب الثاني: أهداف السياسية الخارجية الروسية في الشرق الأوسط	73
الفصل الثالث: دراسة في أبعاد التدخل الروسي في سوريا	80
المبحث الأول:محددات الموقف الروسي تجاه الثورات الربيع العربي	81
المطلب الأول: موقف روسيا اتجاه الربيع العربي	82
المطلب الثاني: محددات الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي.	85
المبحث الثاني: محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية.	90
المطلب الأول: الموقف الروسي من الأزمة السورية.	91
المطلب الثاني: المصالح الجيواستراتيجية لروسيا في سوريا	95
المطلب الثالث: المصالح الجيواقتصادية لروسيا في سوريا	98
المبحث الثالث: "عودة روسيا" ومستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط.	101
المطلب الأول: الأزمة السورية وتجسيد العودة الروسية.	

المطلب الثاني: مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط	**103**
خاتمة	**109**
قائمة المراجع والمصادر	
الفهرس.	

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة في سياسة روسيا الخارجية، خاصة بعد الأحداث التي عصفت بالمنطقة والتي أطلق عليها الإعلام **الربيع لعربي**،حيث ساهمت هذه الإحداث في تعزيز الاهتمام بالسياسة الخارجية الروسية في سوريا والشرق الأوسط.

ومن خلال هذه الدراسة، نركز على سياق ردود فعل الكرملين على الاضطرابات التي حصلت في الشرق الأوسط، وما تزال تعصف بالمنطقة، ، لمعاجلة الإشكالية التي تدور حول محددات التي تحكم السياسية الخارجية الروسية تجاه التغيير في دول الربيع العربي عموما وفي سوريا على وجه خاص، ومختلف الأسباب والدوافع الكامنة وراء تدخلها عسكريا في سوريا، التي تساعد في تغير وتحليل مختلف المواقف والسلوكات الخارجية الروسية تجاه أهم قضايا هذه المنطقة الحساسة والحيوية، والتي اعتبرناها بتدخلها عسكريا في سوريا جسدت عودتها إلى مصاف الدول الكبرى خاصة في الطريقة والدبلوماسية التي تعاملت معها موسكو تجاه الأزمة السورية.

وبناءًا على ذلك، قمنا بتصميم خطة بحثية من ثلاث فصول. حيث تناولنا في الفصل الأول منطقة الشرق الأوسط وتضارب استراتيجيات القوى الدولية حولها في ظل أحداث الربيع العربي، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا الى السياسة الخارجية الروسية وأهم ما يميزها بعد الحرب الباردة من تطورات ومحددات داخلية وخارجية وصولا إلى إعادة ترتيب أولويتها. وأدرجنا في الفصل الثالث دراسة في أبعاد التدخل الروسي في سوريا لنتوصل إلى نتيجة تثبت أن حقيقة عودة روسيا إلى منطقة الشرق الاوسط وتدخلها في سوريا، تكمن في سعي روسيا لاستعادة مكانتها في النظام الدولي كقوة عظمى، ورغبة منها في تكوين عالم متعدد الأقطاب.

ABSTRACT

This study aims to show the position which the Middle East possesses in general, and Syria specifically in Russian foreign policy, especially after the incidents which ruined the area that was named by the media **"The Arabian Spring".** These incidents contributed in supporting Russia's concern towards the foreign policy, In Syria and in the Middle East as well. Through this study we focus on the reactions of Moscow on the unsettled situation taking place in the middle east, which still ruining the area. To deal with this problematic that turns around the determinates which governs Russian foreign policy towards the transformations in the countries which belong to the Arabian spring in general , and in Syria specifically, and the different reasons and stimulations, which stand behind the Russian military interference in Syria that can help to analyze the Russian several behaviors and decisions towards the most important issues of this sensitive and vivid area, which we assumed that with its military interference in Syria represented the return of a great power politics, especially in the diplomatic way that Moscow has used with the Syrian crisis.

As a result a research plan has been made as the latter is constituted from three chapters. First of all the first chapter entails the Middle East area and the powerful national governments' racing around it in light of the Arabian spring. In the second chapter the Russian external politics has been tackled, with what specifies it after the cold war in terms of developments both internal and external determinates reaching to classify its priorities. Finally the third chapter is devoted to the dimensions of the Russian interference in Syria which lead to prove that The Russian coming back to the middle east area and its interference in Syria is to try hard to bring back its position in the global order as a great power, furthermore to establish a Multipolar world.